

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النخعي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزنة الأدب
"الترقي في عام ١٠٩٣هـ"
محققا، وضبط غريبها، وشرح بهرهما،
الأستاذة

محمد نور الحسن محمد الزواف محيي الدين عبد الحميد

دار الكتب العلمية
بيروت

شرح

شافية ابن الحاجب

تأليف

اشيخ رضى الدين محمد بن الحسن البصري البغدادي المسمى بالشيخ ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حقيقتهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساندة

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزقواف

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية

492.75

١/٢٦٥٦٧

القسم الأول

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

[جميع حقوق الطبع محفوظة للشرح]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

عمارة - بيروت

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذى لا يشق
غُبَّاره ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمدرضى الدين بن الحسن الأستراباذى ،
على مقدمة العلامة النحوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف
بابن الحاجب التى جمع فيها زبدة فن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غَيْرَ تارك مما يجب
علمه ولا يجمل بالتأدب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددها - سِرّاً
محبوباً ، وكنزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحدٌ إلا أَخَذَهُ البَهرُ ، وأعجزه الوقوف
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملاءم صاحبه تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،
وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،
وأسرار ابن الأنبارى واستدلالاته وتعليقه ، وإفاضة الملائى وترتيبه ، وأمثلة سيبويه
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أتقى لباحثٍ منهجاً ؛ حتى كان
كتابه حَرِيّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقْبِلَ على مدارسته واستذكاره كل
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر
أقلِّ ما يقال فيه إنه يُبعِدُ عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يمتقدون أن الكتاب وَعَرُّ المسلك ،
صعبُ المرْتقى ، لاتصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب - علم الله - من أمتع الكتب وأوفاه ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يشته عن اقتطاف ثماره ما أحاط بها من قَتَاد

وكم كنا نود لو أن الله تعالى قيَّضَ لنا من تنبث همته إلى نشره على وَجْهِ يرضى به الإنصاف وعرفانُ الجميل ، حتى أتيتنا لنا هذه الفرصة المباركة ، ووكل إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، فمكفنا على مراجعة أصوله ، وضبط مبهماتهِ ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسأله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليقا لا يُملِّق قارئه ولا يجوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهدهِ الذي صنفه العالم المطلع المحقق عبد القادر البغدادى صاحب « خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب » التي شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب فى النحو ، فلما استقر عندنا هذا الرأى لم نشأ أن نطيل فى شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة الفهمة التي لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل فى هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتركا بأوسع ما تدل عليه العبارة ، فلم يخطُّ أحدنا حرفاً أو كلمة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فان يكن هذا العمل قد جاء وافياً بما نأمله ، مؤديا الغرض الذى رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهى سعينا ؛ وإن تسكن الأخرى فهذا جهد القل ، وحسبك من غنى شعب ورى . والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه ، مقرباً بامنه ، آمين

كتبه

محمد محيى الدين عبد الحميد

محمد الزفراف

محمد نور الحسن



فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

الموضوع	ص	الموضوع	ص
أبنية الاسم الرباعي والخماسي	٤٧	خطبة الشارح الرضى	١
المزيد فيه من الأسماء وضابطه	٥٠	« المصنف ابن الحاجب	١
تفسير أبنية الرباعي والخماسي	٥١	تعريف التصريف	١
معنى اللاحق	٥٢	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها	٢
فائدة اللاحق	٥٢	أنواع الأبنية	٧
دليل اللاحق	٥٣	حصر الأبنية المزيد فيها	٩
مقابل حرف اللاحق	٥٤	الميزان الصرفي	١٠
ذو زيادة الملحق	٥٥	وزن الكلمة التي فيها حرف زائد	١٣
شرط اللاحق بذى الزيادة	٥٥	الوزن التصغيري	١٤
موضع حرف اللاحق	٥٦	قد يجوز في الكلمة أن تحمل	١٦
أوزان الملحق بالرباعي	٥٩	زيادتها على التكرير ، والأتحمل	
أوزان الملحق بالخماسي	٦٠	عليه ، فلا يقدم على القول بأحدهما	
متى يكون أحد المثليين زائدا	٦١	إلا يثبت	
فك المثليين أمانة اللاحق	٦٤	زنة المبدل من تاء الافتعال	١٨
القياسي والسماعي من اللاحق	٦٤ هـ	زنة المكرر	١٩
(بحث)		القلب المكاني	٢١
الأغراض التي تقصد من أحوال	٦٥	أنواع القلب المكاني	٢١
الأبنية		علامات القلب المكاني	٢٣
أبنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي	٦٧	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل	٣٢
أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد	٦٧	وبيان أنواع المعتل	
فيه		أبنية الاسم الثلاثي	٣٥
تختص المغاللة بباب نصر إلا لداع	٧٠	رد بعض الأبنية إلى بعض	٣٩
		بيان التفريعات وأنها لغة تميم	٤٠

الموضوع	ص	الموضوع	ص
نوعين سماعي وقياسي وبيان		٧١ فعل (بكسر العين) ومعانيه	
المواطن التي يتقاس فيها كل منهما		٧٤ فعل (بضم العين) ومعانيه	
مع ذكر ما شذ عن القياس وما		٧٦ لم يجى أجوف يأتى من باب كرم	
قيل في تخريج الشاذ		٧٧ لم يجى مضعف من باب كرم	
١٣٤ مضارع فعل بكسر العين		إلا نادرا	
١٣٥ بيان أصل القياس في مضارع فعل		٨٣ معانى صيغة أفعال	
بكسر العين وما جاء مخالفا له		٨٦ معنى التعدية وأثرها	
١٣٧ مضارع فعل بضم العين		٨٨ معنى التعريض	
١٣٨ مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف		٨٨ معنى الصيرورة ومواضعها	
١٤١ كسر حرف المضارعة ومواضعه		٩٠ بقية معانى صيغة أفعال	
١٤٣ الصفة المشبهة وقياس أوزانها		٩٢ معانى فعل بتضعيف العين	
١٤٨ الصفة المشبهة من فعل بفتح العين		٩٦ معانى فاعل	
قليلة		٩٩ معانى تفاعل	
١٥١ المصدر		١٠١ الفرق بين فاعل وتفاعل	
١٥١ مصدر الثلاثى كثير الأوزان		١٠٤ معانى صيغة تفاعل	
وذكر ضوابط لأوزانه بحسب		١٠٨ معانى صيغة انفعال	
ما يدل عليه من المعانى		١٠٨ معانى صيغة افتعال	
١٥٧ مذهب الفراء في قياس المصدر		١١٠ معانى صيغة استفعال	
من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد		١١٣ معانى باقى الصيغ	
عليه		١١٣ المجرد الرباعى ومزيده	
١٦٠ مصدر الفعل الثلاثى المكسور		١١٤ المضارع وأنوابه	
العين		١١٧ قياس مضارع فعل بفتح العين	
١٦٣ مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف		١١٨ فى الأفعال التى على زنة فعل	
المصدر الميمى		بفتح العين ما يجب فى مضارعه	
١٧٤ مجىء المصدر على زنة مفعول		ضم العين أو كسرها وهذا على	
١٧٥ مجىء المصدر على زنة فاعل			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	فيه من سبب الاعلال وذكر ما اتفق العلماء عليه من ذلك وما اختلفوا فيه	١٧٧	مصدر الفعل الرباعي المجرد
٢١٧	حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما حذف منه شيء قبل التصغير فاء كان المحذوف أو عيناً أو لاماً	١٧٨	اسم المرة
٢٢٦	حكم تصغير ما نالته حرف علة أو همزة	١٨١	أسماء الزمان والمكان
٢٣٧	حكم تصغير الاسم المؤنث بغير تاء، وبيان ما يحذف من ألفات التأنيث وما لا يحذف	١٨٦	اسم الآلة
٢٤٩	حكم المدد التي تقع بعد كسرة التصغير، وحكم تصغير ما فيه زيادتان من الاسم الثلاثي وليست إحدى الزيادتين مدة قبل الآخر، وحكم تصغير ما فيه زيادة من الأسماء الرباعية الأصول	١٨٨	يبى على زنة مفعلة من أسماء الأجناس للدلالة على كثرتها بالمكان
٢٦٥	حكم تصغير جمع الكثرة، واسم الجمع، واسم الجنس	١٨٩	التصغير
٢٧٣	شواذ التصغير	١٩٠	معنى التصغير، وبيان ما يدخله
٢٧٤	تصغير إنسان	١٩١	هل يجيء التصغير للتعظيم؟
٢٧٥	تصغير عشية	١٩٢	المقصود من التصغير
٢٧٦	تصغير مغرب	١٩٣	ما يعمل في الاسم المراد تصغيره
٢٧٧	شدوذ أصيلان	١٩٦	تمييز ما تشاب فيه عند التصغير
٢٧٧	شدوذ أينون		الألف التي قبل النون ياء وما لا تقلب فيه
٢٧٧	تصغير ليلة	٢٠١	ضابط للنحاة في قلب الألف التي قبل النون، والاعتراض عليه
		٢٠٢	تصغير ما زاد على الأربعة
		٢٠٤	اختلاف العلماء في الذي يحذف من الخماسي عند تصغيره
		٢٠٥	بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير وما لا يرد
		٢٠٦	الضابط العام لذلك
		٢٠٩	بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٩	السب في امتناع تصغير الضمائر	٢٧٨	شذوذ رويج
٢٩٠	امتناع تصغير بعض الأسماء المبهمة	٢٧٨	شذوذ أغيلة وأصيلية
٢٩١	لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم العامل عمل الفعل	٢٧٩	تصغير الصفات
٢٩١	تصغير الزمان المحدود، واختلاف العلماء فيه	٢٧٩	تصغير أفعال التعجب والمراد منه
٢٩٤	تصغير الاسم الذي حدث فيه قلب مكانى قبل التصغير	٢٨٠	بعض أسماء وردت مصغرة ولم يستعمل لها مكبر
		٢٨٣	تصغير الترخيم
		٢٨٤	ذكر ما صغر من الميانيات

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الاعلام

(ابن)

ابن السيد : ٧٥	ابن أبي عبله : ١٣٠
ابن سيده : ١٠٠ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٤٨	ابن الأثير : ١٠ ، ٢٠ ، ٢٧
٦٩ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٢٣	١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢
١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٩٨	١٨٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤
٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤١	ابن الأعرابي : ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ٢٤١
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠	ابن الأنباري : ٢٤٤
٢٧٤ ، ٢٨١	ابن بري : ١١ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩١
ابن صياد : ٢٧٤	٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦
ابن الطراوة : ١٠٠	١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥١
ابن عامر : ١٧١	١٥٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣
ابن عباس : ٢٧٤	ابن بزرج : ٢٢٣
ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢	ابن جماعة : ٣٨
ابن القطاع : ١٠٠ ، ١٣٦ ، ١٤٩	ابن جنبي : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٥٣
ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤	٦٤ ، ٦٥ ، ١١٣ ، ١١٤
ابن كثير : ١٧١	١٢٢ ، ١٣٣
ابن السكرماني : ٧٥	١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠
ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠	٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨
ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨	٢٦٠ ، ٢٧٥
ابن منظور : ١٧ ، ٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٨	ابن الحاجب : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٨٩
٢٢٣	٢١١ ، ٢٥٠
ابن ميادة : ٣٦	ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧
ابن هشام : ٨٤ ، ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣	ابن دريد : ٥٤
٢٩٢ ، ٢٩٣	ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣

أبو سهل الهروي : ١١
أبو الطيب المنبجي : ١٨٠
أبو عبدالله القرطبي : ٢٢٨
أبو عبيد : ١٤٢٤١ ١٢٠٢٤ ٢٢٥٠
٢٧٧ ٢٧٣
أبو عبيد البكري : ٩٣
أبو عبيدة : ١٢٣٠ ١١٢ ١٢٤٤
١٦٢ ١٣٧
أبو عثمان المازني : ٦٤ ١٣٣٦٦٥
٢٢٤٤ ٢٥٤ ٢٢٤٤
أبو علي الفارسي : ٦١ ٦٤ ٦٥
٧٥ ١٣١ ١٨٣ ٢٠١
٢٢٣ ٢٣٤ ٢٦٥
أبو العلاء المعري : ١٨٠
أبو عمرو : ١٧١
أبو عمر الجرمي : ٢١٥ ٢٢١
٢٤٢ ٢٩٣
أبو عمرو بن العلاء : ٢٢ ٩٢ ١٢٥
١٥٩ ١٦٠ ٢٢٤
٢٢٦ ٢٣٣ ٢٣٤
٢٣٥ ٢٤٤
أبو القاسم السبلي : ٧٥ ١٠٠
أبو مالك : ٢١
أبو مالك الغفاري : ٣٨
أبو منصور : ٩٤ ٢٧٤
أبو النجم : ٤٣
أبو هريرة : ١٤٣
أبو الهيثم : ١٥٩

ابن يعيش : ١٨٧ ٢٢١ ٢٧٦
٢٨٦ ٢٨٥
(أبو)
أبو الأخرز : ١٦٩
أبو الأسود الدؤلي : ٣٦ ١٢١
أبو البقاء العكبري : ٢٢٨
أبو بكر بن السراج : ٢٤١ ٢٥١
أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) : ٧٨
أبو بكر بن العربي : ١٠٠
أبو تمام : ١٨٠
أبو حاتم : ٢٤٣
أبو الحسن الأخفش : ٢٧٨
أبو الحسن الأشعري : ٢٢٢ ٢٣٠
أبو حنيفة (الدينوري) : ١٠ ١١٢ ١١٦
أبو حيان : ٤٨ ١١٧ ٣٨
أبو ذؤيب الهذلي : ٢٠٩
أبو زيد : ٧١ ١١٢
١١٧ ١٢٤ ١٢٥
١٣٦ ١٤٩ ١٥٩
١٦٤ ٢١٠ ٢٢٨ ٢٦٣
٢٦٩ ٢٧٨ ٢٩١
أبو سعيد السيرافي : ٤٦ ١٢٣
١٣٣ ١٣٤ ١٦٨
١٧١ ٢٠١ ٢٠٥
٢٢٥ ٢٣٣ ٢٣٥
٢٤٣ ٢٦٨
أبو سفيان : ٣٧
أبو السمال : ٣٨

(المحلي بآل)

٢٣٥٠٢٢٢٠٢٢٥٠٢٠٩
 ٢٥٥٠٢٤٤٠٢٤٢٤٢٤٢٤١
 ٢٧٧٠٢٧٤٠٢٦٤
 الحجاج : ٩٣
 الحسن البصرى : ٣٨ ، ١٢٥
 الحسن بن علي : ١٠١
 الحسين بن عبد الرحمن العريفي : ١٩٠
 الحكم بن منقذ : ١٥
 الخليل : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٩
 ١٢٧ : ٨٢ ، ٨١ ، ٥٨
 ١٥٢ ، ١٣٩ ، ١٣٥
 ٢٢٣ ، ٢٠٥ ، ١٦٥ ، ١٥٣
 ٢٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٣ ، ٢٢٥
 الدتل : ٢٦
 الرازي : ١٢٨ ، ١٣٣
 الرضى : ٧٥ ، ١٠٠ ، ٢٥٠
 الزجاج : ١٥٧ ، ١٧١ ، ١٦٦
 ٢٣٤ ، ٢٦٤ ، ٢٧١
 ٢٢٧٢ ، ٢٨٧
 الزجاجي : ١٠٠ ، ١٠٤
 الزمخشري : ١٧ ، ٨٩ ، ١٨٧ ، ٢٠٥
 السخاوى : ١١٤
 السرى الرفاء : ٦٢
 السيد الشريف الجرجاني : ٧٥ ، ٨٩
 الشماب الخفاجي : ٧٥ ، ٨٩
 الصاغاني : ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٨٨
 الصبان : ٣٨
 الصمعة لأصغر (معاوية بن الحرث) :
 ٢٣١

الأحف : ١٠٣
 الأخطل النصراني (التعلبي) : ٤٤ ، ٤٣
 الأخفش : ١٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٤
 ٤٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥٥
 ١٥٩ ، ١٢٥ ، ٨٤ ، ٦١ ، ٥٩
 ٢٠٢ ، ١٧٦ ، ١٧٠ ، ١٦٥
 ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٠٩ ، ٢٠٥
 ٢٨٨ ، ٢٨٥
 الأزهرى : ١١٩ ، ٧٥ ، ٣٨ ، ١١
 ١٨٢ ، ١٧١ ، ١٣١
 ٢٧٤ ، ٢٦٤ ، ٢٠٣
 ٢٨١ ، ٢٧٦
 الأستدى : ١٥٧
 الأصمعى : ١٣٧ ، ١٥٩ ، ٢٥٤
 ٢٦٩ ، ٢٦٣
 الأعلم الششمزى : ٤٣ ، ٩٣ ، ١٥٠
 الأندلسى (أبو على الشلوبين - أو - علم
 الدين اللورقي) : ٢٠١ ، ٢٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٠٥
 البحتري : ١٨٠
 البغدادي : ١٩١ ، ١٥٠ ، ٢٣٤
 ٢٢٥ ، ٢١٠
 التبريزي : ٢٦٧
 الجاربردى : ١٧ ، ١٠ ، ٤٨
 الجوهري : ١٠ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٧٤
 ١١٧ ، ١١٤ ، ٨٩ ، ٧٨
 ١٢٧٦ ، ١٣٢٦ ، ١٣١ ، ١٢٨
 ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٢ ، ١٣٩

٢٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٦٣
٢٨٧
المجد (الفيروز بادى) : ١١ ، ١٦٦ ، ٩٩٠
٢٠٩ ، ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٢٨
المرار الاسدى : ٢٧٣
المرار القعسى : ٢٧٣
المراد بن منقذ : ١٥ ، ٥٣
المسيب بن علس : ٨٦
الميدانى : ٢٨٣
النايعة الذيبانى : ١٢٧ ، ١٨٠ ، ٢٦٧
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان
١٩٤ ، ٣٦ :
اليزيدى : ١٧١

حرف الهمزة

أحمد بن يحيى (ثعلب) : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٠٠ ، ٢٧٦ ، ١٨٣ ، ٨٦ ، ٦٧
أدد : ٢٠٧ ، ٢١٦
أد (بن طابخة) : ٢١٧
امرؤ القيس : ٤٦ ، ٧٧
أنس بن زعيم اللبى : ١٣١
أوس بن حجر : ١٥٧ ، ١٩٢
أيوب السخيتانى : ٢٢٨

ب

بثينة : ١٦٨
بشر بن أبي خازم : ١٧٦ ، ٢٤٨
بكر : ٤٣
بلال : ٢٧٣

ت

تغلب : ٤٣

الطرماح : ٦٠ ، ٦٠ :
العباس بن مرداس : ١٥٢ ، ٢١٢
العجاج بن روية : ٤٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩
العرجى : ١٩٠ :
العمرانى : ٢٥٦ :
العينى : ٢١٠ :
الفراء : ٢٠ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٢٠ :
٣٨ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٣ :
٤٩٤ ، ١٠٤ ، ١٤٣ ، ١٥٠ :
١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٧ :
١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٦٨ :
١٦٩ ، ١٧١ ، ١٨٢ :
١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٦٧ :
٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ :

الفرزدق : ٩٢ ، ٩٣ ، ١٣٢ ، ١٧٧ :
الفضل بن العباس : ١٥٨ :
القتبى : ٩٤ :
السكسائى : ٢١ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ :
٤٧ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٧٢ :
١٤٢ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ٢٤٣ :
٢٦٨

اللحيانى : ٨٥ ، ١٤٢ ، ٢١٢ :
٢٣٦

اللبث : ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٤ :
٢٠٩ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ :
المبرد : ٤٨ ، ١٣٤ ، ١٥٧ :
٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦ :
٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ :
٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ :

سويد أبي كامل اليشكري ، ١٣١

سيويه ، ١٥٦٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢
٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠
٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧
٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩
٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨
٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨
١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥
١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧
١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧
١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠
١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧
١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣
١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩
١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦
١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١
٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥
٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤
٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١
٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤
٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩
٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢
٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١
٢٩٣

ج

١٣٣ ، ٧٤ جرير
١٦٨ جميل العذري
٢٧٦ جندب الجهني

ح

١٠٣ حاتم الطائي
٢٧٣ ، ٢٦٧ ، ١٠٧ ، ١٠٧ حسان بن ثابت
١٧١ ، ٢٦ حمزة
٢٧٨ حي بن ائيل

خ

١٩٤ ، ١٣٩ خطام المجاشعي
١٥٧ ، ١٣١ خفاف بن بدبة

د

٢٤٢ دكين الراجز

ذ

ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ٩٢
١٥٩

ر

١٥٠ روبة بن العجاج
٢٧٥ رويشد

ز

١٧٤ ، ٢٦ زهير بن ابي سلمى
١٥ زياد بن منقذ العدوي

س

سلمان الفارسي : ٢١١

غ		سيف الدرلة ١٨٠	
غيلان بن شجاع النهشلي : ١١٦		ط	
ف		ط	
١٨	ققيم	٨٦	طرفة بن العبد :
		٢٨٢	طفيل الغنوي :
ق		ع	
٢٧٨	قطرى بين الفجاة	١٨	عبدالقاهر :
١٠	قيصر	١٥٧	عبدالله بن همام السلولى :
ك		٢٤٣	عبد المؤمن بن عبدالقدوس :
١٩٠	كامل الثقفي	٢٤٨	عبد الملك بن مروان :
٢٢٨	كثير	٥٦	عبد يغوث بن وقاص الحارثي :
١١٥	كراع	١٧١	عبيد :
٢٧	كعب بن مالك الأنصاري	١٤٩	عدى بن خزاعي :
ل		٦٠	عدى بن الرقاع :
١٣٢ ، ١٠٧	ليد بن ربيعة العامري	١٣٠	عروة بن الزبير :
١٩١ ، ١٨٨ ، ١٣٣		٧٨ -	علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) :
١٣٩	ليلي الأخيلية	٢٧٩ - ١٠٤	
م		٧٨ :	عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) :
٩١	مجاهد بن مسعود السلمي	٦٠ :	عمر بن عبدالعزيز (رضى الله عنه) :
١٧٠ ، ١٣٠	مجاهد	٩١	عمرو بن معد يكرب :
١٧٧ (المولوح)	مجنون بن عامر (قيس بن الملوحة)	١٧	عمرو بن العاص :
٤٩	محمد بن السري	٢٢٨	عمرو بن عبيد :
١٦٩	مروان بن الحكم	١١٦٤٧٠	عنبرة بن شداد :
٢١٢	مسيلة	١٧١	عاصم :
١٣١	معن بن أوس	٤٦	عيسى بن عمر :
٢٣١	معية	٢٣٤ ، ٢٣٢ ، ١٧٧	عيسى بن عمر (الثقفي) :
١٣٠	مقاتل	٢١٠	عياض بن درة :
٢٥٦	مهرة بن حيدان		

س		ن	
ياقوت (الحموي) ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٦	١٧١	نافع	
	٧٥	نصر بن سيار	
يزيد التجوي ١٣٠		هـ	
يونس: ٧٧، ١٣٤، ١٣٧، ١٧٠	١٤٨	هدبة بن الحشرم	
	٧٥	هشام بن عبد الملك	
٢٣٤، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٠		و	
٢٤٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٩	٢١٦	ود	

تمت فهرست الأعلام الواردة

في الجزء الأول من شرح رضى الدين الأستراباذى على شافية ابن الحاجب في علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

٥٤	أَحْرَنْبِي	١٥٧	أَتَقَى	٢٠٩	آء
٦٨	أَحْرَنْبِيم	١٣٩	أَثَقَى	٢٢	آبَار
٩	أَحْرَنْبَام	١٠٥	أُتِمِّم	٢٢	آدُر
٨٨	أَحْصَدَا	٥٦	أُبْعَد	٢٢	آرَاء
٩١	أَحْمَدَا	١٨٨	أَجَابَا	٣٣	آل
٣٦	أَحْنَاء	٩٠	أُجِبَل	٩٠	آلَفَا
٢٣٢ و ٢٠٨	أَحْوَى	٩١	أُجِبِنَا	١٢٧	آنَا
٢٣٣		١٠٩	أَجْتَوَرُوا	٣٨	آنَا
٢٢٠	أُخْتُ	٩٠ و ١٥٨	أُجِدَّ	٩١	أُبْخَلَا
١٠٩	أُخْتَبِرَا	٨٧	أُجْدَى	٤٦	أُبْدَا
١١٢	أُخْرُوطَا	١٤٥	أُجْدَمَا	١٢٠	أُبْرَا
٩٠	أُدْبَرَا	٨٨	أُجْرَبَا	٤٦	أُبْطَا
٢١٧	أُدُّ	٥٩	أُجْرِدُّ	٥٦	أُبْلَمَا
٢١٦ و ٢٠٧	أُدُّدَا	١٠٧	أُجَلُّ	٢٧٠	أُبَيْسَكِرَا
١٦١	أُدْرَا	٥٥ و ١١٨	أُجَلُودَا	٨٨	أُبَاعَا
٥٦	أُدْرُونَا	٩٠	أُجَنْبَا	٩٠	أُنْسَخَا

٩١	أَشْكَى	٨٦	أَسْتَحْجَرَ	٧١	أَدِمَ
٩٠	أَشْمَلَ	١١٠	أَسْتَرْقَعَ	٩٠	أَذْفَنَفَ
١٨٧	أَشْنَانَ	١١٠	أَسْتَرْقَعَ	١٩	أَدَارَكَ
٩٠	أَشْهَرَ	١١٠	أَسْتَرَمَ	٣١	إِدَاوَةٌ
١٤٦	أَشْمِمَ	٧٠ و ٦٨	أَسْتَكَانَ	١١٣	إِذْلُولَى
٣١	أَشَايَا	١١١	أَسْتَلَامَ	٢٣٣	أُرَاسٌ
٩٠	أَصْبَحَ	١١١	أَسْتَنْسَرَ	١٧٣	أُرِبَ
٩٠	أَصْبَى	٨٦	أَسْتَنَوَقَ	١٠٩	أَزْتَشَى
٢٠٠	أَصْطَوَانَةٌ	١٢٤	أَسْتَوَقَدَ	١٨١	أَرْتَفَاقٌ
١٠	إِصْطَفَلِيْنَةٌ	٨٥	أَسْحَمَ	١٤٤	أَرَجَ
٢٧٦	أَصْبُ الْعَثَانِيْنِ	١٤٠	أَسْحَنَكَكَ	٥٧	أَزْطَى
٢٦٧	أَصِيْلٌ	١١٣	أَسْرَنْدَى	٩٩	أَزْعَ
٢١	أَضْمَحَلَّ	١٠٨	أَسْفَقَ	٢٥٢	أَرَنْدَجٌ
٨٨	أَطْفَلَتْ	٩١ و ٨٨	أَسْقَى	٢٣٦	أَرَوَى
١٩	أَطْلَبَ	٦٨ و ٥٥	أَسْلَنْقَى	٢٣٦	أُرُوِيَّةٌ
٤٦	إِطْلَ	٩١	أَسْمَنَ	١٠	إِرْيَسٌ
٣٦	أَعْبَاءٌ	٢٢١	أُسْنَتَ	٨٨	أَرَابَ
١٠٩	أَعْتَوَرُوا	٢٣٠	أُسْوَدَ	١٨	أَزْدَرَعَ
١٨٨	أَعْدَادٌ	٨٥	أُسْحَمَ	٣٣	أَزَّ
١١٢	أَعْرُورَى	١٤٤	أُسْرَهَ	١٩	أَزْبَنَ
٨٨	أَعْسَرَ	٨٩	أَشْفَ الْبَعِيْرَ	١٢٠	أَسْتَبْرَأَ
٩٠	أَعْسَرَ	١٩٤	أَشْقَرَ	٢٦٤	أَسْتَبْرَقَ

١٥٨	أَنْجَرِدَ	٨٨	أَكْبَ	٥٥	اعشوشب
٨٩	أَنْزَفَ	١١٠	اَكْتَسَبَ	٦٨	اعلوط
٨٩	أَنْسَلَ	٩٠	أَكْدَى	٥٨	اعيل
٦١	إِنْقَحَلَ	٩١	أَكْرَمَ	١٠٩	اغتدى
٦٩	أَهْرَمَعَ	٢١	اَكْرَهَفَ	١٩٤	اغتال
١٤٦	أَهْمِمَ	٢١	اَكْفَهَرَ	٨٨	أَعَدَّ
٢٧	أَوَّدَ	١٠٧	إِكْلِيلَ	١١٢ و ٦٨	اغدودن
٨٨	أَيْسَرَ	١٠	أَكَّارَ	١١٣	اغرندي
٧٤	أَيْشَى	٢٥٤	بَنَاتِ الْبُيُوبِ	٩٠	أَفْجَرَ
٤٦	أَيْطَلَ	١٠٧	أَلْبَ	٩١	أَفْجَمَ
٢٧	أَيْلَ	٨٥	أَلْجَمَ	٨٧	أَفْحَى
		٨٨	أَلْجَمَ	١٩٩	أَفْمَوَانَ
		٢٥٢ و ٥٣	أَلْنَدَدَ	٨٨	أَفَلَ
٢٢٤ و ٢٢٣	بَيْحَ	٢١٢	أَلَاءَةَ	٢٧٣	أَفْنَانَ
١٥١	بَيْحَدَانَ	٨٨	أَلَامَ	٨٨	أَقْبَرَ
١٣٠ و ١١٩	بِرَأَ	١٠٩	أَمْتَحَى	٨٨	أَقْتَلَ
٦٨	بِرْأَلَ	٨٩	أَمْرَتِ النَّاقَةِ	٨٩	أَقْشَعَ
٦٨	بِرْأَيْلَ	٩٠	أَمْسَى	١١٣ و ٤٦	أَقْطَرَ
٥١	بِرْشُنَ	٢١	أَمْضَحَلَ	١١٣	أَقْطَارًا
٢٠٣	بِرْدَى	٢٢	أَمْهَى	١٤٥ و ٩٠	أَقْطَعَ
٢٤٦	بِرْدَرَايَا	١٥	أَمْسَلِحَ	٨٨	أَقْطَفَ
٧٤	بِرْعَ	٩٠	أَمْجَدَ	٥٤	أَقْمَنْسَسَ

حرف الباء

٢٥٠	تَرْقُوتَةٌ	٢٢٠	بِنْتٌ	٧٢	بَرَقٌ
٦٩	تَرْمَسٌ	٤٨	بَرْهَمِيٌّ	٢١٠	بَارِقَةٌ
٦٨	تَرْهُوكٌ	٧٦ و ٧٣	بَرْوٌ	١٧٨	بَرْقَشٌ
٢١٦ و ٢٠٧	تُرَاثٌ	٧٣	بَرْيٌ	٤٨	بُرُقُوعٌ
٧٨	تَشَطَّرًا	٣	بَيْطَرٌ	٢٥٣ و ٦٣	بَرْهَرَهَةٌ
٦٨ و ٥٥	تَشِيْطَنٌ	١٥٨	بَيْنٌ	٢٤٨	بَرْوَكَاءٌ
١٦٧	تَضْرَابٌ	حرف التاء		٢٤٨	بِرَاكَاءٌ
١٦٧	تَعْشَارٌ			٢١٠	بِرِيٌّ
١٠٤	تَعَهَّدٌ	١٦٧	تَبْرَاكٌ	٢١٢ و ٢٨	بِرِيَّةٌ
١٠٤	تَعَايَا	١٧٢	تَبْسَعٌ عِلْمٌ	٨٧	بِرْرٌ
١٠٢	تَغَاوَلٌ	١٩٥	تَبْرِيٌّ	٢٧٩	بِرْبِرِيْزٌ
٤٣	تَقْتَلٌ	١٠٥	تَبْجَرَعٌ	٩٥	بِصْرٌ
١٦٨	تَقْصَارٌ	٦٨	تَجَلْبَبٌ	٧٢	بَطْرٌ
٢١٥	تَقْوَى	٦٨	تَجْوَرَبٌ	٨٥	بَطْنٌ
١٥٧	تَقَى	٢٦٠	تُحْيِيْمِيْفٌ	١٦ و ١١	بُطْنَانٌ
٤٥	تَكَرُّدَسٌ	١٠٢	تَحْلَمٌ	١١	بَعْكُوْكَةٌ
٢١٥	تَكَلَّةٌ	٢١٦	تُحْصَمَةٌ	١١١	بُعَاثٌ
١٦٧	تَلْعَابٌ	١٥٢	تُدْرَأٌ	١٥٥	بُعَامٌ
١٦٧	تَلْفَاقٌ	١٥٦	تَرْبٌ	١٧٦	بَاقِيَةٌ
١٦٧	تَلْقَامٌ	١٦٧	تَرْبَاعٌ	٢١	بَلْبَالٌ
١٠٢	تَمْرَأٌ	١٠٥	تَرْدَى	٤٥	بَلِيزٌ
١٦٧	تَمْرَادٌ	٦٩	تَرْفَلٌ	١٥٣	بَلْهَنِيَّةٌ

١٤٧	جَمَجَم	١٢٣	جَبَا	٦٨	تَمَسْكَن
١٥٤	جَمَاح	٢٤٩	جَجَجَجِي	١٦٧	تَمَسَّاح
٢٨٠	جَمِيل	٥١	جَجَمَرَش	٢٦٠	تَمَلَّاق
٢٥٧	جَمَادِي	٢٦٣ و ٦٠	جَجَنَفَل	١٦٨	تَنِبَال
٥٥	جُنْدَب	٥١	جُجْدَب	١٠٦	تَنَجَز
٥١	جُنْدَل	٥١	جُجَادِب	١٦٥	تَنَزِي
٦٨	جَهْوَر	١٥٤	جَدَاد	٦٨	تَنَوِّط
١٤٩	جِيد	٨٧	جَدَا	٦٩	تَهَلَّقَم
٢٢	جَاه	٩٤ و ٩٢	جَدَع	٢١٦	تَهْمَة
حرف الحاء		٢٤	جَدَب	١٦٧	تَهْوَاء
١٦ و ٧٧	حَبَّ	١٤٤	جَدَل	٤٥	تَوْجَسَّ
٣٥ و ٤٦	حَبْر	١٦١	جُدْمَة	١٠٥	تَوْسَد
٢٦١	حَبْط	١٤٤	جَرْد	٨٧	تَابِل
٥٤ و ٢٥٥	حَبْنَطِي	٢٣٠	جَزُور	١١٥	تَاه
٢ و ٣٩	حَبِك	٧٠	جَسْمَرَة	حرف التاء	
٦٠	حَبْوَكِر	٥٠	جَمْفَلِيْق	٢٧٣	تَغَام
٢٤٤ و ٢٥٧	حَبَارِي	١٥٨	جَلْب	١٤٤	تَكَل
٢٧٣	أَم حَبِين	٩٤ و ٨٥	جَلْد	٢٢٠	تَثْنَان
١٦٨	حَمِيِي	٦٩	جَلْمَط	٩٥	تَيْب
١٩٩	حَبَل	٢٥٠	جَلْوَز	حرف الجيم	
١٦٨	حَبِيْرِي	٢٤٨	جَالَوَاء	٢٤	جَبْد
١٤٥	حَدَب	١٥٨	جَالِيْس	١٥٢	جَبْرُوت

١٥٨	خَلِيْط	٧٢	حَق	٦٢	حَدْرَد
١٦٨	خَلِيْفِي	٢٥٢	حَمَارَة	٢٧٤	حَدْرِيَان
٧٢	حَط	٢٥٦	حَنْظَاو	٢٤١	حَرْب
٥٢	خَنْدَرِيْس	٢٥٦	حَنْظَاو	١٠٥	حَرْج
٢٦٢	خَنْشَلِيْل	٢٤٢	حَنْطَا	٢٧٤	حَرْصِيَان
٥٩	خَنْفَس	٣٣ و ٥٢	حَوْقَل	٢٤٨	حَرْمَلَاء
١٩١	خَوْخَة	٦٨		١٥٤	حِرَان
١١٠	خَوَان	٢٤٩ و ٢٤٦	حَوَلَايَا	٨٧	حِزْن
٢٠	خَوَل	٢٤٢	حَوَاط	١٠٥	حَسِي
حرف الـدال		٢٥٥	حَيَوَة	١٠٦	حَسَاء
دَال		حرف الـحاء		١٣٩	حصى
٣٦	دَال			٢٧٣	أَبُو الحَصِيْن
٣٨	دَالَان	١٦٢	حَبِيْط	١٢٥	حَضِيْض
٣٦	دُئِل	٤٠	حَبِيْق	١٥٥	حَطَام
٣٧	دَب	٣٦	حَتَل	٢٢١	حِفْرِي
٤٨	دُخَل	٥٩	حَدَب	٥٢	حَقَل
٣٤	دَدَنْ	٧٢	حَرْق	٦٣	حَلْبَلَاب
٢٦	دَارِي	١١	حَزْرَعَال	١٠	حَلْتِيْت
١١٣	دَرَبْج	٥١	حَزْرَعَبِيْل	٧٣	حَلِي
١٨٠	دَرَب القلّة	٧٢	حَزِي	٢٢٨	حِرَاء
٦٢ و ٥٠	دَرْدِيْس	٦٠	حَخِيْفَد	٧٢	حِمْس
٢٤٢ و ٣٠	دَرِيْع	٦٠	حَخِيْفَد	٢٧٢	حَصِيْصَة
٦٩	دَقْمَاء	١٥ و ١٧٨	حَلْخَال	٦٩	حَطَل

٩٩	رَاع	٢٨	رَبِّي	١٥٥	دُقَاق
	حرف الزاي	٢٢٣ و ٢٢٤	رَبِّ	١٦٨	دَلِيْلِي
		٢٣٩	رَبَاب	١٧٦	دَالَّة
٣٢	زَنْبِر	٩٢	رَبْع	٦٢	دَمْدَم
١٤٨ و ١٤٤	زَبَب	١٥٦	رَتَكَان	٧٨	دَمْتَمَت
١٦٢	زَبْر	٢٦٥	رَاجِل	٩٠	دَنَف
٥١	زَبْرَج	٧٥	رَحْب	٦٩	دَنَق
١٤	زَرَق	٤٤	رَدَاد	١٧٠	دَهْدَاه
١٢٤	زَكَن	٧٢ و ١٠٥	رَدِي	١٩١	دَاهِيَة
١٥	زَلْزَال	٧٣	رَسَح	١٠	دَوْبَل
١٥٤	زِمَار	٥٩	رَعَشَن	٤٩	دُوْدِم
٢٠٣	زِنْبَار	٧٤	رَعْن	٢١٠	دِين
٢٠٣	زَنْبُور	١٢٦	رَغَا		حرف الذال
١٨٩	زَنَار	١٥٥	رُفَات	٢١٣	ذُوَابَة
٦٢	زُهْلُول	١٥٤	رِفَاع	١٦٢	ذَبْح
٧٠	زِيَاْفَة	١٥٠	رَقَم	٦٣	ذَرَحْرَح
٩٤	زَيْل	٢٧٠	رَقَة	٧٠ و ١٩٥	ذِفْرِي
	حرف السين	١١٥	رَكَن	٢٤٣	ذَوْد
٤٨	سُوْدَد	٧٦	رَمُو	٢٢٠	ذَيْت
١٩٨	سَبْعَان	١٦٨	رَمِيْنَا		حرف الراء
١٠١	سَاجَل	٩٥	رَوْض	٨٥	رَأْس
١٥٩	سَحُور	١٦٩	رَوْع	٣٨	رُم

٩٣	شِعْ	١١	شِيمَان	١٠	سُحُون
١٥٠	شَعِيب	٢٥٧	شِمَانِي	١٩٨	سِرْبَال
٧٢	شَعَث	٥٩	سُنْبِيَّة	٢٠١	سِرْحَان
١٧٥	شَفِي	٦٩	سُنْبَس	٥٧	سِرْدَاح
٧٢	شَكْس	٦٩	سُنْبِل	٢٦٩	سِرَاوِيل
١٨٠	شَكُول	٧٢	سَهْكَ	١٣٠	سِرُو
٢٦٣	شَمْرَاخ	١٠١	سَاهَم	٥٨	سَاسَم
١٥٤	شِمَاس	٢٤	سَوَاء	٢٦٥	سَقْر
٥٣	شَمَل	١٥٥	سُوَاف	١٦٢	سِفْر
٦٧ و ٥٣	شَمَلَّ	١٥٢	سَيْدُوْدَة	٩٩	سَافِر
٥٦	شِمَال	١٠١	سَايَف	١٠٨	سَقَق
٧٢	شَهَب	٢٥١	سِيْمِيَاء	٩٩	سَقْرُ
١٦٥	شَهْلَة	حرف الشين		٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَائِع	٣٧	شَب	٢٨٢	سُكَيْت
١٤٩	شَوَلَم	٧٣	شَتْر	٢٦١	سَاحِفَاءَة
٥٥	شَيْطَن	١٢٢	شَجَب	٨٥	سَلَخ
١٤٩	شَيْم	١٥٠	شَاَجِن	١٤٤	سَلَس
١٤٩	شَالَم	١٥٠	شُجُون	٥٠ و ٩	سُنْسَبِيل
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِم	٤٤	سَلَفَ
٩٥	صَبِيح	١٩٠	شَدَن	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى
٢٥٢	صَبَارَة	٧٨	شَرْرُت	٢٤٦ و ٢٠٣	سَلْبِيَة
١٩٥	صَحْرَاء	٢٩١	شِرْعَك	٧٢ و ١٩٠	سَم
		٩٨ و ٣	شَرِيْفَ		

٢١١ طَيَّان	١٤٩ صَيْرَفٌ	٧٣ صَدَىء
حرف الظاء	حرف الضاد	١٤٦ صَدَىء
١٩٨ ظَرَبَان	٣٢ ضَبِيلٌ	٣٥ صُرَد
١٨٠ ظَاعِن	٢٤٣ ضَحَى	٢٨١ صِرْدَان
١٩٤ ظَهْر	١٥٤ ضِرَاب	٦٢ صَرَصَر
١٧ ظُهْرَانٌ	٧٧ ضَارِج	١٥٤ صِرَام
حرف العين	١٥٣ ضَارُورَة	٩٩ صَعَر
٢٤٥ عِيدَى	٩٩ ضَاعَفَ	٩٩ صَاعِر
٢٠٠ عَبَّوْثُرَان	٧٣ ضِلَع	١١ صَمْعُوق
٢٠٠ عَبِيْثُرَان	٢٤٢ ضِنَاك	١١ صَمْعُوق
٢٦٨ عَبَايِد	٩٥ ضَوَا	٤٤ صَفَق
٢٦٨ عَبَايِد	١٩٠ ضَالٌ	٧٣ صَلَعٌ
١١٨ عَتَب	حرف الطاء	١٦١ صَلَعَة
١٩٧ عُم	٢٢ طَأْمَنَ	١٩١ صَلٍ
١٩٧ عُمَان	٤٨ طُحْلُب	٢٠٠ صَلِيَان
١١ عُنُون	٢٩ طَرْفَاء	٢٥٣ و ٦٠ صَمْحَمَح
٦٠ عَثْوَيْل	١٧٢ طَلِبُ عِلْم	١٩٧ و ١٩٩ صَمِيَان
٢٥٣ عَثْوَيْل	١٥٤ طِيَّاح	١٥٧ صَنَع
١٢٤ عَثَا	٢١٧ و ١٩٨ طُوْمَار	١٦١ صَهَبَ
٩٥ عَجَز	١٩٨ طَامُور	١٦١ صُهَيْبَة
٧٢ عَجَفَ	١١٥ و ٨١ طَاخ	١٦١ صُهُوبَة
		٢٠٩ صَابٌ

٥١	عَلْبَط	٢٢٩	عَشَوَاء	١١٠	عَجَل
٢٤٣ و ٢٤٢	عَلِج	٢٧٥	عَشِيَّة	٧٢	عَجْم
٥٠	عَلَطَيْس	٢	عَضُد	٢٦٣	عَجَس
٥١	عَلَطَيْس	٩ و ٥١	عَضْرَفُوط	٢٣٠	عَجُوز
١٧٢	عَلَق مَضْنَة	٢٥٣	عَطَوْد	١٨٠	عَذْرَة
١٨٢	عَلَق عِلْم	٢٧٩	عَطَار	٧٧	عَدِيْب
١٩٥	عَلَقِي	٢٥٥	عَفْر	٢٥٧	عَدَا قِرَة
٦١	عَلَكْد	٢٥٦	عَفْرِيَّة	٢٤٣	عَرَب
١١٦	عَلَّ	٢٥٥	عَفْرِي	٢٤٢	عُرْس
١٥٤	عَلَاط	٢٥٦	عَفْرَاة	٥٩	عَرَضْنَة
١٧٣	عَلَاقَة	١٥ و ٢٥٦	عَفْرِيْت	٢٤٥	عَرَضْنِي
٢٥٧	عَلَانِيَة	٢٥٦	عَفْرِيَّة	٥١	عَرَفَج
٦٠	عَمَّس	٦٠ و ٢٤٥	عَفْنَجَج	٥١	عَرَاتْن
٢٦٢	عَنْتَرِيْس	٢٥٤ و ٢٥٢		٢٠٨	عُرْوَة
٥٩	عَنْسَل	٢٥٧ و ٢٥٦	عَفَارِيَّة	٢٠٨	مَرُوض
٢٥١	عَنْفَوَان	٢٣١	عَقْد	٨	عَرِيْقَة
٢٢٩	عَنْاق	٩٤ و ٩٢	عَقْر	١٥٤	عَرَار
٢٣١	عَهْد	٢٣٨	عَقْرَب	١٥٤	عَرَاض
٤٨	عُوطَط	٢٣٨	عَقْرَبَاء	٧٨	عَز
٩٥	هون	١٩٩ و ٢٣٨	عَقْرَبَان	٧٢	عَسْر
١٥٥	هَوَاء	٦٠	عَقْنَقَل	١٥٦	عَسْلَان
٩٥	هَوَان	٢٣٨ و ٢٣٩	عَقَاب	١١٢	عُشْب

٤٣	فَصِيدُ	٩٦	غَوْرُ	١٦٠	عَيْسٌ
١٧٦	فَاِضِلَّةٌ	١٥٥	غَوَاثُ	١٦٠ و ١٦١	عَيْسَةٌ
١٥٩	فَطُورُ	١٩٥	غَوَاءُ	٢٦٣	عَيْضُمُورُ
١٦٩	فَعَالُ	١٤٩	غَيْلِمٌ	١٥٠	عَيْنٌ
١٨	فَقِيْمِجٌ	حرف الفاء		٢٧٨	عَابٌ
١٠٧	فَاكْكُ			١٧٥	عَاقِبَةٌ
٢٢٢	فُلٌ	١٥٥	فَتَاتٌ	٨٥	عَانَ
٣٥	فَلَسٌ	٨٧	فَقَنَّ	حرف الغين	
٢٥٠	فُلَيْقٌ	١٨	فَخَصَطُ	٨٨	غُدَّةٌ
٧٠	فَنِيقٌ	٨٧ و ٩٣	فَغَى	٢٥٢	غَدْوَدَانٌ
٩٦	فَوَزٌ	٦١	فِرْدَوْسٌ	١٤٤	غَرَثٌ
١٠٥	فَوْقٌ	١٥٣	فِرَارٌ	١٦١	غُرْلَةٌ
١٠٦	فَيْقَةٌ	٢٤١	فَرَسٌ	٢٢٩	غَزَوَانٌ
حرف القاف		٥٩	فِرْسِنٌ	١٢٤	غَسَى
١٩٩	قَبِيحٌ	٦٩	فَرَصَمٌ	٧٠	غَضُوبٌ
٥٤ و ٩	قَبْعَثْرَى	٦٩	فَرَصَنٌ	٢٩	غَضِيَاءٌ
٦٩	قَحْرَزَنٌ	١٨	فَزْدٌ	١٥٨	غَلَبٌ
٢٠٢	قَدْرٌ	١٧	فُسْطَاطٌ	١٥٣	غَلْبَةٌ
٢٤٣	قَدَامٌ	٩٤	فَسَقٌ	٢١٠ و ١٥٣	غَلْبِيٌّ
٥١	قَدَمَيْلٌ	٢٨٢	فَسِكَلٌ	٩٥	غَلَسٌ
١٩٤	قَدَفٌ	٤٣	فُصْدَالَةٌ	١٤٨	غَمٌّ

٢١٧	قار	١٥٤	قَطَاف	٧٢	قرب
٢٨٢	قاسور	٤٨	قَمَدَد	١٤٧	قَرَبَان
٩٥	قيح	١٤٥	قَمَس	٩٤ و ٨٥	قَرَدَد
٢١٧	قير	١٧	قَمَزَان	١٣	قَرَدَد
٣٧	قيل وقال	٦٨	قَلَسَى	٦١	قَرَشَب
١٦٣ و ١٦٢	قيوه	١٦١	قَلْفَة	٢٦٤	قَرَطَبُوس
٢١١	قِي	١٤٤	قلق	٥١	قَرَطَب
جرف الكاف		١٧٨	قَلْقَال	١١	قَرَطَاس
		٦٨	قَلْنَس	١٧	قَرَطَاط
٧٢	كَدِر	١٥٥	قَلَامَة	قَرَعْبَلَانَة ١٠ و ٢٠ و ٢٦٤	
١٦١	كُدُورَة	١١٤	قَلَى	١٥٥	قَرَاضَة
٩٠	كُدِيَة	٢٦١	قَمَحْدُورَة	٢٤٨	قَرِيَاء
١٧٦	كاذبة	٥٣	قَمَد	١٧	قَسْطَاس
٢٤٩	كِرْدُوس	٥١ و ٣	قَمَطَر	٧٤	قَسَامَة
٦٣	كر كر	١٥٦	قَمَاص	٢٩	قَصْبَاء
٦٠	كِرْوَس	٦٢	قَمَب	١٦٨	قَصْرَة
١٩٩	كروان	٧٢	قَم	٦٩	قَصَمَل
١١٠	كسب	٧٣	قَمَب	٧٦	قَصُور
١٥٤	كشاح	٢١	قَمَهَر	٢٢٣	قَط
١٣٤	كع	١٩٦	قَوْبَاء	١٦١	قُطَمَة
٢٨٠	كعيت	٢١١	قَوَاء	٢٥٣	قَطُورَطَى
٢٩١	كفنيك	٢٤٣	قوس	١٩٩ و ١٩٧	قَطُورَان

١٧٣ مَحِيض
٤١ مَحِين
٥١ مَحَلْب
٢٧٣ مَحْلِس
١٦٨ مَخْنَقَة
١٨٢ مَدَب
١١٦ مَد
٢٥٠ مَدَة
٢٩ مَدْرَعَة
١٨٧ مَدْق
١٨٧ مَدَهْن
٧ مَد
١٨٣ مَدَلَة
١٧٢ مَدَمَة
١٨٤ مَرَبَد
٩٢ مَرَبَع
١٩٤ مَرْت
١٧٣ مَرَجِع
١٨١ مَرْفَق
١٧٥ مَرْفُوع
١٥٠ مَرْقَن
٦٣ مَرْمَرِس

١٨٨ لَبْنِي
٧٢ لَحِج
٧٢ لَحَز
٢٤٤ لَفِيْزِي
١٤٤ لَهْف
١٤٣ لَوِي
٢٥٠ لَيْن
١٥٩ لِيَان

حرف الميم

١٧٣ مَادُبَة
١٧٣ مَارَبَة
١٨٢ مَأْوِي
١٧٤ مَأْوِيَة
٧٧ مُتَأَمَل
١٧٤ مَجْلُود
١٠٠ بَحْمَجَة
١٢٢ مَجَن
١٨٧ مَحْرُضَة
١٧٢ مَحْسَبَة
٤٠ مَحْك
١٨٦ مَحَلْب
١٧٠ مَحْمِيَة

٢٩٢ كَل
٢٢١ كَلْتَا
٢٨١ كَمِيْت
٦١ كُنَابِيْل
٢٤٢ كِنَاز
٤٩ كَنْهَبُل
٥٦ كَنْهَوْر
٧٣ كَب
٣٦ كَاهَل
٢٥٦ كَوَالل
٥٣ كَوْتَر
٩٦ و ٩٥ كَوْف
٥٤ كَوْكَب
٢٢٠ كَيْت
١٣٨ كَاد
٧٠ كَرِيْن
١٥٢ كَيْنُوْنَة

حرف اللام

١٠٩ لَام
١١١ لَامَة
٢٧٠ لَوْم
٧٤ لَبْت

٩٦	مَفَاذَة	١٨٨	مُطَخَّب	١٦٦	مِرَاء
١٨٤	مَقْبَرَة	١٤٢	مُطْرَف	٢٣٠ و ٢٠٨	مِرْزُود
١٧٣	مَقْدَرَة	١٥٠	مُطْفِل	٢٦	مُسْتَهْزِيء
٧٠	مُقْرِم	١٧١	مَطْلَع	١٨٣ و ١٧٣	مَسْرُوبَة
٢٨	مَقْرُور	١٧٢	مَظْلَمَة	٢٥٠	مُسْرُور
١٨٣	مَقْنُونَة	١٧٢	مَعْتَبَة	١٨٧	مُسْفُط
١٧٣	مَقِيل	١٧٢	مَعْدِرَة	٢٩	مَسِيل
١٧٣	مَكْبَر	٣٧	مَعْرَس	٩٥	مَسَّى
٧٠	مُكْدَم	١٧٠	مَعْصِيَة	١٥٣	مَسَائِيَة
١٦٩	مَكْرُم	١٧٥	مَعْقُول	٢٩٣	مَسَار
١٧٥	مَكْرُوهَة	٢٤٨	مَعْلُوجَاء	١٥٠	مُشْدِن
١٧	مَكْرُوك	٢٤٨ و ٢٠٣	مَعْيُورَاء	١٨٣ و ١٧٣	مَشْرُوبَة
٩٢	مَلْعَب	٤١	مُعِين	١٨٣	مَشْرُوفَة
١٥٠	مَلْقَن	٢٠٨	مُعَاوِيَة	٢٥٠	مُشْرِيف
١٦٧	مَنْتَج	٤٤	مَعْبُون	١٢٢	مَشَق
٢٢١	مَنْت	١٨٧	مُعْتُور	١٤٢	مُضْحَف
٤٥	مُنْتَصِبًا	١٨٧	مُعْرُود	١٧٥	مَصْدُوقَة
٤٥	مُنْتَصًا	١٨٧	مُعْفُور	٢١٠	مَصَاب
٢٦٢	مَنْجَنِيْق	١٨٧	مُعْلُوق	١٦٧	مَضْرِب
٢٦٢	مَنْجَنِيْن	١٠	مَعْنَاطِيْس	١٨٣	مَضْرِبَة
٢٩	مَنْدِيل	١٧٤	مَقْتُون	١٨٨	مُضْفَع
		١٨٣	مَقْيُوبَة	١٨٤	مَطْبَخ

١٧٩	نَشْدَة	١٤٩	مَال	١٨٢	مَنْسِك
٧٢	نَصَفَ	٢٢	مَاهَة	١٨٧	مُنْصَلٌ
١٤٧	نَصَفَان	٨	مُ اللهُ	١٤	مَهْدَد
١٢٥	نَاصِيَة	حرف النون		١٧٣	مَهْلِكَة
٩٩	نَعْمَة			١٩٤	مَهْمَة
٩٩	نَاعِم	٣٥٧	نُور	٢٢	مَهَاَة
٢٨١	نَغْرَان	٣٢	نَتَطَل	٢٥٦	مَهَارَى
١٦١	نَهْجَة	١٥٥	نَسِيم	١٨٦	مَوَالَة
١٦٢	نَهْضَ	٤٥	نَبَاَة	٩٣	مَوْت
١٥٦	نَهَاوَة	١٥٥	نَبِيح	٩٣	مَوْتَان
١٥٦	نَهْوَة	١٢٥	نَبِيل	١٨٦	مَوْرَق
١٥٦	نَهَايَة	٢١٢	نَبِي	١٧٥	مَوْضُوع
١٥٦	نَهَاة	١٣٧	نَجْد	١٨٥	مَوْظَب
١٥٦	نَهَاء	٢٩	نَدَل	١٨٦	مَوْكَل
١٥٦	نَهْرَان	١٥٨	نَدِيم	١٨٦	مَوْهَب
١٦٢	نَهْوَع	٦٩	نَرْجَس	١٨٥	مَوْهَبَة
١٥٠	نَهْي	١٦١	نَرْعَة	١٧٣	مَيْسِر
١٥٦	نَهَاوَة	١٥٦	نَرْوَان	١٧٠	مَيْسِر
١٥٦	نَهَايَة	١٦٥	نَرْوَى	١٧٢	مَيْسِرَة
١٥٦	نَهَاة	١٨٢	نَسَك	١٤٩	مَيْل
٧٢	نَسَك	١٢٢	نَسَم	١١١	مَائِدَة

٢٤٤	وَرَى	٤٦ و ٤٢	هَيَّوْ	١٦٨	هَيْمَى
٢٤٣	وَرَاءَ	٢٢٤	هَائِر	١٥٥	هَيْت
٢٨	وَزِي	١٥٢	هَيْمُوعَة	١٥٥	هَيْق
١٢٠	وَسِعَ	٢١	هَائِع	٢٤١	نَاب
١٧٤	وَسَامَةٌ	٢١	هَاع	١٥١	نَاع
١٢٠	وَضُوْ	حرف الواو		١٤٩	نِيب
١٥٩	وَضُوْء			حرف الهاء	
١٢٠	وَطِيءٌ	٣٣	وَأَل		
١٣٥	وَعِق	١٣٥	وَجَدَ	٦٠	هَبِيخ
٣٨	وَعِلٌ	١٤٥	وَجَرَ	٩٥	هَجَرَ
١٣٦	وَعِمَ	١٦٢	وَجُور	١٦٨	هَجَبِرَى
١٢١	وَعَرَ	١٢١	وَحَرَ	٢٨	هَجَف
١٥٩	وَقُود	٢١٦	وَد	٤٨	هَدْبُد
١٣٥	وَقِه	١٣٠	وَدَعَ	١٧٥	هَدَعَ
٢٣١	وَقَاء	١٥٤	وَدَّقَ	٨٧	هَدِيَّة
٢١٥	وَكَلَّة	١٣١	وَدَرَ	٨٧	هَدَى
١٣٥	وَكِيم	٢٤٤	وَرَأ	١٨	هَرَأَق
١٢١	وَلِه	١٩٩	وَرَشَان	٧٣ و ١٤٥	هَضَمَ
١٢١	وَهْل	١٢٠ و ١٣٦	وَرَع	٦٩	هَلَقَمَ
٣٥	وَيْبٌ	٩٥	وَرَّقَ	٦١	هَمْرَش
٣٥	وَيْح	١٣٥	وَرِكَ	١٢٠	هَنَأَ
٣٥	وَيْس	٣٣	وَرَنْتَل	٢٢٠	هَنْت
٣٥	وَيْل	١٣٥	وَرَى	٤٩	هَنْدَلِع

١٨٨	يَمَّعْنَ	٢٥٢	يَرْتَدِّجُ	حرف الياء
١٦٩	يَمِّي	١٢٩	يَسْرَ	٨٥ يَدَاهُ
٧٠	يَنْبَاعُ	٥٩	يَلْمَعُ	٦٩ يَرْتَأُ
٣٥	يُوح	٢٥٢ و ٥٣	يَلْنَدُّ	٦٩ يُرْتَأُ

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن

الحاجب للعلامة رضي الدين الأسترابادي

فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٥	البيسط	نحو الأَمِيلِح من سَمْنان مُبْتَكرا
٢٦	الطويل	جرىء متى يُظَلَم يُعاقِب بظلمه
٣٦	»	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
٣٧	المنسرح	جاءوا بجيشٍ لوقيس مُعرَّسه
٤٣	الطويل	[قتلقت اقتلوها عنكم بمراجها]
٤٣	الرجز	[خَوْدٌ يَغْطِي الفِرْعُ منها المُؤْتَزِرُ]
٤٤	الطويل	وما كل مبتاع ولو سلفَ صَفَقه
٤٥	الرجز	فبأت منتصبًا وما تَكَرَّدَسَا
٤٥	الطويل	[الأَرَبُ مولودٍ وليس له أبٌ]
٧٠	الكامل	يَنبَاعُ من ذِفْرَى غضوبٍ جَسْرَةٍ
٧٧	الطويل	قعدتُ له وَصُحْبَتِي بين ضارِحِ
٩١	»	وَرَقَّتْ عَلَى رَبْعِ لَمِيَةِ نَاقِي
٩٣	البيسط	وأُسْقِيه حتى كادَ مِمَّا أبْه
١١٣	الرجز	مازلت أفتح أبوابًا وأغلقها
		إني أرى النعاسَ يَغْرُنْدِينِي

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولكننا لم نذكرها في هذه

الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١١٤	المنسرح	[نستوقد النَّبْلَ بالحضيض وَنَضُّ طَادَ نُفُوسًا] بُنْتُ عَلَى الكرم
١٣١	الرمل	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى وَدَعَهُ
١٣٢	الكامل	لوشدت قد نَقَعَ الفؤاد بشربة تَدَعُ الحوائم لا يَجِدَنَّ غَلِيلًا
١٣٧	الرجز	بُنَيْتِي سَيِّدَةَ البنات عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَّاتِي
١٣٩	»	فَإِنَّه أَهْلُهُ لِأَنَّهُ يُؤَكْرِمَا
١٥٠	»	مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
١٥٨	البيسط	إن الخليلط أجدُّوا البين فأنجروا وأخفقوك عدَّ الأمر الذي وَعَدُوا
١٦٥	الرجز	فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا
١٦٨	الطويل	بشين الزمي لا ، إن لا إن لزمته علي كثرة الواشيف أي مَعُونِ
١٦٩	الرجز	[نعم أخو الهيجاء لليوم اليمى] ليوم رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمِ
١٧٦	الوافر	كفى بالنأى من أسماء كافي وليس لنايها إذ طال شاف
١٧٧	الطويل	فلو أنَّ واشٍ باليمامة داره ودارى بأعلى خَضْرَمَوْتِ اهتدى ليا
١٧٧	»	{ ألم تربي عاهدت ربي ، وإنني كَبِينَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامِ
١٨٠	الطويل	{ على حَلْفَةٍ لِأَشْتَمِ الدَّهْرِ مَسْلَمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورِ كَلَامِ
١٨٠	البيسط	لَقِيتُ بَدْرَبِ القُلَّةِ الفجر لَقِيَّةَ شَمَّتْ كَمْدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلِ
١٨٨	الرجز	ها إنَّ تَا عِدْرَةَ إِلَّا تَكُنْ نَفْعَتِ فَانَّ صَاحِبَهَا قَد تَاهَ فِي البِلَدِ
١٩٠	البيسط	يَمَّعْنَ أَعْدَادًا بِلُبْنِي أَوْ أَجَا مُضْفَعَاتِ كُلِّهَا مُطَحَلْبِيَّةُ
١٩١	الرجز	ياما أَمِيلِحُ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هُوَلِيَّا تَكُن الضال والسمر (١) صِلُّ صَقًّا مَا تَنْطَوِي مِنْ القِصْرِ

(١) وانظره أيضاً في (ص ٢٨٠) وفي (ص ٢٨٩)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٩١	الطويل	وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُويهيَّةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطويل	فُوقَ جُبَيْلٍ شاهق الرأس لم تكن لتنبهه حتى تكلَّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومهمَّهينَ قدَّفينَ مرَّتينَ ظهراها مثل ظهور الثَّرَسينَ
١٩٤	الهمزج	لقدَّ أغدو على أشقَّ رَ يغتالُ الصَّحاريَّ
٢١٠	الطويل	حِمْيَ لا يُحِلُّ الدهرَ إلا بأمرنا ولا نسأل الأتوام عقد المياثق
٢٣١	الوافر	وقالما معية من أبيه لمن أوفى بعقد أو بعهد
٢٤٢	الرجز	إنا وجدنا عرُسَ الحنَّاطِ لثيمةً مذمومة الحُوطِ
٢٧٠	المتقارب	عليه من اللؤم - سرِّواله فليس يرقُّ لِسْتَعْطِفِ
٢٧٠	الرجز	قد رويتُ إلاَّ التثنيدينا قليصاتٍ وأبيكرينا
٢٧٣	الكامل	أعلاقة أمَّ الوليدِ بعدما أفنانُ رأسك كالنغام الخلس
٢٧٧	الرجز	في كل يومٍ ما وكل ليلاً

تمت فهرست الشواهد ، والله الحمد في الأولى والآخرة

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

المثل	ص
أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ . ومن شُبِّ إلى دُبِّ	ش ٣٧
لم يحرم من فُضِّدَ له	» ٤٣
إن لم يكن خل فحمر	» ٨٠
استنوق الجمل	» ٨٥
أكرمت فاربط	» ٩١
لا تُعلمَّ العَوَانُ اِنْلَمْرَةَ	ت ٩٥
إن البغات بأرضنا يستنسر	ش ١١١
صدَّقني سنَّ بكره	» ١٧٥
إن لم أكن صنمًا فاني أعتثم	ت ١٩٧
عرف حميق جملة	ش ٢٨٣
شَرَعَك ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ	ت ٢٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلی اللہ علی سیدنا محمد ، وعلی آلہ وصحبہ وسلم]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته المعصومين ، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط ، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه ، ومع كونها من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى الله العول في أن يوفى لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا في مقدس حرمة ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الغر الكرام .

قال المصنف : « الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على سيدنا محمد وآله الطاهرين ؛

وبعد فقد التمس مني من لا تسعني مخالفتي أن الحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها ، ومقدمة في الخط ، فأجبتُه سائلاً متضرعاً أن ينفع بيها ، كما نفع بإختيما ، والله الموفق ؛

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست تعريف
العرف
بإعراب .

أقول : قوله « بأصول » يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلا « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها ^(١)

تعريف
الصيغة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُهَا التي يمكن أن يشاركها فيها غَيْرُهَا ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كَلٌّ في موضعه ؛ فَرَجُلٌ مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُدٌ ^(٢) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فَرَجُلٌ وِرَجُلًا وِرَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبٍ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالحَبُكِ — بكسر الحاء وضم الباء — فإنه لم يأت له نظير ^(٣) ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقا حقيقيا على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدي ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكتف - من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحبيكة - كسفيئة - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول: يئسَ على وزن فَعَلَ وَأَيْسَ على وزن عَفَلَ ، وإنما قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال: إن كَرَّم مثلاً على وزن فَعَّلَ ، ولا يقال: على وزن فَعَمَّلَ أو أَفَعَلَ أو فَاَعَلَ مع توافق الجميع في الحركات العينة والسكون ، وقلنا « كل في موضعه » لأن نحو دَرَّهم ليس على وزن قَطَرٍ (١) لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين ، وكذا نحو بَيَّطَر (٢) يخالف لَشْرِيفَ (٣) في الوزن لتخالف موضعي الياءين ، وقد يُخَالَف ذلك (٤) في أوزان التصغير فيقال: أوزان التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْمِلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ؛ فيدخل في فُعَيْمِلُ أَكَيْبٌ وَحَمِيرٌ وَمُسَيْجِدٌ ونحوها ، وفي فُعَيْعِلٍ مُفَيْتِيحٌ وَمُمَيْثِلٌ ونحو ذلك ؛ [وذلك] (٥) لما سيجيء

حباتك وحبك ، كسفين وسفائن وسفن ، وقد قرىء في الشواذ: (والسما ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هي التي عنها الشارح المحقق بأنها لا نظير لها (١) القمطر: الجمل القوى السريع ، وقيل: الجمل الضخم القوى ، ورجل قطر: قصير ، وامرأة قطرة: قصيرة عريضة ، والقمطر والقمطرة: ما تصان فيه السكتب

(٢) ييطر: عاجل الدواب ، فهو ييطار . ويطر كفرح وبيطر كجعفر وبيطر كزبر ومبيطر ، وأصله بطر الشيء يبطره شقه ، وبابه نصر (٣) شريف الزرع: قطع شريافه ، وهو ورقه إذا كثر وطال وخشى فساده ، ويقال: شرفه ، أى قطع شرفه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الإشارة في قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه في الوزن ؛ فأكيلب وزنه التصريفي أفعل والتصغيري فعيعل ، وحمير وزنه التصريفي فعيعل والتصغيري فعيعل ، ومسجد وزنه التصريفي فعيعل والتصغيري فعيعل ؛ ومفيتيح وزنه التصريفي فعيعل والتصغيري فعيعل وتمثيل وزنه التصريفي فعيعل والتصغيري فعيعل ، وسيأتي للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ،
أعنى الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل
والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مدخلاً لهذه الأشياء في
أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ
وفيه نظر ^(١) ، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرابعي

(١) هذا النظر في قول المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء في حد التصريف
« وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب
والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصود والممدود
وذى الزيادة ، وقد تكون للجانسة كالامالة ، وقد تكون للاستتقال كتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها
أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية
الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل
وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التي
تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة
في بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان
الساكنان في كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الادغام في كلمتين
نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فماله من وال »
« قل لزيد » والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو « ادخل السوق »
« واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول
والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ »
مشكل على كل حال ، وذلك أن الماضي وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال
أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم
قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أ جعلت
الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فإن أراد أن الماضى والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعدٌ لأنهما بناءان مُستأنقان بنياً بعدَ هَدَمِ بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عندَ المصادر في أحوال الأبنية ؟ فإن القاون الذى تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضى والمضارعُ والأمرُ وغيرُ ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هى أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بلى قد يقال لَضَرْبِ مثلاً : هذا بناءٌ حاله كذا ، مجازاً ، ولا يقال أبداً : إن ضَرْبَ حالُ بناء ، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتخفيفُ الهمة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالادغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قُلْ وأصله قَوْلٌ ، وأما التقاءهما في نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء - كما ذكرنا - يعتبر بالحركات والسكنات التى قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقى ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين فى كلمتين والادغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التى ليست باعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة - كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والاعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن فى أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل (١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احترز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول البشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلا

واعلم أن التصريف^(١) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني^(٢) من الكلمة بناء علم

أحترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ، من ذلك قول المصنف « أن ألحق
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التصريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ، فانهم يطلقون النحو
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم
العربية لإفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب
الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها ، والمتأخرون على أن التصريف
قسم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسمه وعن كل مانعاده
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة
والإدغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والإدغام والتقاء
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبته العرب الخ » نقول : يريد

تَبْنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَبَيَّنُ فِي مَسَائِلِ التَّرْتِيبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّأَخُّرُونَ عَلَى أَنْفِ
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَأْبِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَّةِ
وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْضُ لآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ
وغير ذلك .

أنواع
الابنية

قال : « وَأَبْنِيَّةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمْسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَّةُ
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أَنْ تَأْخُذَ مِنَ الْكَلِمَةِ لَفْظًا لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي هَذَا
الْفِعْلِ الَّذِي أَخَذْتَهُ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ مِنْ إِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ ، فَإِذَا بَنِيَتْ
مِنْ وَأَيْتٍ مِثْلَ قَطْلٍ قَلْتِ وَوَيْ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِإِبْدَالِهَا مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا
صَارَ وَوِيَاءٌ ، فَعَلَى أَنْ قَلْبَ الْوَاوِ الْأَوَّلَى هَمْزَةٌ فِي مِثْلِ هَذَا وَاجِبٌ يَقَالُ : أَوْى ، وَعَلَى
أَنَّهُ جَائِزٌ يَقَالُ : « أَوْى » ، أَوْ « ووى » ، وَإِذَا بَنِيَتْ مِنْ وَأَيْتٍ مِثْلَ كَوْكَبٍ قَلْتِ :
وَوَيْ ، تَعَلَّ الْيَاءُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ تَحْذَفُ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ ، فَإِذَا خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفْتَهَا ، فَعَمِلَ الْقَوْلُ
بِوَجُوبِ الْقَلْبِ فِي مِثْلِهِ يَقَالُ : أَوْى ، كَفَتِي ، وَعَلَى الْقَوْلِ بَعْدَهُ وَجُوبُهُ يَقَالُ : أَوْى ،
أَوْ ووى

(١) قول المصنف « وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية الخ » مقتضاه أن
الابنية الأصول للاسم والفعل لا تكون أقل من ثلاثة ، وهو كذلك بالنظر إلى أصل
الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد ، مثال ما كان
على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام أب وأخ ويد وثبة وأمة ، ومثاله محذوف
الفاء عذوزنة ودية وشية ، ومثاله محذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا في ثلاث
كلمات : سه اتفاقا ، وأصله سه بدليل جمعه على أستاه ، ومدعى رأى من يقول : إن أصلها
منذ ، استدلالا بأنك لو سميت بمد صغرته على منيد وجمعه على أمانذ ؛ قال الشارح
في شرح الكافية : ومنع منه صاحب المعنى في الموضوعين وقال : قولهم منيد وأمانذ
غير منقول عن العرب ، وأما تحريك ذال مذق نحو « مذ اليوم » بالضم للساكنين

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء (١)
العريقة البناء كمن وما

أكثر من الكسرة فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم
ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أو لا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله
الضم يخفف فلما احتجج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كافي « لهم اليوم » والكلمة
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة في ألفها ولاسبب لها هنا إلا انقلابها
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار في
شرح الكافية أن أصله ذوى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما
كان على حرف واحد في الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصراً من
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامي »
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة في البناء ،
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار غريقاً ، أى : أصيلاً ، وهو الذى
له عروق في الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسرفى أن أقل الأبنية
ثلاثة ، ولا للسرفى أن الاسم لا يكون سداسياً ، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك :
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلم يحتاج إليه في بعض
الاحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل ، وقال
الجاربردى : « الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبَيَّن من الفعل خماسي ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِّدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ^(١) والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ، وإِنَّمَا قَالَ « الأُصُول » لأنه يَزَادُ عَلَى ثَلَاثِيّ الفِعْلِ وَاحِدٌ كَأَخْرَجَ ، وَائْتِنَانٌ كَانْتَقَعَ ، وَثَلَاثَةٌ كَأَسْتَخْرَجَ ، وَعَلَى رُبَاعِيَّةٍ وَاحِدٌ كَنَدَّحْرَجَ ، وَائْتِنَانٌ كَأَحْرَجْنِجْمَ ^(٢) وَيَزَادُ عَلَى ثَلَاثِيّ الأِسْمِ وَاحِدٌ نَحْوِ ضَارِبٍ ، وَائْتِنَانٌ كَضُرُوبٍ ، وَثَلَاثَةٌ كَسْتَخْرَجَ ، وَأَرْبَعَةٌ كَأَسْتَخْرَجَ ، وَعَلَى رُبَاعِيَّةٍ وَاحِدٌ كَدُحْرَجَ ، وَائْتِنَانٌ كَنَدَّحْرَجَ ، وَثَلَاثَةٌ كَأَحْرَجْنِجْمَ ^(٣) ، وَلَمْ يَزِدْ فِي خُمَاسِيَّةٍ غَيْرِ حَرْفٍ مَدْقَبِلِ الآخِرِ نَحْوِ سُلْسَبِيلِ ^(٤) وَعَضْرُ فُوطٍ ^(٥) أَوْ بَعْدَهُ مُجَرَّدًا عَنِ التَّاءِ كَقَبْعَثْرَى ^(٥)

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ بِهِ مَتَحَرِّكًا وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ سَاكِنًا ، فَلِمَا تَنَافَى صِفَةُ كَرِهُوا مَقَارَتَهُمَا ، فَفَصَلُوا بَيْنَهُمَا بِحَرْفٍ لَا تَجِبُ فِيهِ الْحَرَكَةُ وَلَا السُّكُونُ ، فَكَانَ مَنَاسِبًا لَهَا « وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْأَسْمَاءِ الْمَشْبَهَةِ لَهَا ، قَالَ : « وَإِنَّمَا جُوزُوا فِي الأِسْمِ رُبَاعِيًّا وَخُمَاسِيًّا لِلتَّوَسُّعِ ، وَلَمْ يَجُوزُوا سَدَاسِيًّا لِثَلَاثِيَّةِ يَوْمٍ أَنَّهُ كَلِمَتَانِ ، إِذَا الأَصْلُ فِي الكَلِمَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ » هَذَا ، وَأَكْثَرُ أَنْوَاعِ الأَبْنِيَةِ وَقَوْعًا فِي الكَلَامِ الثَّلَاثِيّ ، وَيَلِيهِ الرَّبَاعِيّ ، وَيَلِيهِ الخَمَاسِيّ

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصواب حذفه والتعليل تام بدونه
(٢) الاحرنجام : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أي ارتد بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسليل ، إذا كان سهل المدخل في الخلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) فقيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرف وحقه المنع للعلية والتأنيث ؛ للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العضر فوط : دوية بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العظام

(٥) القبعثرى : العظم الشديد ، والآثى قبعثرة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كقَبَعَثْرَاءَ ، وندر قَرَعْبَلَانَةٌ ^(١) وإِصْطَفَلِينَةٌ ^(٢) ،
قال : « وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ،
وَيُعْبَرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الْأَفْتَعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ ، وَإِلَّا
الْمُكَرَّرَ لِلإِخْلَاقِ أَوْ لغيرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ
إِلَّا بِبُيُوتٍ ، وَمِنْ شَمِّمْ كَانَ حَلْتِيَّتْ ^(٣) فَحَلِيلًا لَا فَعْلِيَّتًا ، وَسُحْنُونٌ ^(٤) »

الميزان
للصرفي

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي لمجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات
الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل ، فزيدت فيه ثلاثة
أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه
اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) في القاموس : « الاصطقلين - كجرحلين بزيادة الياء والنون - :
الجزر الذي يؤكل ، الواحدة إصطقلينة ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لأنزعنك
من الملك أنزع الاصطقلينة ، ولأردنك إريسا من الأراصة ترعى الدوبل » اه
والاريس : الأكار : أي الحراث ، والدوبل : الحنيزر أو الذك من الخنازير خاصة أو
ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة - بمعنى الاصطقلينة - بعبيرية محضنة لان الصاد
والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قرعبلانة وإصطقلينة »
نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مديقل الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فان
صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه - أعني مغناطيس - ابن القطاع ،
وتقول : « في اللسان المغناطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفي القاموس
« المغناطيس والمغناطيس والمغناطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اه

(٣) قال في اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربي أو معرب ولم يبلغني
أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمطح
ثم يخرج من وسطه قصبة تسمو وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج في أصول
ورق تلك القصبية ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقلة الحلتيت ويأكلونها وليست مما
يبقى على الشتاء » اه

(٤) لم نجد هذه الكلمة في القاموس وشرحه ولا في اللسان ، وفي شرح
الجاربردي أنه أول الريح والمطر

وَعُشْنُونٌ^(١) فَعْلُولًا لَا فَعْلُونًا لِذَلِكَ وَ لَعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونٌ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ
فَعْلُولُونَ لَا فَعْلُولٌ كَحَمْدُونَ ، وَهُوَ مَخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ ؛ لِنُدُورِ^(٢) فَعْلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقٌ^(٣) ، وَخَرْ نُوبٌ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانٌ^(٤) فَعْلَانٌ ، وَخَرْ عَالٌ^(٥) نَادِرٌ
وَبَطْنَانٌ^(٦) فَعْلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ^(٧) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ تَقْيِيزٌ ظَهْرَانٍ «

(١) قال في القاموس : « العشون اللحية ، أو ما فضل منها بعد العارضين ، أو ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت حنك البعير ومن الرياح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »

(٢) مرجح الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله وبالنون) وقوله « لنُدُورِ فعول » تعليل لجملة على فعول ونفي كونه فعولاً

(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذي ندر من فعول بفتح أوله ، قال في

اللسان : « وقال الأزهري كل ما جاء على فعول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفاً جاء نادراً وهو بنو صعفوق لحول

باليمامة . وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن برى : رأيت بخط أبي سهل الهروي

على حاشية كتاب : جاء على فعول (بالفتح) صعفوق وصعقول لضرب من الكمأة

وبعكوكه الوادي لجانبه ، قال ابن برى : أما بعكوكه الوادي وبعكوكه الشر فذكرها

السيرافي وغيره بالضم لا غير ، أعنى بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكمأة

فليس بمعروف ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه نبطياً أو

أعجمياً » اه وقد ذكر المجد في القاموس الصندوق بضم أوله وفتححه فهو مزيد على

ما حكاه ابن برى عن الهروي

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل :

هو مدينة بين الري ونيسابور

(٥) سيأتي في كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة

(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتي لهذا

القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغد : أي

ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالقاء والعين واللام : أى جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ عَلَى وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصرف بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقيل : ضَرَبَ عَلَى وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وَخَرَجَ ، أى : هو على صفة يتصرف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس القاء والعين واللام غير موجودة فى شىء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكَةً فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المُشْتَرِكَةَ فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيتها المعلومة ، فلما كان المراد من صَوْغِ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمى وزنا وزِنَةً ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة^(١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصلى والزائد ومحل الأصلى ، فاذا قيل له إن وزن منطلق منفعل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالقاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتها وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالقاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المكرر أما هو سواء كان تكراره للألحاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع (جمع راع) ، وفردد ؛ إذالم يفصل بين المثليين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلا وهو في الأصل مصدرٌ قد نُغيّر غالباً إما بالحركات كضرب وضرب أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثيرٌ منه خالٍ من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر وسقر جمل ، لا تغيير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ، إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فان زادت الأصول على الثلاثة كررت اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولما كانت اللام أقرب كررت هي دون البعيد

فان كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قطع أو لام جلبب كررت العين في وزن الأول نحو فعل واللام في وزن الثاني نحو فعلل ، ولا يورد ذلك المزيد بعينه ؛ فلا يقال : فَعَطَلٌ وَلَا فَعَلَبٌ ؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي ، سواء كان التكرير للالحاق كقردي^(١) أو

حرف أصلي ، وإن لم يزد على الثلاثة فالثلثان فيها أصليان كد وعد وبر وجب
(١) قردد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض : ومن الظهر أعلاه ، ومن الشتاء شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أي وجهه

لغيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلي أورد في الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال في ضارب : فاعل ، وفي مضروب : مفعول

الوزن
الصغرى

وقد ينكسر هذا الأصل المهدد في أوزان التصغير ، إذ قصدوا حصر جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ، ويدخل في فُعَيْعِيلٍ دُرَيْهَمٌ مع أن وزنه الحقيقي فُعَيْلٌ ؛ وأَسِيدٌ وهو أُفَيْعِلٌ ، وَمُطَيْلِقٌ وهو مُفَيْعِلٌ ، وَجَوَيْرِبٌ وهو فُويَعِلٌ ، وَحَمِيرٌ وهو فُعَيْلٌ ، ويدخل في فُعَيْعِيلٍ عَصْفِيرٌ وهو فُعَيْلِيلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفَيْعِيلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشتركُ فيه بحسب الحركات المينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فان دُرَيْهَمًا مثلًا وأَحْمِيرَ وَجَدْيُولًا وَمُطَيْلِقًا تشترك في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجىء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها في الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فُعَيْعِلٌ ، فوزنوها بوزن يكون في الثلاثي دون الرباعي ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لا بد للثلاثي — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيارُ بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكّم ، إذ لو قالوا مثلًا أفيعل باعتبار نحو أحيمر أو مُفَيْعِلٌ باعتبار نحو مجييس أو فُعَيْلٌ باعتبار نحو حُمَيْرٌ أو غير ذلك كان تحكّمًا ، فلم يكن بدًّا من تكرير أحد الأصول ، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِلٌ ، بل لا تكون إلا في العين كزُرُقٍ^(١) أو في اللام كمَهْدِدٍ^(٢) وَقَرَدَدٍ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض في ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد: اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعيل لا تلبس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرباعي المجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثي كما ذكرنا ، فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور ورنوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : **دُرَيْهِمْ فُعَيْلٌ ، وَصَمَيْرٌ فُعَيْلٌ ، وَمَقَيْتِلٌ مُقَيْعِلٌ ،** ونحو ذلك .

هذا ، وقد يجوز في بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمّل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما في **حَلَّتَيْتِ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما في **شَمْلِيلٍ** فيكون وزنه فعليلاً فيكون ملحفاً **بِقَنْدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرر لامة وإن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الباء والتاء كما في **عَفْرَيْتِ** ^(١) فيكون **فَعْلَيْتًا** ، وكذا **سَمْنَانٌ** : إما أن يكون مكرر اللام للالحاق بـ **زَلْزَالٍ** ، أو يكون زيد فيه الألف والنون للتكرير بل كما زيد في **سَلْمَانَ** ، ولا دليل في قول الحماسي : -

١ - **نَحْوُ الْأَمِيلِجِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا فَيْتِيَّةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكْمُ** ^(٢)

- بمنع صرف **سَمْنَانَ** - على كونه **فَعْلَانًا** ، لجواز كونه **فَعْلَالًا** وامتناعُ صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للالحاق لأن **فَعْلَالًا** نادر ك**خَزَعَالٍ** ، ولا يالحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن **فَعْلَالًا** إذا كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَالٍ** ^(٣)

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كسند ومرد ، وهو (مهذب) فعلل اه وقال سيويه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفر ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ في الأمر المبالغ فيه مع دها.

(٢) الأميلج : ماء لبني ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا في بكرة النهار ، وهي أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلي يلبس في الساق ، واخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أي رقيق

وَحَلْخَالَ غَيْرِ نَادِرٍ اتِّفَاقًا ، فَهَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَمْنَانٌ مَلْحَقًا بِهِ ، وَلَيْسَ نَحْوُ
زَلْزَالٍ بَعْفَقَالٍ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ كَمَا يَذْكَرُهُ الْمَصْنَفُ فِي بَابِ ذِي الزِّيَادَةِ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّاءُ أَنْ أُصْلِيَتَيْنِ فِي حِلْتَيْتٍ وَكَذَا النُّونَانُ فِي سَمْنَانٍ لِمَاسِيحِيءٍ
مَنْ أَنَّ التَّضْعِيفَ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ لَا يَكُونُ إِلَّا زَائِدًا إِلَّا أَنْ يُفْصَلَ أَحَدُ
الْحَرْفَيْنِ عَنِ الْآخَرِ بِحَرْفٍ أُصْلِيٍّ كَزَلْزَالٍ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ كَمَا سَيَجِيءُ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَرْرُ اللَّامِ فِيهِمَا لِعَبْرِ الْإِلْحَاقِ كَمَا فِي سُودَدٍ ^(١) عِنْدَ سَيَبَوِيهِ
لِأَنَّ مَعْنَى الْإِلْحَاقِ حَاصِلٌ فِيهِمَا ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ سُودَدٍ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ^(١)
لِعَدَمِ نَحْوِ جُجْخَدَبٍ عِنْدَهُ

وَأَمَّا نَحْوُ سَخْنُونٍ وَعَثْنُونٍ فَهِيَ مَكْرَرَا اللَّامِ لِلْإِلْحَاقِ بِبَعْضُهُمَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ زَيْدُ الْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا فِي سَخْمَدُونٍ لِعَدَمِ فَعْلُونٍ فِي أَبْنِيَتِهِمْ ، وَأَمَّا سَخْنُونُ
— بِفَتْحِ الْفَاءِ — فَلَيْسَ بِمَكْرَرِ اللَّامِ لِلْإِلْحَاقِ بِصَعْفُوقٍ ، لِأَنَّهُ نَادِرٌ ، وَلَا يَلْحَقُ
بِالنَّادِرِ ، وَلَيْسَ التَّكْرِيرُ لِعَبْرِ الْإِلْحَاقِ كَمَا فِي سُودَدٍ ^(١) لِعَدَمِ فَعْلُولٍ مَكْرَرِ اللَّامِ
فَهُوَ إِذَنْ فَعْلُونٌ لِثَبُوتِ فَعْلُونٍ فِي الْأَعْلَامِ خَاصَّةً ، وَسَخْنُونُ عِلْمٌ
وَأَمَّا بَطْنَانٌ فَلَيْسَ بِمَكْرَرِ اللَّامِ ، لِأَنَّهُ جَمْعُ بَطْنٍ ^(٢) ، وَلَيْسَ مُفْلَلًا مِنْ

(١) هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هَاهُنَا فِي كَلِمَةِ سُودَدٍ مُخَالَفٌ لِمَاسِيحِيءٍ لَهُ ،
فَقَدْ قَالَ فِي مَبْحَثِ الْإِلْحَاقِ : وَلَا تَلْحَقُ كَلِمَةٌ بِكَلِمَةٍ مَزِيدٍ فِيهَا إِلَّا بِأَنْ يَجِيءَ فِي الْمَلْحَقَةِ
ذَلِكَ الزَّائِدُ بَعِيْنَهُ فِي مِثْلِ مَكَانِهِ ، فَلَا يُقَالُ إِنْ أَعْشَوْشِبَ وَأَجْلُوذٌ مَلْحَقَانِ بِأَحْرَنْجِمٍ
لِأَنَّ الْوَاوِ فِيهِمَا فِي مَوْضِعِ نُونِهِ ، وَلِهَذَا ضَعَفَ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ فِي نَحْوِ سُودَدٍ إِنَّهُ مَلْحَقٌ
بِجُجْخَدَبٍ الْمَزِيدِ نُونَهُ ، وَقَوِيٌّ قَوْلُ الْأَخْفَشِ إِنَّهُ ثَبِتَ نَحْوُ جُجْخَدَبٍ وَإِنْ نَحْوِ سُودَدٍ
مَلْحَقٌ بِهِ . وَقَالَ فِي بَابِ الْأَعْلَالِ عِنْدَ التَّعْلِيلِ لِتَصْحِيحِ كَلِمَةِ عَلِيْبٍ : وَهُوَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ
مَلْحَقٌ بِجُجْخَدَبٍ وَعِنْدَ سَيَبَوِيهِ لِلْإِلْحَاقِ أَيْضًا كَسُودَدٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ عِنْدَهُ فَعْلَلٌ أَوْ فَهَاتَانِ
الْبِعَارَتَانِ صَرِيحَتَانِ فِي أَنَّهُ يَرَى أَنَّ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ أَنَّ كَلِمَةَ سُودَدٍ مَلْحَقَةٌ بِنَحْوِ جُجْخَدَبٍ
(٢) الَّذِي قَالَهُ الْمَصْنَفُ هُنَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُجَدِّ فِي الْقَامُوسِ وَالْجَوْهَرِيِّ فِي

أبنية الجموع ، وفُعلَانٌ منها كَقَفْرَانٍ^(١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون
فُعْلَانًا مكرر اللام للالحاق بِقُسْطَاسٍ^(٢) كما في قُرْطَاطٍ^(٣) وَفُسْطَاطٍ^(٤) ،
أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للالحاق كما في سُودَدٍ عند سيبويه^(٥)
وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بطنان ملحقا بقُرْطَاسٍ لأنه ضعيف ، والفصيح
قِرْطَاسٌ - بكسر الفاء - ولقائل أن يقول : قُرْطَاسٌ غير ضعيف ، وقد
قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت
والظاهر أن المصنف بنى على أن بطنَانًا وظُهْرَانًا مفردان^(٥) فحمل بطنَانَا في
كونه فُعْلَانٌ عَلَى ظُهْرَانِ الذي هو فُعْلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جمعين لم يحتاج إلى
ما ذكر ، لأن فُعْلَانًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما
ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصحاح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه
على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان
كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفران : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكاتيك (والمكاتيك : جمع
مكوك - بزنة تنور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض
يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القرطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداھية أيضا .

(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التي فيها يجتمع الناس ، وكل
مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال
الزحشرى : الفسطاط : ضرب من الأبنية في السفردون السرادق ، وبه سميت المدينة ،
ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٥ من هذا الجزء)

يُجْمَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأَصُولِ الْفَاءَ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنَ ، وَمَكَانَ ثَالِثِهَا اللَّامَ .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عَنْهُ بِلَامٍ ثَانِيَةٍ
إِنْ كَانَ الْاسْمُ رِبَاعِيًّا ، كَمَا تَقُولُ : وَزْنَ جَعْفَرٍ فَعَلَلٌ

قوله « وثالثة » أى : إِذَا كَانَ الْاسْمُ خَمْسِيًّا كَمَا تَقُولُ : وَزْنَ سَفَرَجَلٍ فَعَلَلٌ

قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد فى الوزن الحرف الزائد بعينه

فى مثل مكانه ، كما تقول : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعنى تقول فى مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ (١)

ذمة المبدل
من تاء
الافتعال

عَلَى وَزْنِ افْطَعَلْ ، وَلَا تَقُولُ افْطَعَلْ وَلَا افْدَعَلْ ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُسَلَّمُ ، بَلْ تَقُولُ : اضْطَرَبَ

عَلَى وَزْنِ افْطَعَلْ ، وَفَحْصُطُ (٢) وَزْنُهُ فَعَلَطُ ، وَهَرَاقُ (٣) وَزْنُهُ هَفَعَلْ ، وَفَقِيمِجٌ (٤)

وَزْنُهُ (٤) فُعَيْلِجٌ ؛ فَيُعْبَرُ عَنْ كُلِّ الزَّائِدِ الْمَبْدَلِ [مِنْهُ] بِالْمَبْدَلِ ، لَا بِالْمَبْدَلِ مِنْهُ

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي الْمَبْدَلِ عَنِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ : « يَجُوزُ أَنْ يُعْبَرَ عَنْهُ بِالْمَبْدَلِ ؛ فَيُقَالُ

فِي قَالٍ : إِنَّهُ عَلَى وَزْنِ قَالٍ » اهـ ، قَالَ فِي الشَّرْحِ (٥) : إِذَا لَمْ يُوزَنْ الْمَبْدَلُ مِنْ تَاءِ

(١) أصل ازدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالاً لوقوعها بعد الزاى ، وهى بمعنى زرع

أى طرح البذر

(٢) فحسط : هو فحست بتاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشديها لها بالتاء فى نحو اصطبر

والإبدال فى فحست شاذ ؛ إذ التاء فيه من الأسماء العريضة فى البناء

(٣) هراق : أصله أولاً أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت

همزته هاء شذوذاً

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ،

وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيماً كما قالوا : علجا وعشجا فى

على وعشى

(٥) المراد بالشرح فى هذه العبارة شرح ابن الحاجب على شافيته

الافتعال بلفظه إما الاستتقال أو للتنبية على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في
فَحَصَطُ وفي فَرَدُ (١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد
بلفظه ، إلا المدغم في أصليّ فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو
قولك : ازيّن وادّارك (٢) على وزن أفعلّ وآفعلّ ، وقولك قرّدّد وقطّع وأطلبّ
على وزن فَعَلَلْ وَفَعَّلْ وَأَفَعَّلْ ، لكان أولى وأعم

قوله « وإلا المكرر للالحاق » أى : لا يقال في قرّدّد فَعَلَلْ ، بل فَعَلَلْ
قوله « أو لغيره » أى : لا يقال في نحو قَطَعَ فَعَطَّلَ ، بل فَعَّلَ ، قال : (٣)
« إنما وُزِنَ المكرر للالحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا
ينتقض عليه بقولهم في وزن حَوَقَلَ وَبَيَّطَرَ : فَوَعَلَ وَفَيَعَلَ ، بل العلة في التعبير
عن المكرر للالحاق [كان] أو لغيره عينا كان أو لا ما ذكرته قبلُ
قوله « فانه بما تقدمه » أى : فإنَّ المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذى
تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما

قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أى : وإن كان أيضا ذلك الحرف
المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالنون
من عُثِنُونَ من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه في الوزن بالنون ، بل
باللام الذى تقدمه .

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت

التاء دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدرع

(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايا ثم أدغم ثم أتى بهزة الوصل توصلا

إلى النطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك فأبدلت التاء دالا ثم فعل به مافعل

بسابقه ، واطلب : أصله اطلب فأبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق

ثم أدغمت الطاء في الطاء

(٣) القائل هو المصنف في الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا بثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُونُ — بالفتح — إنه فَعْلُونُ لا فَعْلُولُ .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعده » أى : لعدم فَعْلُونُ .

قوله « وَسَحْنُونُ إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوِيَ الفتح فيه ، والشهور الضم ، وسمْدُونُ وسَحْنُونُ : علمان .

قوله « وهو صَعْفُوقُ » أى : الفَعْلُولُ النادر صَعْفُوقُ ، وهو اسم رجل ، وبنو صَعْفُوقُ : حَوْلٌ باليمامة (١)

قوله « وَخَزْرَبُوعٌ ضعيف » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهري الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُولُ ؛ لأن النون زائدة لقولهم انْخَرَبُوا — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزعال نادر » قال الفراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالٍ إلا قولهم : ناقة بها خزعال : أى ظلع ، وزاد ثعلب فَعْقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخولى - بفتحين - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربى . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الابل واصلاحها ، من التخول التمهد وحسن الرعاية

قَهْرٌ^(١) وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف كخَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ^(٢) وَزُرْزَالٍ فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنَّ كَانَ قَلْبٌ فِي أَمْزُونٍ قَلِبَتِ الزَّيْنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي أَدْرٍ أَعْلُ ، وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كِنَاءً بِنَاءً مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمْتَانَةٍ اسْتِثْقَاةٍ كَالجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقَسْبِيِّ ، وَبِصِحْتِهِ كَأَيْسَ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَآدُرٍ ، وَبِأَدَاءِ تَرَكِهِ إِلَى تَهْمَزٍ تَيْنٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءَ ، أَوْ إِلَى مَعْنَى الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصْحَحِ نَحْوَ أَشْيَاءَ ؛ فَهَذَا أُنْفَعَاءُ ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : أُنْفَعَالٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أُنْفَعَاءُ وَأَصْنَافُهَا أُنْفَعَالٌ ، وَكَذَلِكَ الْخَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِمَا »
أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلا ، نحو اضمحلَّ وا كرهفَّ في اضمحلَّ وا كفهزَّ^(٣) ، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه كِنَاءً بِنَاءً في نأى ينأى ، ورأى في رأى ، ولأع وهاع وشواع في لائع وهائع^(٤)

القلب
المكافئ

أنواع
القلب

(١) قال في اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الأملس الأسود

الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقار اه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبل : شدة الهم ، والوسواس في الصدر

(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، وامضحل في لغة السكاليين بمعناها ، وا كفهز الرجل :

عبس وقطب وجهه ، وا كرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائع لائع : أى جبان ضعيف جزء ع ، وهو اسم فاعل من الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في بائع وقائل ، وقد قال أكثر العرب هاع لائع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء في تخريجه فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة وقال آخرون : أصله هائع لائع ؛ فحذفت العين ووزنه قال ؛ وقال بعض العرب هاع لائع (معربا لإعراب قاض) فقال العلماء : أصله هاع لائع قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا لإعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد توارد هذه الأوجه

وشوائع^(١) والمهارة وأصلها المماهة^(٢)، وأمهييت الحديد^(٣) في أمهته، ونحو جاء عند الخليل؛ وقد يُقدم متلو الآخر على العين نحو طَمَنَ وأصله طَمَانٌ^(٤) لأنه من الطمأنينة، ومنه أطان يطمنن اطمننا، وقد تُقدم العين على الفاء كما في أيسَ وجاه وأينق والآراء والآبار والآذر^(٥)، وتُقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادى وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه، بل إن كان المرفوع بالضمّة والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء إلا أحد الوجهين، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخر أليس غير

(١) شوائع: جمع شائعة، تقول: أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب، وتقول: جاءت الخليل شوائع وشواعى: أى متفرقة

(٢) المماهة: واحدة الماه، وهو الماء، قاله في اللسان، والمهارة - بفتح الميم - الحجارة البيض التي تبرق، وهى البلورة التي تبص لشدة بياضها، وهى الدرّة أيضاً، والمهارة - بضم الميم - ماء الفحل، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكاني علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها، قال ابن منظور: «المهرو من السيوف: الرقيق، وقيل: هو الكثير الفرند، وزنه فلع، مقلوب من لفظ ماه، قال ابن جنى: وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء» اهـ

(٣) تقول: أمهييت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها وورقتها وتقول: إمامه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تُسنى به، ومثل ذلك قولهم فى حفر البئر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طامن الرجل الرجل: إذا سكنه، والطمأنينة: السكون، والذى ذهب إليه المؤلف من أن طامن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طامن، انظر اللسان فان فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه: المنزلة والقدرة عند السلطان، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكناً

قوله « بأصله » أى : بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب ، فان مصدر علامات القلب نَاءٌ يَنْأَى النَّأَى لَا النَّأَى

قوله : « وبامثلة اشتقاقه » أى :- بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ؛ فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهْتُهُ وَالْوَجَاهَةُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛ وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الْوَحْدَةَ كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس وَتَقَوَّسَ مشتقان من الْقَوْسِ اشتقاق الْقَيْسَى منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله قسما آخر وهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ ! بل الكلمات المشتقة من ذلك الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله « وبصحته كأيس » حَقُّ العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء آخر كما فى حَوْلٍ وَعَوْرٍ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ، وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه قال فى اللسان : قال ابن جنى ذهب سيبويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالابدال أيضا ، والآخر ان تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء فثالها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل . وأصل آراء وآبار آراء وآبار بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان فى أول الكلمة وثانيتها ما كنة قلبت الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل آدر أدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالتَّحِيدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ؛ فان رَجَلَةً في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رِجَالٍ وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كَأَيْسٍ مع يَأْسٍ فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالتقلي مقلوبة من الكُثْرَى ، كَأَرَامٍ وأدْرَمِ أَرَامٍ وأدْوَرٍ ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجذب ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان ^(١) على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعْرَفُ بأصله ؛ فالجاء والحادي والقسي عرف قلبها بأصولها وهي الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أَيْسٍ يَأْسٍ باليأس ، وأَرَامٍ وأدْرَمِ بَرِيمٍ وَدَارٍ ، فان ثبت لغتان بمعنى يتوَّحَّمُ فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جَذْبًا وجذب جَبْدًا ؛ لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادي والجاه ، وقد يكون مرْفُوضُ الأصل كالقسي ، فان أصله — أعنى القووس — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أدنى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ^(٢) ؛ فانه عنده قياسى

(١) هذا الذى ذكره من أن جذب وجذب أصلان هو ما ذهب إليه جمهور المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده فى المحكم على ما قاله اللسان (فى مادة جذب) إلى أن جذب مقلوبة عن جذب ونقل فى اللسان عن ابن سيده (فى مادة جذب) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائبة، وهى مؤنث ساء، وهى اسم فاعل من قولهم ساءه سوما وسواء وسواة وسواية وسوائية ومسائة ومسائية على القلب؛ فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أى : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفى جمعه على فواعل نحو جَوَاءَ وَسَوَاءَ جَمْعِيٌّ جَائِيَةٌ وَسَائِيَةٌ وفى الجمع الأقصى لمفردٍ لامة همزة قبلها حرف مد كخطايا فى جمع خطيئة ، وليس ماذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروهه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروهه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كأن تقل حركة واو نحو مَقْوُولٍ إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيلٌ له ، وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسئلتنا قياسٌ موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب فى مثله أداء ترك القلب إلى إعلايين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب فى الأجوف الصحيح اللام ، نحو شَاكٍ وشَوَاعٍ فى شَائِكٍ وشَوَائِعٍ ؛ لثلاثهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستقل عندهم كما يجيء فى باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حَدَرًا من ذلك ، فيقول : رجلٌ هَاعٌ لَاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فإنه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائلٌ وبائعٌ ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيجىء تحقيقه فى باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وأدم ، فقد حكم على ماترى باقلا بيا الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبةً عن الهمزة لم تَعَلَّ بحذف حرّتها كما في داري^(١) ومستهزبونَ

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ حروف اللين الأصلية التي ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما في داري^(٢) ومستهزين فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقي الياء في داري ومستهزين ، وَيُرْوَى عن حمزة مُسْتَهْزُون ، وعليه قوله^(٣) :
٢ - جَرِيٌّ مَتَى يُظْلَمَ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيْعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يُظْلَمُ^(٤)

حذف الألف للجزم ، وكذا قالوا نَحِيٌّ فِي نَحْبُوٍّ مَخْفُوفٌ مَخْبُوءٌ بِالْهِمَزَةِ كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ ، وبعضهم يقول في تخفيف رُوِيَّةٍ ورُوِيًّا : رِيَّةٌ ورِيًّا بالادغام كما يجيء في باب الاعلال

(١) مذهب سيبويه في جاء أن أصله جانيه فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار جانياً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين في الطرف أو لاهما مكسورة على ماسباتي في تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هي العين أخرجت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة في داري وأصله داري. وفي مستهزين وأصله مستهزون خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) داري : اسم فاعل من قولك درأه درأه ودرأة إذا دفعه وتقول : ناقة داري. مغدة ، ومستهزي. اسم فاعل من استهزأ منه وبه أي سخر .

(٣) هو زهير ابن أبي سلمى المزني ، والبيت من معلقته يمدح به حصين

ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلله أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك

عزيز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

فان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فاءين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا
أصليتين كما في أوذ^(١) وأيل^(٢) ، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما يجيء في باب
الاعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة
عليها كما في « أُخْشِيَ اللهُ » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة
في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أُخْشِيَ اللهُ » ، ولو لم يُعْتَدَ بتلك العارضة
لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لشيء آخر ، هذا ،
وإنما قدم الادغام في أئمة وإوزة على إعلال الهمزة بقلبيها ألفا وإعلال الواو
بقلبيها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها
إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف
الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نوى أو لا دون عينه ، فلما أدغم أحد المثلين في
الآخر في أئمة وإوزة — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركته
إليه — تحركت الهمزة والواو الساكتان فزالت علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ،
وإنما حكم في إوزة بأنها إفعلة لا إفعلة لوجود الوزن الأول كما صُعب دون الثاني ،

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل
منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعل
وأصله أودد فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وأل - بفتح
الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يملك إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى
داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والاثني يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كرجف^(١) لقولهم وز^(٢) ، وأما ترك قلب عين نحو نوى بعد قلب اللام فلما يجيء في باب الاعلال^(٣)

فان قيل : إذا كان المد الجائر انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب الإدغام في برية ومقروة^(٤) بعد القلب ؟ وهلا كان مثل ريباً^(٥) غير مدغم ، مع أن تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة في برية ومقروة لتقصد الإدغام فقط حتى تخفف الكلمة بالإدغام ، ولا مقتضى له غير قصد الإدغام ؛ فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضاً للغرض ، وليس قلب همزة ريباً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر ما قبلها كما في بر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أي : يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

(١) الرجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجاني الثقيل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطة ، واحدة الأوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا في اسم الجنس أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة في بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة حرف زائد

(٣) الذي يجيء في باب الاعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما في نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريثة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أي أنشأه وأوجده ، خففت الهمزة بإبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء . ومقروة : أصله مقروة اسم مفعول من قرأ ففعل به ، فعل بسابقه

(٥) ريباً : أصله ريباً ، خففت الهمزة بإبدالها من جنس حركة ما قبلها ، والرئي : المنظر الحسن

إلى هذا مذهبُ سيويوه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ؛ فإن القلب عند سيويوه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والقراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لاعلى التعمين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم تقول : أشياء عند الخليل وسيويوه اسم جمع لاجمع ، كالتصبياء والغصبياء والطرفاء ، في القصة والغضا والطرفة ^(١) وأصلها شيناء ، قدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لِقَعَاءٌ ، وقال الكسائي : هو جمع شيء ، ككَيْتٍ وأبياتٍ ، مُنِعَ صرفه تَوَهُّماً أنه كحمرء ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَهَّمُ في مسيل ^(٢) — وميمه زائدة — أنها أصلية فجمع على مُسَلَّانٍ كما جمع قَفِيرٌ على قَفْرَانٍ وحقه مسائل وكما تَوَهَّمُ في مُصِيبَةٍ وَمَعِيشَةٍ أن ياءها زائدة كياء قبيلة فهمزت في الجمع فقيل : مصائب اتفاقاً ، ومعائش عن بعضهم ، والقياس مصابوب ومعائش ، وكما توهم في مُنْدِيلٍ وَمِسْكِينٍ وَمِدرَعَةٍ ^(٣) ، وهو من تركيب نَدَلٍ ^(٤) ودرَعٍ وَسَكَنٍ ، أصالةٌ ميمها فقيل : تَمْدَلٌ وَتَمْسَكُنَ وَتَمْدَرَعٌ اهـ .

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغصياء : منبت الغضا ، وواحد غضا أيضاً ، والغضا : الشجر الذي ينبت في هذا المكان واحده غضاة .- والطفاء : اسم

جنس للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل ؛ ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة - ككفنة - الثوب من الصوف

(٤) ندل الشيء : نقله ، وندل الخبز : أخذه بيده ، والمنديل : الخرقه التي يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والجل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صَحِيحٌ — بعيدٌ من الحكمة .^(١)
وقال الأخفش والقراء : أصله أَشْيَاءٌ جَمَعَ شَيْءٌ وَأَصْلُهُ شَيْءٌ نَحْوَ بَيْنٍ وَأَيْبَاءٍ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهززة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني . أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أكثر استعمالاً من الخفف ، قياساً على أخواته ، فان بَيْنًا وَسَيْدًا وَمَيْتًا أكثر من بَيْنٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أشياء ، ولو كان أفعلًا [وهو] جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أشياءواتٍ مما يقوَّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فعلاواتٍ مطرداً نحو صحراء على صحراوات ، وجمع الجمع بالألف والتاء كرجالات وبيوتات غير قياس .

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو تناول ، وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، وتقول : درعته بالتضعيف أى ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أى ألبستها قميصها ، فدرع وادرع أى لبسها ، ولم نعر على فعل ثلاثى مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاها في كونها جمعت على أشياءوات فصارت كخضراء وخضراوات ، وحينئذ لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالألف والتاء

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أَشَايَا ، وَأَشَاوَى ، في جمع أشياء ، كَصَحَارَى في جمع صحراء ، فان أَفْعَلَاءَ وَأَفْعَالًا لَا يُجْمَعَانِ عَلَى فَعَالَى ، والأصلُ هُوَ الْأَشْيَاءُ^(١) وقلبت الياء في الْأَشَاوَى واوًا على غير قياس ، كما قيل : جَبِيته جِبَاوَةٌ وجِبَاوَةٌ .

وقال سيبويه : أَشَاوَى جمع إِشَاوَةٌ في التقدير ، فيكون إذن مثل إِدَاوَةٌ^(٢) وأدَاوَى كأنه بنى من شَيْءٍ شَيْءًا ثُمَّ قَدِمَت اللَّامُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ وَأَخْرَجَتِ الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ فَصَارَ إِشَايَةٌ ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْيَاءَ وَاوًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَمَا فِي جِبَاوَةٌ ، ثُمَّ جَمَعَ عَلَى أَشَاوَى كَمَا دَاوَةٌ وَأَدَاوَى .

وأقرب طريقا من هذا أن تقول : مُجْمَعُ أَشْيَاءٍ عَلَى أَشْيَاءٍ ، ثُمَّ قُلِبَتْ الْيَاءُ وَاوًا عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ

قوله «وكذلك الحذف» عطف على قوله «إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله» يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله «إلا أن يُبَيَّنَ فيهما» أي : يبين الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعني

(١) أصل أشايا الذي هو جمع أشياء أشياء ، فقلبت الياء همزة (على رأى سيدييه وجمهور البصريين) فصار أشائيهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة أولى الهمزتين فحة ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها حيثئذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لا بد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لامرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيرا ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واوا بعد ذلك غير القياس

(٢) الإداوة - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهي إناء من جلد يتخذ للبا.

[أنك] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمخدوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لاتقول : إن أشياء مثلاً عند سيبويه فعلاء إذا قصدت بيان أصله ، بل الذى تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول: أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لاتقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول: أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمخدوف إلا مقولاً ومخدوفاً ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأَلْمَعْتُلُّ مَا فِيهِ حَرْفٌ عَلَّةٌ ، وَالصَّحِيحُ مُخْلَافُهُ ؛ فَأَلْمَعْتُلُّ بِالْفَاءِ مِثَالُهُ ، وَبِالْعَيْنِ أَجُوفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِاللَّامِ مَنقُوصٌ وَذُو الأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَاللَّامِ لَقِيفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَاللَّامِ لَقِيفٌ مَفْرُوقٌ . »

الصحيح
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعياً الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء (١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالألف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف فى الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجىء فى باب ذى الزيادة وأما الألف فلا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضاعفاً فان عنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزل ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ، وإن عنى أن لاهم الأولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فسلم : فنحو هجف وخذب اللام الثانية مزيدة مثلاً لحاق بهزبر ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجه أن الهمزة فى الأول مع ثلاثة أصول فقط لا تكون إلا زائدة نحو أحمد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زهبر (وهو ما يعلوا الثوب الجديد) ونحو ضئبل وتظلل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخامسى مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، محوورَ نَتَلْ^(١) وَإِصْطَبَلْ
بل يكون الرباعى مضاعفا بشرط فصل حرف أصلى بين المثلىن كَرَزَلْ ، وستعرف
هذه الجملة حق المعرفة فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « مافيه حرف علة » أى : فى جوهره ، أعنى فى موضع الفاء أو العين
أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو حَوَقَلْ وَيَيْطَرُ وَيَضْرِبُ^(٢) ، ويعنى بحرف العلة
الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح : أى لا تبقى على
حالتها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والمهمزة وإن
شاركتها فى هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا
كأمر وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلا نحو آل ووأل^(٣) ورأى ؛ وكذا غير المهموز
نحو ضَرَبَ ووَعَدَ .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كمدّ ،
أو معتل كودّ ونحىّ وقوّة ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد ، وكذا
للمضاعف إما مهموز كأزّ^(٤) ، أو غيره كمدّ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(١) الورتل : الشر والأمر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خامسى
الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون وائدة مثل نون جحافل ، أما واوه
فأصلية لأنها لا تزداد أولا البتة . انظر اللسان

(٢) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع فى
المشى ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا
قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أولا وما لا : رجع ، ووأل يتل وألا وروء لا ووئلا :

لجأ ، ومنه الموثل

(٤) أزت القدر تؤز وتزأ وأزيرأ : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ما عينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مفاوؤه وعينه
متماثلان كدَدَنٍ^(١) وهو في غاية القلة^(٢) ، أو ما كُرِّرَ فيه حرفان أصليان بعد
حرفين أصليين نحو زلزَل ، أو مفاوؤه ولامه متماثلان كقَلَقٍ فلا يسمى مضاعفا .
قوله « فالمعتل بالقاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلو ما ضيه من الاعلال
نحو وَعَدَّ وَيَسَّرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن
المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛
فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أى : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها
بالشئ الذى أخذ ما فى داخله فبقى أجوف ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو
قُلْتُ وَبِعْتُ وَلَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَبِعْ [وَقُلْ وَبِعْ] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّقوا الماضي أو المضارع أن يتبدئوا
بمحاكاة النفس نحو ضَرَبْتُ وَبِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَبِعْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له فى باب الإعراب
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمى ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير فى الجزم والوقف نحو أَعَزُّ وَأَرْمُ وَأَخْشَى وَلَا تَعَزُّ وَلَا تَرْمِي وَلَا تَخْشَى ، وسمى
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير فى أول ألفاظ الماضي على

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أى محذوف اللام كيد
فيقال الدد ، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان فى غاية القلة لأن اجتماع المثليين مستثقل ، فإذا كان فى أول الكلمة
حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر
الادغام حينئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها؛ قسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَوَيْحٌ ^(١) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّ والقُوَّةُ ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولقيفا مقرونا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلى وَوَقَى .

قال : « وللأسمِ الثلاثِ المجرّدِ عشرةٌ أُبْنِيَّةٌ ، والقِسْمَةُ تقتضى اثني عشرَ ، سقطَ منها فِعْلٌ وفِعْلٌ اسْتِنْقَالاً وَجَمِلَ الدُّنْيَا مَنْقُولاً ، وَالْحَبْكُ إِن ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ فِي حَرْفِي السَّكَلِمَةِ ، وَهِيَ فَلَسُ فَرَسُ كَتِفُ عَضُدِ حَيْرٍ عَنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرْدٌ عُنُقٌ » ^(٢) .

أبْنِيَّةُ
الاسْمِ
الثَّلَاثِ

أقول : إنما كانت النسمة تقتضى اثني عشر لأن اللام للاعراب أول البناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، والفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، سقط المثالثان لاستئصال الخروج من

(١) لم يجيء هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : ياومته وكما قالوا : تويل ، إذا قال ويل ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدَتْ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تَعْلَلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم .
والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستملاح للصبى ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفليس - بفتح فسكون - ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذى يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، ويياض في ظهر الفرس من أثر الدبر .

تقيل إلى تقيل بخالفه ؛ فأما في [نحو] عُتِقَ وإِبِلَ فَمَثَلُ الثَّقِيلَيْنِ ^(١) خَفَّفَ شَيْئًا ،
والخروجُ من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه ؛
فلذلك لم يأتِ فَعْلٌ لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الحَبِيبِ إن ثبت ، ويجوز
ذلك إذا كان إحدى الحركتين غير لازمة نحو يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ، وأما فَعْلٌ فلما
كان ثقله أهونَ قليلاً جاء في الفعل المبني للمفعول ، وجوز ذلك لعروضه لكونه
فَرَعَ المبني للفاعل ، وجاء في الأسماء الدُّبُلُ عِلْمًا وَجِنْسًا ^(٢) ، أما إذا كان علماً
فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، والدُّبُلُ ^(٣) : الختلُ ، ودخول
اللام فيه قليل ، كما في قوله : —

٣ — رَأَيْتُ الْوَالِدَيْنِ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ^(٤)

(١) كلام الشارح ها هنا يعارض ما سيأتي له أن يذكره في باب النسب عند
التعليل لفتح عين الثلاثي المكسورة نحو إِبِلَ ونمر ودتل دون المضمومة كعضد
وعنق فقد قال : إن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر
توالي المتماثلات ، اللهم إلا أن يقال إن كلامه ها هنا في توالي ثقيلين متماثلين وما
سيأتي في توالي الأمثال الثقلاء .

(٢) أما العلم فهو الدتل بن بكر بن كنانة ، ومن بنه أبو الأسود الدؤلي ظالم بين
عمرو ، وجهرة العلماء يقولون : الدتل بضم الدال ، وكسر الهمزة في هذا العلم ،
ومنهم من يقوله بكسر الدال وقلب الهمزة ياء . وأما الجنس فهو دويبة كالثعلب ،
وفي الصحاح دويبة شبيهة بابن عرس

(٣) الختل : الخديعة

(٤) الأعباء : جمع عبء ، والمراد بأعباء الخلافة مشاقها ومتاعبها ، ويروى في
مكانه بأحناء الخلافة ، والأحناء : جمع حنو والمراد بها أطرافها ونواحيها ومتشابهاتها .
والكاهل : مقدم أعلى الظهر . والبيت لابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبد
الملك بن مروان

فعلی هذا الاستبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : -

٤ - جَأُوا بِجَيْشِ لَوْ قَيْسٍ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّبِّ (١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قَدْرٌ صالح ، كقولہ صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَى كُمْ عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ » ويروى « عن قَيْلٍ (٢) » وقال - على إبقاء صورة الفعل - وكذا قولهم : أَعْيَيْتَنِي مِنْ شَبِّ إِلَى دُبِّ ، ومن شَبِّ إِلَى دُبِّ (٣) أى : من لدن شَبَّبْتُ إِلَى أَنْ دَبَّيْتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبنى للفاعل إلى صيغة المبنى للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(١) معرس - بضم فسكون ففتح - اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحقارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اهـ

(٣) قال في اللسان : وفي المثل أعينني من شب إلى دب ومن شب إلى دب (الأول على صيغة الفعل المبني للجمهور والثاني اسم معرب منون على زنة ققل) أى من لدن شببت إلى أن دببت على العصا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفي مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان في الأصل فعلاً ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شب إلى دب ، قال : -

قَالَتْ لَهَا أُخْتُ لَهَا نَصَحَتْ رُدِّي فَوَادَ الْهَائِمِ الصَّبِّ
قَالَتْ : وَلَمْ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عُلِقْتُمْ شَبًّا إِلَى دُبِّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدُّبْلُ جنساً وأصله دَأَل من الدَّالِّين وهو مَشَى
تَقَارَبُ فِيهِ ائْخَطَا ، ويموز أن يكون الدُّبْلُ العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال
الأخفش ، وقال القراء : إن «الآن» منقول من الفعل (١) ، ومن هذا الباب
التَّنَوُّطُ (٢) لطائر؛ وجاء على فُعِلِ اسمان آخران ، قال الليث : الوَعِلُ لغة في
الوَعِلِ (٣) ، وحُكِيَ الرُّيْمُ بمعنى الاست ،

قوله « والحَبِيبُ إِنْ ثَبَّتَ » قرئ في الشواذ (٤) (ذَاتِ الْحَبِيبِ) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن القراء ، والآخر أن أصل آن أو ان
ككرمان فحذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً
لتحركها وافتتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء. ينوطه نوطاً: أى علقه ، ونوط بالتشديد للبالغة ،
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بباء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فكسر وفتح فسكون وبضم فكسر ، والأخيرة نادرة - هو
تميس الجبل ، وقال الأزهرى : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه
فان صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للسجود ؛ تقول : وعل بمحمد
إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير
أو بضمن وعل معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصرى وأبي مالك الغفارى
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السهمال (كشداد) وهذا الوجه الذى ذكره المؤلف
أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنته أبو حيان وهو أن أصلها الحبك
بضم تين ، فكسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جنى (وهو أن الحَبِكَّ بكسرتين والحُبُكَّ بضميتين بمعنى) : إن الحَبِكَّ مركب من اللغتين ، يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحَبِكَّ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهَلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحُبُكَّ بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خَلَّاهَا مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحَبِكُّ والحُبُكُّ فى حرفى الكلمة الحاء والباء ^(١) ، وفى تركيب حَبِكَّ من اللغتين — إن ثبت — نَظَرُ لأن الحُبُكَّ جمع الحَبَاك ، وهو الطريقة فى الرمل ونحوه ، والحَبِكَّ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ ؛ لأن فِعْلاً قليل ، حتى إن سيبويه قال : لم يجيء منه إلا إِبِلٌ ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرىء فى الشاذ (يَمْحَقُ اللهُ الرَّبُوبَا) بضم الباء ، ولم يُعْرَفْ هذا القارىء إلا كاتبه بالواو .

قال : « وَقَدْ يَرُدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ ، ففَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ حَلَقٌ كَفَحَخِدٍ رد بعض
الابنية
الى بعض يَجُوزُ فِيهِ نَخَذٌ وَنَخَذٌ وَنَخَذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحْوُ كَتَفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحْوُ عَضِدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضِدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحْوُ إِبِلٍ وَبِلْبَزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلْبَزٌ وَلَا ثَالِثٌ لهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفْلٌ عَلَى رَأْيِ لِمَجِيءِ عُسْرٍ وَيُسْرٍ . »

غير حصين ، قال ابن مالك فى شرح الكافية عن التوجيه الأول الذى ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لا مكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفى الكلمة تبعاً للنصنف لأن التداخل أكثر ما يكون فى كلمتين ، كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فإذا قالوا قنط يقنط — بكسر عين الماضى والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضى من لغتو المضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزن
أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ،
كما يقال فى نُخْدٍ — بسكون الخاء — إنه فرع نُقْدٍ بكسرها

وجميع هذه التفريعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء
ولا يفرعون فَعَلِ الخلقى [العين] فَعَلًا كان كَشَهَدَ أو اسما كَفَخَذِ ورجلٍ
مَحَكٌ (١) يطرد فيه ثلاث تفريعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع
يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالحلقى العين إتباعُ فأنه لعينه
فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فَعِيلُ الخلقى العين كشهيد وسعيد ونحيف
ورغيف ، وإنما جماعوا ما قبل الخلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الخلقى أن
يفتح نفسه أو ما قبله — كما فى يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ ؛ لتقل الخلقى وخفة الفتحة ولناسبتها
له ؛ لما يجيء فى تعليل فتح مضارع فَعَلِ الخلقى عينه أو لامة ، وذلك لأنه
مُحَلِّ فَعِيلُ الاسمى على فَعِلِ الفعلى فى التفريع لأن الأصل فى التغيير الفعل
لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِلِ الخلقى
العين ، وأما فَعِيلُ فلم يفتح عينه لثلاثي يُوْدِّى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد
يجىء كسر فتح ما بعد الخلقى إتباعا لكسر الخلقى ، كما قيل فى خَبِقٌ (٢) على
على وزن هَجَفٍ للطويل : خَبِقٌ ، هذا ، وحرفُ الخلق فى التالين فَعِلِ وفَعِيلِ
ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يفعل أو لامة ، فلم يستقل الكسر عليه ،

(١) رجل محك بوزن فرح ومما جك ومحكان كفضبان لجوج عسر الأخلاق

(٢) الخبق بحاء معجمة مكسورة وباء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة
هو الطويل من الرجال من الهجس : فقرأه لاطم بل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس
خبق (بالفتحين السابقين) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ؛ اقرب مخرج الياء من مخرج الألف (١)
 فلما لم يفتح العين في المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها
 أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى
 الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عيد الغرام — غيّرت حركة ما قبلها إلى مثل
 حركتها ؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكأنها غيرت ما قبلها إلى
 إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فَعِلٌ وَلَا فُعِيلٌ — مضمومى الفاء — حتى
 تُتَّبِعَ الفاء العين بناءً على هذه القاعدة ، وأما فَعِلٌ في الفعل نحو شَهِدَ فلم يتبع
 لثلاثا ياتيس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو الْمُحِينِ وَالْمُعِينِ (٢)
 لعروض الكسرة ، وأما الْمُغَيَّرَةُ في الْمُغَيَّرَةِ فشاذاشذوذ منتن في المنتن وَأَنْبُؤُكَ
 وَأَجْوُهُكَ في أَنْبُؤِكَ وَأَجِيئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعُكَ وَأَقْرُؤُكَ في أَبِيْعِكَ
 وَأَقْرُئُكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوْفَ وَرَوْوْفَ لأن كسر ما قبل الحلقى في نحو
 رَحِمَ وَرَحِيمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح
 وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛
 هَبَّ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فلم يغير ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى
 الكسر ؛ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي ؟ ؟

واللغتان اللتان يشتركان فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعِلٌ بفتح الفاء وسكون
 العين ، نحو شَهِدَ في الفِعْلِ وَنَحَدَ في الأَسْمِ ، وفي غير الحلقى عِلْمٌ في الفِعْلِ وَكَبِدٌ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى
 الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهلكه ، وأصله محين — بضم الميم
 وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من
 أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

فى الاسم ، وإما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخر أى الفتح إلى الأثقل منه أى الكسر فى البناء المبني على الخفة أى بناء الثلاثى المجرى ، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح ، فىكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، وبمثل هذا قالوا فى كرم الرجل : كرم ، وفى عضد : عضد ، بالاسكان ، وقولهم ليس مثل علم فى علم ، وكان قياسه لاس كهاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقتها لها فى عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لست كهبت ، ولا يجوز أن يكون أصل ليس فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولازم الياء لأن الأجوف الياى لا يجرى من باب فعل^(١) ؛ والثانية : فعل — بكسر الفاء وسكون العين — نحو شهد ونفذ فى الحلقي ، وكبد وكثف فى غيره ؛ ولم يسمع فى غير الحلقي من الفعل نحو علم فى علم فى المبني للفاعل ، وحكى قطرب فى المبني للمفعول نحو « ضرب زيد » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قيل وبيع ورد ، وهوشاذ . فالذى من الحلقي يجوز أن يكون فرع فعل المكسور الفاء والعين كما تقول فى إبل : إبل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخر إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أى : الكسرة ، فنقلت إلى الفاء ، والذى من غير الحلقي لا يكون إلا على الوجه الثانى ؛ لأنه لا يجوز فيه فعل بالاتباع

قوله « ونحو عضد يجوز فيه عضد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم فى الفعل أيضا ، نحو كرم الرجل ، فى كرم ، ولم يقولوا فيه عضد بنقل الضمة إلى ما قبلها كما نقلوا فى نحو كثف ؛ لتقل الضمة ، وربما نقلها بعضهم فقالوا : عضد ، وقد

(١) لم يجرى من الأجوف الياى مضموم العين إلا قولهم « هيؤ » أى حسنت حاله وصار ذاهية

ذَكَرْنَا (١) فِي فِعْلِ التَّعْجَبِ أَنْ فَعَلَ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى التَّعْجَبِ يُقَالُ فِيهِ
فُعِلَ ، قَالَ :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ * (٢)

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني
للمفعول فُعِلَ كما في المثل « لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُضِدَ لَهُ » (٣) قَالَ أَبُو النَّجْمِ

وهو تميمي :

٦ — * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ * (٤)

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :
والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه
(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصراني التغلبي وصدوره :

* قَفَلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه
فخيشربه ، ومن أمثاله في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يضعف في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ
المضطر بالفصيد فاتقع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءَ لَا يَشْمَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرٍ خَوْدٌ يُغَطِّي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤَنَزَرُ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ، فإنه من بكر بن وائل فإن اسمه
الفضل بن قدامه بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني عجل بن لجيم بن صعيب
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفرعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم
ومنهم بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعمى : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفرعات
[بما تطرد عند بني تميم

وكذا قولهم غَزِيَّ بالياء دون الواو في غَزِيَّ لعروض سكون الزاي ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهه الانتقال من الأَخْف إلى الأَثْقَل كما كان في كَتِفٍ وَعَضُدٌ ، كيف والكسرة أَخْفُ من الضمة والفتحة أَخْف من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالي التثنيين في الثلاثي المبني على الخفة ، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثاني حصل ؛ لأنه لأجل التوالي ، ولتوالي التثنيين أيضاً خَفَّفُوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثاني فيهما ؛ وهذا التخفيف في نحو عُنُق أكثر منه في إبل ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي رُسَلْنَا وَرُسَلَهُمْ ، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لتقل الجمع معنى ؛ وجميع هذه التفرعات في لغة تميم كما مر ؛ وإذا توالى الفتحان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدَّ فَاتَهُ بِرِدَادٍ (١)
فشاذ ضرورة

وقد شبه بفعلٍ المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلِيضْرِبِ وَفَلْتَضْرِبِ — أعنى واو العطف وفاء مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونها على حرف فيهما كالجزء مما بعدها ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرئ

(١) البيت للأخطل التغلبي ، وروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفقه * والمغبون الذي يخدع وينقص منه في الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق لإيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والياء في راجع زائدة ، ويروى راجع (فعلا مضارعا) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسح البيع

به في الكتاب العزيز ، وشبهه به نحو « ثُمَّ لِيَفْعَلْ » ، وهو أقل ، لأنَّ ثُمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أنَّ ثم الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهَوَّ وَفَهَى وَهَوَّ وَهَى وَهَوَّ وَهَى لَمَّا قَلْنَا فِي وَليَفْعَلْ ، وكذا أَهَوَّ وَأَهَى ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَّ وَهَى أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أَنْ يُعْمَلَ هُوَ) على ما قرىء في الشواذ أبعد ؛ لأنَّ يُعْمَلَ كلمة مستقلة ، جعل هُوَّ كَهَضْدٍ ؛ وهذا كما قلَّ نحو قولهم : أراك مُنْتَفِحًا ، وقوله :

٨ — * فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا ^(١) *

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلَقَ ، وقوله :

٩ — * وَذِي وُلْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ ^(٢) *

وإنما قلَّ التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها في أماكنها ^(٣) إن شاء الله تعالى

قوله « في إِبِلٍ وَبِلْبِزٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيبويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رُوَيْبَةَ يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إِذَا أَحْسَّ نَبَأَةً تَوَجَّسًا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكرس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنبأة الصوت الخفي أو صوت الكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفي

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة و صدره * عجبت لمولود وليس له أب *

(٣) أما كتبها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إلا الإيْلُ ، وزاد الأخص بلزا ، وقال السيرافي : الحبرُ صُفرةُ الأسنان ، وجاء الإيْلُ^(١) والأيْبُ ، وقيل : الأقط^(٢) لغة في الأقط ، وأنان إيدٌ : أى ولود

قوله « ونحو قُفْل يجوز فيه قُفْل على رأى » يحكى عن الأخص أن كلَّ فُعْلٍ فى الكلام فتثقله جائز ، إلا ما كان صفةً أو معتلَّ العين كحُمُرٍ وَسُوقٍ فانهما لا يثقلان إلا فى ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كلَّ قُفْلٍ كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، ولقائل أن يقول : بل الساكنُ العينِ فى مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك فى عُنُقٍ اتفاقاً ، فان قيل : جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالاً من أصولها ؛ فان عُفْذاً وَعُنُقاً ساكنى العين أقلُّ منهما متحرراً كَيْهاً ، وبهذا عرف الفرعية ، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ بالسكون أشهر منهما مضمومى العين ؛ فيكون الضم فىهما فرع السكون كما أشار إليه المصنف ، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل فى سائر الأصول المذكورة ، فلا يمتنع أن يَحْمِلَ تضاعفُ الثقل فى بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلاً ، وإذا كان الاستتقال فى الأصل يؤدى إلى ترك استعماله أصلاً كما فى نحو يَقُولُ وَيَبْيَعُ وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله ؟

(١) إيْل - بكسر تين ، وبكسر فسكون - والإيْل : الحاصرة ، قال امرؤ القيس

لَهُ أَيَّلًا ظَبِيٍّ وَسَاقًا نَمَامَةً وَإِرْحَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَتَقُلِّ

وقال آخر :

لَمْ تُؤَذِّ خَيْلُهُمْ بِالثَغْرِ وَاصِدَةً تُبْجَلُ الْخَوَاصِرُ لَمْ يَلْحَقْ لَهَا إِيْلُ

(٢) الأقط - بكسر تين ، وفتح فسكون - طعام يتخذ من اللبن المخيض ، قال امرؤ القيس

فَتَمَلًّا يَبْتَنَّا أَقْطًا وَسَمِنًا وَحَسْبُكَ مِنْ غِنَى شَبْعٍ وَرِيٍّ

هذا ، وإن كان عين فَعْل المفتوح الفاء حقيقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعْر والبَحْر والبَحْر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فَعْل شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَالرُّبَاعِيُّ خُمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرُجٌ ، بُرُّنٌ ، دِرْهَمٌ ، قَطْرٌ ، وَزَادَ ابْنَةُ الرُّبَاعِيُّ وَالخُمَاسِيُّ الْأَخْفَشُ نُحُوٌّ جُنْدَبٌ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعَلْبِطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ حَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ جِنَادِلٍ وَعَلَابِطٍ ، وَاللُّخْمَاسِيُّ أَرْبَعَةٌ : سَفَرَجَلٌ ، قِرْطَعْبٌ ، جَعْمَرِشٌ ، قُدْعَمَلٌ ، وَاللَّمَزِيدُ فِيهِ أُنْبِيَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِيءْ فِي اللُّخْمَاسِيِّ إِلَّا عَصْرُ فَوْطٍ خَزْعَبِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبَعَثَرِيُّ خَنْدَرِيسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالوا ، وقد ناقضا قولهما بتفاهقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ ووزن سَفَرٌ جَل فَعْلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أبنية الخماسي أن تكون مائةً وأحدًا وسبعين ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائةً واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء ، اقتصِرَ من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها ، وزاد الأخصش فعُلاً بفتح اللام كجُجُجَدِبِ ، وأجيب بأنه فرع جُجُجَدِبِ ؛ بحذف الألف وتسكين الحاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحَلَبَ وِبُرُقَعَ ^(١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعَدَدَا ^(٢) ودُخَلَلَا ^(٣) مفتوحى الدال واللام — على ما روى — وَسُوْدَدَا ^(٤) وَعُوْطَطَا ^(٥) ملحقات بجُجُجَدِبِ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجيىء في موضعه . ويكون بهمى ^(٦) ملحقا ؛ لقولهم بهمة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثاني ، والأصل فهما ضم الثالث
(٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكاره ؛ قال الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعَدَدِ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثائه أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله

(٤) السوّد : مصدر قولك ساد الرجل قومه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة

أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عائط الناقة تعوط ، إذا لم

تحمل في أول سنة يطرقها الفحل

(٦) قال في اللسان : البهيمى نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا مادام

أخضر ، فإذا يبس هر شوكة وامتنع ، ويقولون للواحد بهيمى والجمع بهيمى ، قال

سيبويه : البهيمى تكون واحدا وجمعاً وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للحاق

والواحدة بهمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعل بالضم لغير التأنيث ...

قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهمة فالألف ملحقة له بجندب

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه

قوله « وأما جَنْدِلٌ وَعُغْبِطٌ » يعنى أن هذين ليسا بناءين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيبويه : الدليل على أن هُدُ بَدَأَ^(١) وَعُغْبِطًا مقصوراً هُدَا بَدِ وَعُغْلَابِطٌ أنك لا تجد فعلاً إلا ويروى فيه فعَالِلٌ كعَلَّطَ وهُدَا بَدِ وَدُوَادِمِ^(٢) فى دُوَادِمِ ، وكان المذكورين ليسا بناءين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَّتُنُّ - بفتحتين بعدها ضمة - وَعَرَّتُنُّ - بثلاث فتحات - ليسا باغتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَّتُنُّ بمحذف النون ، والثانى مخفف عَرَّتُنُّ ، كما أن عَرَّتُنَّا - بفتح العين وإسكان الراء - وضم التاء - فرع عَرَّتُنُّ بمحذف النون وإسكان الراء ، وعَرَّتُنُّ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَّتُنُّ وَعَرَّتُنُّ فرعه . وعَرَّتُنُّ فرع الفرع ، وَعَرَّتُنُّ ، وَعَرَّتُنُّ فرعه ، وَعَرَّتُنُّ فرع الفرع

وزاد محمد بن السمرى فى الحماسى خامساً وهو الهُنْدَلِيعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجىء ، ولو جاز أن يكون هُنْدَلِيعٌ فَعَمَلًا لجاز أن يكون كَنْهَيْلٌ^(٣) فَعَمَلًا ، وذلك حَرَقٌ لا يُرَقَعُ فتكثر الأصول

فاذا نزع الماء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الماء اه
(١) قال فى اللسان : الهدبد والهدابد اللبن الخائر (الحامض) جدا . وقيل :

ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شئ يشبه الدم يخرج من شجر السم
(٣) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاء ، قال سيبويه :

أما كنهيل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفرجل (بضم الجيم)

المزيد فيه من الاسماء وضابطه قوله « ولزید فيه أبنية كثيرة » ترتقى في قول سيبويه إلى ثلثمائة وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع ذلك يطول ، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجيء في باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسى قليلا عده المصنف ؛ وإنما قال « على الأكثر » لأنه قيل : إن خنْدَرِيسا فنَعْلِيلٍ ؛ فيكون رابعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء برّ قَعِيدٍ في بلد ، ودرْدَيْيس للداهية ، وسَلْسَبِيلٍ وَجَعْفَلِيْقٍ وَعَلْطَيْيسٍ (١)

فإن قيل : أليس إذا تردّد حرفٌ بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولاً أن فعْلِيلًا نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولوسلمنا شدوذه قلنا : إما يكون الحكم بزيادته أولى اكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك في الثلاثى والرابعى ، أما في الخماسى فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا — أعنى خندريسا — فإن ياءه زائد بلا خلاف فلا تفاوت بين تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خندريس برّ قَعِيدٍ لاستراح من قوله « على الأكثر » لأنه فعْلِيلٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساه »

(١) السلسيل : اللين الذى لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين في الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) . والجمع فليق : العظيمة من النساء . والعلطيس : الأملس البراق

شئ غير الباء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجى ، ولو ذكر
عَظْمِيًّا^(١) وَجَعَلِيًّا لم يرد شئ ، لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في
موضعه فيهما

قوله «جَعْفَر» هو النهر الصغير ، و«الزَّبْرَج» الزينة من وَشَى أوجوه ،
وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و«الْبُرْنُ» للسيق والطير كالأصابع
للإنسان ، وَالْمَخْلَبُ : ظفر البرن ، و«الْقَمَطَرُ» ما يصان فيه الكتب ،
«وَالْجُنْدَبُ» الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُنَادِبُ ،
«وَالْجُنْدِلُ» موضع فيه الحجارة ، وَالْجُنَادِلُ : جمع الْجُنْدَلِ : أى الصخر ، كأنه
جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بقَاعِ
عَرَفِجِ^(٢) كُلُّهُ ، و«الْعَلْبِطُ» العليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء
قَرِطَعُ : أى سمحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و«الجحمرش» العجوز المسنة ،
يقال : ما عطاني قَدْ عَمَلًا : أى شئنا ، وَالْقُدْ عَمَلَةٌ : الناقة الشديدة ، و«الْعَضْرُ فُوطُ»
دويبة ، و«الْحُرْ عَمِيلُ» الباطل من كلام وَمِرْزَاح ، و«الْقَرَطْبُوسُ» بكسر
القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطيس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل
الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلحاء ، قال الراجز :-

لَبًّا رَأَتْ شَيْبَ قَدَّالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَظْمِيًّا
لَا يَجِدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - نت ، قيل : هو من شجر الصيف لين أغبر
له ثمرة خشناء كالحسك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس
له حب ولاشوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) :
« ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم
مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اه

والأول هو المراد هنا لثلاثا يتكرر بناء عَضْرُ فُوط ، وَ « الْقَبْمَرِي » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وايست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخماسي بناء أصلي يلحق به ^(١) ، وايست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوَّن ويلحقه التاء نحو قَبْمَرَاة ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الْخَنْدَرِيْس » اسم من أسماء الخمر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون

ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ وَاحِدٍ في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لاخماسياً

معنى
الإلحاق

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في

فائدة
الإلحاق

شِعْرٍ أَوْ سَجَعٍ

ولأنهم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على مايتوهم ، كيف وإن معنى حَوْقَلٍ مخالف لمعنى حَمَلٍ ^(٢) ، وَ شَمَلٌ مخالف لشمل معنى ^(٣) وكذا كَوْتَرٌ

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سيأتى له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق

الخماسي لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصلي

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الإبل تحقل - من باب

تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهي من أدواء الإبل . وأما حوقل فعناه ضعف وقد تقدم

(٣) شملت الريح - من باب قعد - شملا وشمولا : تحولت شمالاً ، وشملا الخمر -

من باب نصر - يعرضها للشمال ، وشملا الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

دليل
الإلحاق

ليس بمعنى ^(١) كثر ، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مَفْعَل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مَفْعَل لِلآلَةِ ، فن ثَمَّة لا تقول إن هذه الزيادات للإلحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة ومثله في التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف المعاني المذكورة ، فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى للإلحاق أيضا ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدَّ ؛ لثلاثا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مَسَلَّة ولا مَحْدَّة لثلاثا ينكسر وزن دِرْهَم ، كما لم يدغم مَهْدَدَ وَقَرَدَدَ محافظةً على وزن جَعْفَر ، وذلك أن ترك الإدغام في نحو قَرَدَدَ ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قُرْدَدَ ^(٢) زيادة أحد داليه ، ولم يُظْهَرْ نحو أَلْدَدَ وَيَلْدَدَ ^(٣)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملهم أمر - من باب فرح ونصر - وشمولا أيضا : عهم . وشمل الرجل وانشمل وشملل : أسرع وشمر ، وهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشملل في غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شيء ، قال الشاعر :-

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بَنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر في الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن في غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد ، قال الشاعر :-

فَصَحَّحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَابِكِ
(٣) الألدد واليلدد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة ألدد ويا يلدد كلتاها للإلحاق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للإلحاق فكيف أحقوا الهمزة والياء في ألدد ويلدد ، والدليل على صحة الإلحاق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أشدَّ ومَرَدَّ ومِسَلَّة لو كانت ملحقة
هذا ؛ وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، ككوكب^(١) وزينب
فانه لا معنى لتكوين ككب وزنب

قولنا « أن تزيد حرفا » نحو كوثر وقَعْدُد ، وقولنا « أو حرفين » كأنسدد
ويلندد وحَبْنَطَى^(٢) فان الزائدتين في كل واحد منهما للالحاق

مقابل
حرف
الالحاق

وأما أَعْنَسَسَ وَآخَرَ نَبِي^(٣) فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ،
بل إحدى سببي أَعْنَسَسَ وألف آخَرَ نَبِي للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون
فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً
ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه
زائد آخر ؛ فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في أَلْدَد وبلندد لما انضم إلى الهمزة
والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسئلة مأخوذة من استقراء كلام العرب
وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة
للالحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال
في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية
قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة
والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حبنطى - بالتونين - أى غليظ قصير بطين

(٣) أَعْنَسَسَ فهو مَعْنَسَس . والمَعْنَسَس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ؛ وقال
ابن دريد : رجل مَعْنَسَس ، إذا امتنع أن يضمام . واحرنبي الرجل : تها للغضب
والشر ، واحرنبي أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجله نحو السماء

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منماً من أن يزداد لللاحق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقنسس كلها لللاحق باحرنجيم .

وقد تُلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحقة ما يزداد على الملحق بها ، كما
ذو زيادة الملحق
أَلْحَقَ شَيْطَانٌ وَسَلَقَى^(١) بدحرج ، ثم أَلْحَقَا بِالزِّيَادَةِ قَقِيلٌ : تَشَيْطَانٌ وَاسْلَنْقَى
كما قَقِيلٌ : تَدَحْرَجَ وَاحْرَنْجِمَ ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس أَقْنَسَسَ
كذلك ؛ إذ لم يستعمل قَعَسَسَ

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحقة ذلك الزائد بعينه
شرط اللاحق بذى الريادة
في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إِنْ اعْشَوْشَبَ وَاجْلُوذَ^(٢) ملحقان باحرنجيم لأن
الواو فيهما في موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سَوَدِدٍ : إنه ملحق
بجُنْدَبٍ^(٣) الم زيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُنْدَبٍ ، وإن
نحو سَوَدِدٍ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلٌ وَفَعَّلٌ وَفَاعَلٌ ؛ فانها ليست ملحقة
بِدَحْرَجٍ لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زياداتها مطردة لمعان
سندكرها ، ولا تكفي مساواة إفعال وفعال وفعال كإخراج إخراجا وقائل
قَيْتَالًا وَكَذَبَ كِذَابًا لِفِعْلَالٍ مصدر فَعَّلَلٌ ؛ لأن المخالفة في شيء
من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرَيُّ
فَعَّلَلٌ فَعْلَلَةٌ

(١) شيطان الرجل وتشيطان : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على
ظهره ، واسلنق : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثرت عشبها . واجلوز الليل : ذهب . واجلوز بهم
السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوز المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِجُ عَنْهُ نَحْوَ حَمَارٍ ، وَإِنْ كَانَ بوزن قَطْرٍ ؛ لِأَنَّ جَمْعَهُ قَمَاطِرٌ وَلَا يَجْمَعُ حَمَارٌ عَلَى حَمَارٍ بِلِ تَمْرٍ وَأَحْمَرَةٍ ، وَأَمَّا نَحْوُ شَمَائِلٍ ^(١) فِي جَمْعِ شِمَالٍ فَلَا يَرِدُ اعْتِرَاضاً ؛ لِأَنَّ فَعَائِلَ غَيْرَ مُطْرَدٍ فِي جَمْعِ فِعَالٍ .
 وقولنا « لا خماسيا » لِأَنَّ لِلْمَلْحَقِ بِهِ لَا يَحْذِفُ آخِرَهُ فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ كَمَا يَحْذِفُ فِي الْخَمَاسِي ، بَلْ يَحْذِفُ الزَّائِدَ مِنْهُ أَيْنَ كَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احْتِيجَ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ فَالزَّائِدُ أَوَّلِي ؛ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَزِيدُ لِلْإِلْحَاقِ حَرْفَ لَيْنٍ رَابِعًا فِي الْخَمَاسِي فَانهُ يَنْقَلِبُ يَاءً نَحْوَ كَنَاهِيرٍ فِي جَمْعِ كَنَهَوْرٍ ^(٢)

موضع حرف الإلحاق قيل : لَا يَكُونُ حَرْفُ الْإِلْحَاقِ فِي الْأَوَّلِ ؛ فَلَيْسَ أَهْلُ ^(٣) مَلْحَقًا بِبُرْثُنٍ وَلَا إِئْتِمَادٌ بِزَبْرِجٍ ^(٤) ؛ وَلَا أَرَى مِنْهُ مَانِعًا ، فَانْهَاتِقِعُ أَوَّلًا لِلْإِلْحَاقِ مَعَ مُسَاعَدِ اتِّفَاقًا ، كَمَا فِي التَّنْذِدِ وَيَلْتَنَدِدُ وَإِدْرَوْنِ ^(٥) فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَقَعَ بِلَا مُسَاعَدِ ؟

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي

أَمْ تَعْلَمَانِ أَنَّ الْمَلَامَةَ تَنْفَعُهَا قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْحِي أَخْيَ مِنْ شِمَالِيَا

والشمال أيضاً : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) -

والشمال أيضاً : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤْنَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المترالكب من السحاب ، وقيل : قطع

من السحاب أمثال الجبال ، والتون والواو زائدتان للإلحاق بسفرجل

(٣) الأبلم - بضمين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ،

واحدته أبلبة ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقد الأبلبة » أى : أنه على نصفين

متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الأئمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدرن - بزنة جردحل - المكان الذى يوضع فيه علف الفرس . وهو

قيل : ولا يقع الألف للالحاق في الاسم حَشْوًا ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كـ لَمِي وَبُشْرَى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَّابٌ لافي التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ما حَقَّ بِقَدْحِمْ لِمِ ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كـ سُرَيْدٍ مِجٍ وَسَرَادِ مِجٍ فِي سِرْدَاحٍ ^(١) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أُرْطَى ^(٢) وَمِعْرَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بمد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للالحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أُرْطَى وَمِعْرَى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في رأيت أُرْطِيًّا وَأُرْطِيًّا لكسرة ما قبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزخشرى وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَغَافَلَ للالحاق بتدحرج ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا ، ولو كان الألف في تَغَافَلَ

الأصل أيضاً ، ويقال : رجع فلان إلى إدرويه ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جني : هو ملحق بجر دخل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدأ لأن ما قبلها مفتوح فتشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه
(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شيء
والأسد القوى الشديد

(٢) الأُرْطَى - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أُرْطَاة

للإلحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للإلحاق بتَدَخَّرَجَ كما ادَّعيا ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غيرها إلا موافقة البناءين للتدحرج في تصاريفه ، وإما جوز حذف الألف للساكنين في نحو أُرْطَى وَمِعْرَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأُرْطَى وَأُرْطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جَوَارٍ وَأَعْيَلٍ^(١) غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقدّم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في نحو سَأَسَمٍ^(٢) وَخَاتَمٍ وَعَا لَمْ يَكُونَهَا لِلإلحاق بِجَعْفَرٍ ، وبكونها في نحو عَلَابٍ لِلإلحاق بِقُدْعَمِلٍ

(١) أَعْيَل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفعل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغرات عَيْلُو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استقلت الضمة على الياء لحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين لحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضا عن هذه الياء . هذا مذهب سيبويه والتحليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستتقال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا ترى الإطالة بذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسي والأمشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرباعي كثير : فَوَعَلَ كَكَوْثِرَ ، وَفَعَلَ كَزَيْنَبَ ،
 وَقَعُولَ كَجَدُولَ ، وَفَعَّلَ مضعف اللام كَهَدَدَ ، وَفَعَّلَى كَأَرْطَى ، وَفَعَّلَنَ
 كَرَعَشَنَ (١) ، وَفَعَّلَنَةَ كَعَرَضْنَةَ (٢) ، وَفَعَّلَانَ كَعَرَسَانَ (٣) ، وَفَعَّلَنَةَ كَسَنَبَتَهُ (٤) ،
 وَفَعَّلَ كَعَسَلَ (٥) ، وَفَعَّلَ كَعَدَبَ (٦) ، وَفَعَّلَ كَعُنَسَ (٧) وعند الأَخْفَشِ
 فَعَّلَلَ مضعف اللام ملحق بجَدَبَ كَسُوْدَدَ ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون
 أَفْعُلُ وَإِفْعَلُ كَأَبْلُمِ وَإِجْرِدٍ (٨) للألحاق ، وأما إِفْعَلُ كَأَصْبَعِ فلا ؛ لإدغام نحو
 إِوْرَ ، وكذا يَفْعَلُ يكون للألحاق كَيَلْمَعُ (٩) وكذا فَاعَلُ كَمَا لَمْ

(١) الرعشن - بفتحتين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض في السير من النشاط ، يقال :
 تعدو الفرس العرضنة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى
 فلان عرضنة : أى بمؤخر عيني .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبطة : الحقبة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخامسنبطة . والتاء
 الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبطة ، أما
 التاء الثانية فهى تاء التأنيث وهى موجودة فى الحالين

(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ،
 والزائد فيه النون عند سيويه ، واللام عند غيره

(٦) الخدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجاني

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة
 فيهما - دوية سوداء أصغر من الجعل مثنته الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على
 السكامة واحده إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل
 إثم ، وهذا الذى عناه الشارح

(٩) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم يرق خلب

وكذا الملحق بالخماسى من الثلاثى والرابعى كثير ؛ فن الثلاثى الملحق
بسفرجل نحو صَمَحَمَح (١) وَعَفَنَجَج (٢) وَكِرَوَس (٣) وَعَمَلَس (٤) وَعَثَوَثَل (٥)
وَهَبِيخ (٦) وَعَقَنَقَل (٧) وَخَفِيدَد وَخَفَيْفَد (٨) وَالنَّدَد وَيَلْنَدَد وَحَبَنَطَى ،
ومن الرابعى جَحَنَقَل (٩) وَحَبَوَكِر (١٠) ، ومن الملحق بِقِرَطْعَب من الثلاثى

أوزان
الملحق
الخماسى

(١) الصمحمح - كسفرجل - الشديد القوى ، والأثنى صمحمحة

(٢) العفنجج - كسفرجل - الضخم الأحمق

(٣) الكروس - كسفرجل - الشديد

(٤) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر . والذئب والكلب

الخبثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز :-

عَمَلَسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَثَّمْ

وقال الطرماح يصف كلاب الصيد :-

يُوزَّعُ بِالْأَمْرَاسِ كُلِّ عَمَلَسٍ مِنَ الْمُطْعَمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِنِ

(٥) العثوثل : الكثير اللحم الرخو

(٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذى لاخيره فيه ، والأحمق المسترخى . والهبيخ

فى لغة حمير : الغلام الممتلىء ، والهبيخة : الجارية النارة الممتلئة بلغتهم أيضا

(٧) العقنقل - كسفرجل - الكئيب العظيم من الرمل إذا ارتكم بهضه على بعض

(٨) الخفيدد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :

الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،

وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيفد

« خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عايه

(٩) الجحنفل : الغليظ

(١٠) الجبوكر : الداھية ، ورمل يضل فيه السالك

إِرْدَبَّ وَفِرْدَوْسٌ وَإِذْرُونَ وَإِنْقَحْلٌ ^(١) ومن الرباعي قَرَشَبٌ ^(٢) وَعَلَيْكَدٌ ^(٣)
وقولهم هَمْرَشٌ ^(٤) عند سيبويه ملحق بِجَحْمَرِشٍ بالتضعيف ، وعند الأخفش
ليس فيه زائد وأصله هَمْرَشٍ ، ويجوز على ما ذهبنا إليه أن يكون سِرْدَاحٌ
ملحقاً بِجِرْدَحْلٍ ، وَعُلَاطٌ ملحقاً بِقُدْعَمِلٍ ، وَكُنَائِيلٌ ^(٥) بِقُدْعَمِيلٍ ، وإن
خالقتها في التضعيف والتكسير ؛ لأننا ذكرنا أن ذلك لا يعتبر إلا في الرباعي

واعلم أنه لا يكون في الرباعي والخماسي الأصليين تضعيف ؛ لثقلها وثقل
التضعيف ؛ أما إذا كان أحد حروفها تضعيفا زائداً فإنه يُحْتَمَلُ لعروض الزيادة
وإن صار العارض لازماً ؛ فعلى هذا أحد الثنين في كلمة مع ثلاثة أصول
متى يكون
أحد
الثنين
زائداً

(١) الفردوس : البستان ، وفي تمثيل المؤلف به لما ذكر نظر ؛ فانهم نصوا
على أنه لازائد فيه إلا الواو ؛ فيكون رباعياً ملحقاً بالخماسي ، والانتحل كجردحل :
الرجل الذي يبس جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم

(٢) القرشب - كجردحل : الضخم الطويل من الرجال . وقيل : هو السيء الحال

(٣) العلكد - بكسر العين وتشديد اللام مفتوحة وسكون الكاف - الغليظ

الشديد العنق والظهر من الأبل وغيرها ، وقيل : هو الشديد مطلقاً ، والذكر والأنثى فيه سواء

(٤) همرش - كجحمرش - العجوز المضطربة الخلق (بفتح الخاء) . قال ابن

سيده : جعلها سيبويه مرة فتعللاً (وهو غير ما حكاه المؤلف عن الأخفش) ومرة

فتعللاً ، ورد أبو علي أن يكون فتعللاً ، وقال : لو كان كذلك لظهرت النون لأن إدغام

النون في الميم من كلمة لا يجوز ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاة زنماء (وهي التي لها

لحمة متدلّية تحت حنكها) كراهية أن يلتبس بالمضاعف . وهي عند كراع فعلل (بفتح

الفاء وتشديد العين مفتوحة وكسر اللام الأولى) قال : ولا نظير لها البتة اه من اللسان

(٥) كُنَائِيلٌ - بضم الكاف وفتح النون بعدها ألف - اسم موضع ، قال الطرماح

ابن حكيم ، وقيل : قائله ابن مقبل

دَعَعْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِيلٍ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءَ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ

ويقال فيه كُنَائِيلٌ . ويروي في عجز البيت « واللبل رائح »

أو أربعة زائد إذا لم يكن بين المثلين حرف أصلي ، كَقَتَّبَ ^(١) وَزُهَلُولُ ^(٢) فإن كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد كَحَدْرَد ^(٣) وَدَرْدَيْس ^(٤) وَسَلْسَبِيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ فَحَدْرَد وَسَلْسَبِيل عنده فَعَلَّعَ وَفَعَّلِيل ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلي كما سيجيء ، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثلثهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ فَهَرَمَرَيْسَ وَفَعْمَعِيل ، وَصَحَّحَ فَعَلَّلَ ؛ وأما نحو زَزَلَّ وَصَرَّصَرَ ^(٥) فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الجرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبِيلُ فَعْمَعِيل » قال : زلزَل فَعَلَّ

وقال الكوفيون في نحو زَزَلَّ وَصَرَّصَرَ — أى : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسبٌ المعنى الذي كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة — : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فَزَزَلَّ مِنْ زَلَّ ، وَصَرَّصَرَ مِنْ صَرَ ، وَدَمْدَمَ ^(٦) مِنْ دَمَّ ، وأما ما لم يكن كذلك ، كالتَّلْبَالِ والتَّلْمَخَالِ ، فلا يرتكبون ذلك فيه وقال السريُّ الرَّفَاءُ في كتاب الحب والمحبوب : زَزَلَّ مِنْ زَلَّ كَجَلْبَبٍ مِنْ جَلَبَ ، وكذا نحوه ، يعني أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَزَلَّ ؛ فالتبس بباب

(١) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما - : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول - كعصفور - الأملس من كل شيء

(٣) حدرد - كجعفر - : اسم رجل ، ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدرديس : الداهية ، وخرزة سوداء تتجيب بها المرأة إلى زوجها ، والمعجوز

والشيخ الكبير الفاني

(٥) صرصر : تتحمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد

الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تصر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّلٌ مُدَلَّلٌ تَذْلِيلًا ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريب ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرْمَرِيْسٍ وَصَمَمَحٍ : إنه فَعْلِيلٌ وَقَعَالٌ ، قال : لو كان فَمُعْعِيلًا وَقَعْلَمَلًا لكان صَرَصَرَ وَزَلَزَلَ فَفَعَعَ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فإذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَنَبٍ وَعَلَسَكِدٍ وَقَرِشَبٍ وَمَهْدَدٍ وَصَمَمَحٍ وَمَرْمَرِيْسٍ وَبَرَّهْرَهَةَ ^(١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين المثليين أصلي ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في الكل ، وذلك نحو قَطَّعَ وَقَطَّاعٌ وَجَبَّارٌ وَسُبُوحٌ ، وكذا في ذُرْحَرِحٍ ^(٢) ، لقولهم ذُرُوحٌ بمعناه ، وفي حَلِيْلَابٍ ^(٣) لقولهم حُلَّبٌ بمعناه ، ومَرْمَرِيْسٍ اللداهية [من ^(٤)] الممارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَمَحٍ وَبَرَّهْرَهَةَ جمعك له على صَمَمَاحٍ وَبَرَّارَةٍ ، ولو كان كَسَفَرَجَلٍ قلت صَمَمَاحِم

- (١) يقال : امرأة برهرة ، إذا كانت بضنة ، وقيل : هي البيضاء ، وقيل : التي لها بريق من صفاتها
- (٢) الذرحح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدها حاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دوية أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبح بمعناه
- (٣) حلاب - بكسرتين بعدها سكون - نبت ينسبط على الأرض وتدوم خضرتها في القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه
- (٤) زيادة يقتضيا المقام ، فإنه يريد أن التضعيف زائد في كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلان نحو صَمَّاح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلتُ صمَّاحم لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس فى كلامهم فعَالِعُ وفى الكلام فعاعل كثير كَسَلَّالِم فى سُلَّمٍ وَقِنَانِيب فى قِنَبٍ ، وكذا تقول فى مرمريس : مَرَّاريس ؛ لكثرة فعاعل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فعاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة فى آخرها مثلان متحركان مُظْهَرَان فى ملحقة ، سواء كانا أصليين كما فى الأنداد ، أو أحدهما زائدا كما فى مَهْدَد ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قصدُ مماثلتها للرباعى والخامسى لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فهذا قيل : إن مَهْدَدًا مُلْحَقٌ بجعفر دون مَعَدَّ ، ولهذا قال سيبويه : نحو سُوْدَدٌ ملحقٌ بِجُنْدَبٍ ، مع كون النون فى جندب زائدا وعدم ثبوت فُعَلَلٍ بفتح اللام عنده (١)

فك المثلين
أمانة
اللاحق

(١) نذكر هاهنا تسكلة فى بيان القياسى والسماعى من اللاحق نرى أنه لابد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازنى : « وهذا اللاحق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فاذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرده ، فأما المطرد الذى لا يتكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا لللاحق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلبية ، فإذا سئلت كيف تبني من ضرب مثل جعفر قلت : ضرب ، ومن علم قلت : علم ، ومن ظرف قلت : ظرف ، وإن كان فعلا فكذلك وتجريه مجرى دحرج فى جميع أحواله » اه وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : « ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت فى شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسما أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضرب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضرب أقبل ، إذا جعلته اسما ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأُبْنِيَّةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَمَا لِمَا ضِيَ وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالضَّفَّةِ الْمَشْبَهَةِ وَأَفْعَلِ التَّنْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمَى
الزَّمَانِ وَالْمَسْكَنِ وَالْآلَةِ وَالْمُضَعَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالْتِقَاءِ السَّائِدِينَ
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَشُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضورب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي (يريد
أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب
اسما وصفة وفعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضرب زيد عمرا ، ومررت برجل
ضرب ، وضرب أفضل من خرج ، لأنه إلحاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من
اللاحق نحو هذا رجل ضربني ؛ لأن هذا اللاحق مطرد ، وليس لك أن تقول :
هذا رجل ضرب ، ولا ضورب ؛ لأن هذا لم يطرد في اللاحق . فقلت له : أترجل
اللغة ارتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا اللاحق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ،
ألا ترى أنك تقول : طاب الحشكنان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة
لأنها أجمية . قال : وإدخالهم الأجمي في كلامهم كبنائك ما بنيه من ضرب وغيره
من القياس ؛ وهذا من طريف ما علقته من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه
وحاصل هذا أن اللاحق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي
فقد ذكرا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجهور ورودن ،
أو بالياء كشريف ويطروزينب ومريم ، أو بالالف كجعي وسلقي ودينا ومعزى
ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حني في عدة مواضع من شرحه على
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيا
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إلحاقه بالرباعي أم كان
رباعي الأصول وأريد إلحاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد لللاحق أي حرف ما لم يكن
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج علي . مثال كوثر
أو جهور أو يطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ لِلْمَجَانَسَةِ كَأَلَا مَالَةٍ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلْأَسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ
وَالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِذْغَامِ وَالْحَذْفِ «

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكامة فلا
نكره (١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطراب إلى
بعضها بعد الاعلال كالتقاء الساكنين فى نحو « لم يَقُلْ » أو بعد وصل بعض
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبِ اذْهَبِ » أو عند الشروع فى الكلام
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والمدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن
القصر والمد إنما صير إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستتقال كاسم
المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر بما
قياسه مَفْعَلٌ وَمَفْعَلٌ ، وسائر ما ذكره فى المتصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من
أفعل وفاعل وافتعل كالأعطاء والرَّمَاءُ والاشتراء ، وسائر ما ذكره فى المدود ،
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى
الكلام كما فى سَعِيدٍ وَحِمَارٍ وَعُصْفُورٍ وَكُنَائِبِلٍ ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللفظة ، حتى لو احتيج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الأبنية » وانظر

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله «والإعلال» يدخل فيه إبدال حروف العلة ، وتقل حركتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا للوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والمهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والمهمزة وغيرها ، فقوله «الإبدال والحذف» يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف المهمزة

أبنة
الماضي
المجرد
الثلاثي

قال : « المأضي : للثلاثي المجرد ثلاثة أبنيّة : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعَلْ ، نَحْوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَاسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ »

أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - بفتحهما - لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع ، ومثالين للأزم منها ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدي : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَشَرِبَ ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ كَوَمِقَ ، ومثالين للأزم منها ، وذكر لفعل مثلا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

أبنة
الماضي
الثلاثي
الزيد فيه

قال : « وَاللَّزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخْرَجٍ نَحْوُ شِمَالٍ وَحَوْقَلٍ وَبَيْطَرَ وَجَهْوَرَ وَقَانَسٍ وَقَلَسِي ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجٍ نَحْوُ تَجَابَبٍ وَبَجْوَرَبٍ وَتَشِيظَنَ وَتَرْهَوْكَ وَتَمَسْكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجْتُمْ نَحْوُ أَقْمَسَسَ وَأَسَلَنْقِي ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحْوُ أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَلَقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَشْهَبَ وَأَعْدُوْدَنَ وَأَعَاوُطَ ؛ وَأَسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنْ السُّكُونِ فَأَلْذُ شَادٌ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْذُ قِيَّاسِي »

أقول : شملل : أى أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

من ثمره ، وَحَوْ قَلْ : كبر وعجز عن الجماع ، وَجَهْوَر : رفع صوته ، قَلَسْتُهُ وَقَلَسَيْتُهُ : ألبسته القلنسوة ، تَجَلَّبَبَ : لبس الجلباب ، تَجَوَّرَبَ : لبس الجَوَّرَبَ ، تَشَيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرَهْوَكَ الرجل في المشى : أى كان كأنه يَمْوَجُ فيه ، تَمَسَكَ : تشبه بالمسكين ، اِحْرَنْجَمَ القوم : ازدحموا ، اُقْعَسَسَ : رجع وتأخر ، اسَلَنْقَى : مطاوع سَلَقَى : أى صَرَخَ ، اُعْدُوْدَنَ النباتُ : طال ، اَعْلُوْطُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرَيْفَ : أى قطع شَرِيْفَ الزرع ، وهو ورقه إذا طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه . كَتَدْرَجَ ، وفي عد النحاة تَمْدَرع وتَمْدَل وتَمَسكن من الملحق نظر أيضاً ، وإن وافقت تدرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والعاط ، ظَنُّوا أن ميم مندبل ومسكين وَمِدْرَعَةٌ فاء الكلمة كتاف قِنْدِيل ودال دِرْهَمٌ ، والقياس تَدْرَعٌ وَتَدَلُّ وَتَسَكِن كما يجيء في باب ذى الزيادة ، وهذا كما تُؤمُّ في ميم مَسِيل الأصلة فجمعوه على مُسَلَانٍ وَأَمْسِلَةَ ، كَقَفْرَانٍ وَأَقْفِرَةَ في جمع قَفِيرٍ ، فتمدوع وتمدل وتمسكن - وإن كانت على تمفعل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تفعلل^(١) وقد جاء من الملحقات بدرج فَعَالٌ نحو : بَرَأَلُ الديكُ ، إذا نَشَّ بَرَأَلُهُ^(١)

(١) البرائل كعلايط والبرائل بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فإذا نفسه للقتال قيل برأل كدحرج وبرأل كدحرج ، وبرأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك . . . قال : وهو البرائل للديك خاصة

وَفَعَّلَ نَحْوَ : دَنَقَعَ الرَّجُلُ : أَي افْتَقَرَ وَلَزِقَ بِاللِّدْقَاءِ ، وَهِيَ الْأَرْضُ ، وَكَذَا
فَعَلَنَّ وَفَعَّلَ [وَفَعَّمَلَ] وَفَعَّلَمَ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لَكِنَّمَا لَمْ تُعَدَّ لِعَرَابَتِهَا وَكُونِهَا مِنْ
الشَّوَادِ ؛ وَكَذَا جَاءَ تَهَفَّعَلَ وَافْعَنَّمَلَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ النَّوَادِرِ ^(١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله استَكَنَّ فأشبع الفتح ، كما في قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك
أمثلة لها : أما فعلن فمن أمثلتها قولهم : فرص الشيء ، إذا قطعه ، وأصله الفرص
وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ، إذا ضرب به فصرعه ، وأصله
قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فعل فمن أمثلتها قولهم : حمظل الرجل ، إذا جنى الخنظل ،
وهو الخنظل . وأما فعمل فمن أمثلتها قولهم : قصم الشيء ، إذا قطعه ، وأصله القصل
وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلبط الرجل شعره ، إذا حلقه ، وأصله جابط .
وأما فعلم فمن أمثلتها قولهم : فرض الشيء ، إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تهفعل
فمن أمثلتها قولهم : تهلقم مطاوع هلقم الشيء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا
أخذها بفيه . وأما افعمل فمن أمثلتها قولهم : اهرنمع الرجل ، إذا أسرع في مشيته
وكذلك إذا كان سريع البكا والدموع . وقالوا : اهرنمع في منطقه إذا انهمك وأكثر ،
التون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيده : إنها زائدة ، وقال ابن بري :
هي أصلية فوزنها افعملل ، وعلى كل فإنه يتعين إبدال التون ميمًا وإدغامها في الميم بعدها
هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان
أخرى لم يتعرض لذكرها ، فنهيا يفعل (كدحرج) نحو : يرأ الرجل ، إذا صبغ باليرناء (يضم
فتفتح فنون مشددة وبعد الألف همزة) وهي الحناء . ومنها تفعل (كدحرج) نحو
ترمس بمعنى رسمه : أي غيبه في الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى
رقل (كنصر) ، إذا جرديله وتبختر . ومنها تفعل كقولهم : نرجس الدواء ، إذا
وضع فيه النرجس . ومنها ففعل نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هفعل نحو
هلقم ، إذا أكبر اللقم . ومنها سفعل نحو سنسب بمعنى نبس : أي نطق ، إلى غير ذلك
ما تجده في كتب اللغة . هذا ، وفي أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ - يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ

زِيَافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ (١)

إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل ، بخلاف ينباع ،
وقيل : استعمل من الكون ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما في
استحجر : أي انتقل إلى كون آخر : أي حالة أخرى : أي من العزة إلى الذلة ،
أو صار كالنكين ، وهو لحم داخل الفرج : أي في اللين والذلة

قال : « ففعل لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله - بالضم - نحو
كارمني فكرمته أكرمته ، إلا باب وعدت وبعثت ورزمت ؛ فإنه أفعله -
بالكسر - وعن الكسائي في نحو شاعرتة فشعرتة أشعرتة - بالفتح »

أقول : اعلم أن باب فعل خلفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في
جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثير استعماله واتسع التصرف فيه

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب
أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كارمني
فكرمته أكرمته : أي غلبته بالكرم ، وخاصمني فخصمته أخصمته ، وغالبني
فغلبته أغلبته ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم ، فاذا قصدت
هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوي كوعد ، والأجوف

تخص
المغالبة
يباب
تصر
الاداع

(١) هذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي . وينباع : أصله ينبع (كفتح)
فأشبع فتحة الباء . فصارت ألفاً . والذفري - بكسر فسكون مقصوراً - الموضع
الذي يعرق من الابل خلف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة :
الضخمة القوية . والزياقة : المتبخثرة في مشيها . والفنيق : الفحل المكرم من الابل
والمكدم : العضوض ، وروى المقرم ، وهو الذي لا يذلل ولا يحمل عليه
لنكرمه وعتقه

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن قَعَلَ يَفْعَلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجيء

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الخلفية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِي ، كما يأتي بيانه في موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فاخرته أَفْخَرُهُ — بالضم — وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله

واعلم^(١) أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَارَعَنِي فَتَرَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، اسْتَعْنَى عَنْهُ بَعَلَبْتُهُ ، وكذا غيره ، بل تقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعِلَ تَكَثَّرَ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزَنَ وَفَرِحَ ، وَيَجْبَى الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحِلْيَ كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِمٌ وَسَمِرٌ وَعَجْفٌ وَحَمِقٌ وَخَرِقٌ وَعَجِمٌ وَرَعِنٌ^(٥) بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ »

(١) قال في التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر . اهـ ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا واويا أو أجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذي ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله في هذا الموضع استغناء عنه بغلته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبيضا ،

أقول : أعلم أن فعلَ لازمه أكثر من متعدديه ، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجرى مجراه ، كحزِن ورَدِي وشَعَثَ وَسَهَكَ وَنَكَدَ وَعَسِرَ وشَكِسَ وَحَزَزَ وَحَلَجَ وَخَزَى ، ومن الهَيْجِ كَبَطِرَ وَفَرِحَ ^(١) وَخَطَطَ خَطًّا ، وهو الرائحة الطيبة ، وَقَمِ قَمَمَةً ، وهي الرائحة المكروهة ، وغضب وغار يغارو حَمْسَ وَقَلِقَ وَخَارَ حَيْرَةً وَبَرَقَ ^(٢) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع والرِّي ، وقريب منه نَصَفَ القَدْحُ أي امتلأ نصفه وَقَرِبَ إذا قارب الامتلاء ، ويكثر في هذا الباب الألوان وَالْحَلِي ؛ فالألوان نحو كَدِرَ وَشَهَبَ وَصَدَى ، وَقَهَبَ وَكَوَبَ وَأَدِمَ ^(٣)

واللون الأدمه ، وسمر (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ؛ إذا كان لونه السمرة ، وهي منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا ذهب سمته ، وهو العجف (بفتحتين) . وحق (ككرم وغنم) حمقا - بالضم وبضميتين - وحماقه فهو أحق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالأمر (ككرم وفرح) إذا لم يرفقه به ، وعجم - بضم الجيم - عجمة فهو أعجم وهي عجماء ، إذا كان به عجمة وهي لكنة وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال في اللسان عن الكسائي : كل شيء من باب أفعل وفعلاء سوى الألوان فإنه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج وما أشبهه ، إلاسته أحرف فانها جاءت على فعل (ككرم) الأخرق والأحق والأرعن والأعجف والأيمن اه ولم يذكر السادس ، ولعله الاعجم .

(١) ردى : هلك ، وسقط في الهوة ، وشعث : تلبد شعره واغبر ، وسهك : خبثت رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع في ضيق وشدة ، أو عمل يده اليسرى ، وشكس : ساء خلقه ، وحز : بنخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت بشور ، وخزى الرجل : وقع في بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها

(٢) حمس : غضب ، أو صار دقيق «الساق» ، وبرق بصره : تحير ، أودهش

فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على

والأغلب في الألوان **افعل** و**افعال** نحو **ازرق** و**اخضر** و**ابيض** و**احمر** و**اصفر** ،
ولايجيء من هذه الألوان **فعل** و**لا فعل** ؛ ونعني بال**الحلى** العلامات الظاهرة
للعيون في أعضاء الحيوان ، **كشتر** و**صاع** و**رصح** و**هضم** ^(١) .

وقد يشاركه **فعل** مضموم العين في الألوان والعيوب و**الحلى** ، كالكلمات
التي عدها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع **كسقم** و**عسر** ، بشرط أن لا يكون
لامه ياء ؛ فان **فعل** لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغة واحدة ، نحو **بهو الرجل** ^(٢) و**بهى**
أى : صار بهياً

و**فعل** في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لاتتعلق بغير من قامت به ؛
وأما قولهم : **فرقته** و**فرعته** فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت
منه وفرعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاش ، والقياس **خش** ؛ فالأصل
أيضاً خشيت منه ، فحمل على **رحمته** ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل
منه على **خاش** والقياس **خش** ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب **فعل** ،
وكذا كان قياس مصدره **خشي** فقيل **خشية** حملاً على **رحمة** ، وكذا حمل
ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : ساخط منه أو عليه

سواده ، وصدى . : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى
الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريباً ص (٧١)
(١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وصلع
(بمهملة كفرح) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في
تلك البقعة في بعض النسخ « **صلع** » وتقول . **صلع** السيف (بالمعجمة كفرح) :
اعوج ، ورصح : أى خف لحم عجزته ونغذيته ، وهضم : انضم كشحاه (أى
جانباه) وضمرت بطنه

(٢) **بهو** الرجل وبهى وبها (**ككرم** وفرح ودعا وسهى) ، إذا صار بهياً

أى : حسناً

قوله « رعن ه أى : حرق ، والرعوننة : الحق

قال : « وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسَنٍ وَقَبِيحٍ وَكَبْرٍ وَصَغُرٍ
فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لَا زَمًا ، وَشَذَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحِبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ
سُدَّتُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بِنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعْتُهُ .
وَرَأَعُوا فِي بَابِ خِفَتْ بَيَانَ الْبِنْيَةِ »

معان
فعل
بالضم

أقول : اعلم أن فعل في الأغلب للفرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن
وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةَ وَالْقَسَامَةَ ^(١) وَالْكَبْرَ وَالصَّغَرَ وَالطُّوْلَ وَالْقِصْرَ وَالغِلَظَ
وَالسَّهْوَةَ وَالصُّمُوبَةَ وَالشَّرْعَةَ وَالْبَطْءَ وَالنَّقْلَ وَالْحِلْمَ وَالرَّفْقَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ
وقد يجزى غير الفريزة مُجْرَاهَا ، إِذَا كَانَ لَهُ لُبُّ ^(٢) وَمُكَّتْ نَحْوَ حَكْمٍ
وَبَرْعٍ ^(٣) وَكَرْمٍ وَفَحْسٍ

قوله «ومن ثمة كان لازما» لأن الفريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره
هكذا قيل . وأقول : أَيْشِ الْمَانِعِ ^(٤) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالتبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضئى الثابت أيضا ، والوسيم :
الثابت الحسن ، كأنه قدوسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال
(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء
والتأخر . قال الجوهري : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن
المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء فى الشعر على
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْمَلَجَاتِ ذَالِبِثٍ وَأُخْوَذِيًّا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيْبُ
(٣) برع (بضم الراء) : تم فى كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه فى العلم وغيره
(٤) أيش : أصلها أى شئ ، تخففت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحِبْتُكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة ^(١) . والأولى أن يقال : إنما عدّاه لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى :

همزة شىء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعلل إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب الحفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شىء ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشى الرضى : « إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شىء . وليست مخففة منها » ليس بشىء ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهلبى فى شرحه : الأيش : يَحمَلُ أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش ، ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شىء عظيم ، وأيش فى معنى أى شىء كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لآمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه

(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى طاعة ابن الكرماني ؟ أى : أوسعكم ؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا على الفارسى حكى أن هذيلاً تعدىها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ، كقوله : -

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اه ملخصا ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كفتى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاة هشام ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرور ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسِعْتَكُمْ الدَّارَ . وقول المصنف « أرى رحبت بك » فيه تعسف لا معنى له (١).

ولا يجيء من هذا الباب أجوف يائي ، ولا ناقص يائي ؛ لأن مضارع فعل يفعل بالضم لا غير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا في الماضي ، وفي المضارع واوا ، نحو يَبُوعُ وَيَرْمُو ؛ من البيع والرمي ، فكنت تنتقل من الأخرى إلى الأثقل . وإنما جاء من فعل المسكور العين أجوف وناقص : واويان كخاف خَوْفًا وَرَضِيَ وَغَيَّ وَشَقِيَ رِضْوَانًا وَعَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخرى بقلب الواو في يخاف ألفا وفي رضى ياء ، يلي قد جاء في هذا الباب من الأجوف

لم يجيء
أجوف
يائي
ككريم

اليائي حرف واحد وهو هَيُّو الرَّجُلُ : أى صار ذاهية ، ولم تقلب الياء في الماضي ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضي في الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءُ يَهُوْ ، فيحصل الانتقال من الأخرى إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائي حرف واحد متصرف (٢)

وهو يَهُو الرَّجُلُ يَهُوْ ، بمعنى يَهِي يَهِي : أى صار بهيئاً ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما في الترامي بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية في الأفعال مراعاة لا يخلط بعضها ببعض أبداً ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم ، فطراً الوزن عليه فصار فعلاً ، وقد يجيء على قلة في باب التمعجب فعل من الناقص اليائي ولا يتصرف كيم وبتس فلا يكون له مضارع كقَضُو الرَّجُلُ (٣) وَرَمَوْتُ الْيَدُ [يَدُهُ] ، ولم

(١) إنما كان تخريج المصنف تعسفاً عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه ، وبإبواب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح لحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمنين باب قياسى عند كثير من النحاة (٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى صار ذاهية ، والنهية (بضم فسكون) العقل (٣) قَضُو الرَّجُلُ : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورَمَوْتُ اليد : أى ما أرمأها

يُجىء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لم يجيء
لِيُبَيَّتْ تَلْبٌ ؛ وَلِيُبَيَّتْ تَلْبٌ أَكْثَرُ ؛ وَأما حَبَيْتَ فنقول إلى هذا الباب للتعجب ككبرم
كقَضُوا وَرَمَوْ ، ومنه قوله — :

٥ — * وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ (١) *

فهو كقوله : —

١١ — قَمَدَتْ لَهُ وَصْحَتِي بَيْنَ ضَارِحٍ وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي (٢)
على أحد التأويلين في بَعْدَ (٣) والأصل حَبَيْتَ بالكسر (٤) أى : صرت
حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قَلُّتْ كما قالوا فى الكثير كَثُرْتُ ، بل قالوا : قَلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب
(بضم الحاء) حبب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ،
ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين فى اللام
(٢) هذا البيت من طويلة امرى القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى
ذكره فى قوله : -

أَصَاحِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيِّ مُكَلَّلِ
وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى
بعد السجاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن تجعل ما تميزا ، ويكون
قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لا فعل
تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمى بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان
يجريان فى رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتل إلا وجها
واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقييده بالكسر : فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب
ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للمضموم

يَقُلُّ كَرَاهَةً لِلثَّقَلِ ، ولم يأت شَرُرْتُ بالضم ^(١) بل شَرِرْتُ بالفتح والكسر
 أى صرت شَرِيرًا ، وقال بعضهم : عَزَّتْ الناقة - أى : ضاق إحليها - تعزُّ بالضم
 وَشَرَّ وَدَمَّ: أى صار دميا ؛ وثلاثتها فَعُلَ بالضم . ولم يثبت ما قاله سيبويه « لا يكاد
 يكون فيه - يعنى فى المضاعف - فَعُلَ » وقال الجوهري : إن لَبِئْتَ لانظير له
 فى المضاعف ؛ وإنما غَرَّهم الدَّمِيمُ وَالشَّرِيرُ وَالذَّمَامَةُ وَالشَّرَارَةُ والمستعمل دَمِمْتَ
 بالفتح تَدُمُّ لا غير ، ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثي ^(٢) استغناءً بِشَدِّ ، كما استغنى
 بِافْتَقَرٍ عن قَفَرٍ ، وبارتفع عن رَفَعٍ ، فقالوا : افتقر فهو فقير ، وارتفع فهو رفيع
 واشتد فهو شديد ، وأما قول على رضى الله عنه « لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرَّعِيهَا » ^(٣)
 فنقول إلى فَعُلَ كما قلنا فى حَبِئًا وَحَبِئْتَ ، فلا يستعمل حَبَّ وَشَدَّ بمعنى صار
 حبيبا وشديدا إلا فى التعجب كما فى حَبِئًا وَشَدَّ مَا

قوله « وأما باب سُدَّتُهُ » جواب عن اعتراض وارد على قوله « كان لازما »
 أجاب بأن سدته ليس من باب فَعُلَ بالضم فى الأصل ، ولا هو منقول إليه كما
 هو ظاهر قول سيبويه وجمهور النحاة ، وذلك لأنهم قالوا: نقل قولتُ إلى قولتُ

(١) قال فى اللسان (مادة حيب) : وحببت إليه (بالضم) صرت حبيبا ، ولا
 نظير له إلا شررت (بالضم) من الشر ولبيت من اللب ، وتقول : ما كنت حبيبا
 ولقد حببت بالكسر : أى صرت حبيبا اه

(٢) إن كان المؤلف رحمه الله يقصد أنه لم يستعمل لشديد فعل ثلاثي على فعل
 (بضم العين) فسلم ، وإن كان يريد أنه لم يستعمل له ثلاثي مطلقا فغير مسلم ، لأنه
 قد حكاه صاحب اللسان قال : رجل شديد : قوى ، وقد شد يشد بالكسر (كخف
 يخف فهو خفيف) اه

(٣) يقوله رضى الله عنه فى شأن الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما
 فضمير التثنية عائد إليهما ، والضمير المؤنث يعود إلى الخلافة عن رسول الله يريد
 أنهما تقاسماها وأن كل واحد منهما قد أخذها شطرا من الزمن

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيَّعْتُ لِيَنْقَلُوا بَعْدَ ذَلِكَ ضَمَّةُ الْوَاوِ وَكَسْرَةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَيَبْقَى بَعْدَ حَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، وَهُوَ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ، وَاعْتَرَضَ الْمُصَنِّفُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّ الْفَرْضَ الْمَذْكُورَ يَحْصُلُ بَدُونِ النِّقْلِ مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ ، وَبَابُ فَعَلٍ الْمَضْمُونِ الْعَيْنِ وَفَعِلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْأَغْلَابِ يَخْتَصُّ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى مُخَالَفِ لِمَعْنَى فَعَلَ الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ ، وَلَا ضَرُورَةَ مَلْجَأَةٍ إِلَى هَذَا النِّقْلِ ، لِالْفِظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ ؛ أَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ لَا يَدْعَى أَحَدٌ أَنْ قُلْتُ وَبَعْتُ تَغْيِيرًا عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا الْفِظَ فَلِأَنَّ الْفَرْضَ قِيَامَ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا وَآوَى وَالْآخَرُ يَأْتِي ، وَيَحْصُلُ هَذَا بِضَمِّ فَاءِ قَالَ وَكَسْرِ فَاءِ بَاعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بَعْدَ إِخْلَاقِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ بِهِمَا وَسُقُوطِ أَلْفِهِمَا لِلْسَّاكِنَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْتَكَبَ ضَمُّ الْعَيْنِ وَكَسْرُهَا ثُمَّ تَقِلُّ الْحَرَكَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ . وَأَيْشِ الْمَحْذُورُ فِي ذَلِكَ ^(١) ؟ وَكَيْفَ نَخَالَفُ أَصْلًا لَنَا مَقْرَرًا ؟ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ وَآوَى فِي الْفِعْلِ هِيَ عَيْنٌ تَحْرُكُ بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ مِنَ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا فَانْهَبَتْهَا قَابُ الْفَاءِ ، فَقَوَّلْتُ بِالْفَتْحِ يَجِبُ قَابُ وَآوَهُ الْفَاءُ ، وَكَذَا لَوْ حَوَّلْتُ الْفَتْحَةَ ضَمَّةً ، وَكَذَا بَيَّعْتُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، وَأَيُّ دَارِعٍ لَنَا إِلَى إِخْلَاقِ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ بِقَوْلِ وَبَيَّعَ الَّذِينَ هُمَا أَصْلًا قَالَ وَبَاعَ ؟ وَهَلْ هِيَ فِي الْفَاعِلِيَّةِ إِلَّا كَالظُّوَاهِرِ فِي نَحْوِ « قَالَ زَيْدٌ » ، وَ« بَاعَ عَمْرُو » ؟ فَالْوَجْهُ إِخْلَاقُ هَذِهِ الضَّمَائِرِ بِقَالَ وَبَاعَ مَقْلُوبِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْفَاءُ ؛ فَنَقُولُ : تَحْرُكَتْ الْوَاوُ فِي قَوْلِ وَطَوَّلُ وَخَوَّفُ وَالْيَاءُ فِي بَيَّعَ وَهَيَّبَ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهُمَا فَقَلْبَتَا الْفَاءُ ؛ وَإِنَّمَا لَمْ تَقْلَبِ الْيَاءُ فِي هَيْبُ لَمَّا تَقَدَّمَ ؛ فَصَارَ الْجَمِيعُ قَالَ وَطَالَ وَخَافَ وَبَاعَ وَهَابَ ، فَلَمْ يُمْكِنَ مَعَ بَقَاءِ الْأَلْفِ التَّنْبِيهِ عَلَى بِنْيَةِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَأَنَّ أَصْلَهَا فَعَلَ أَوْ فَعُلَ أَوْ فَعِلَ لِأَنَّ الْأَلْفَ يَجِبُ انْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا ، فَلَمَّا اتَّصَلَتْ الضَّمَائِرُ الْمَرْفُوعَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ بِهَا وَجِبَ تَسْكِينُ الْاَلَامِ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ فِي جَمِيعِهَا لِلْسَّاكِنَيْنِ ، فَزَالَ مَا كَانَ مَانِعًا مِنَ التَّنْبِيهِ

على الوزن - أى الألف - فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبَقَى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بتثنية الحركة التي كانت في الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه في فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوْلَ وَبَيْعَ ، لأن حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية في فَعِلَ وَفَعَلَ فقط ؛ فقالوا في فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَيْبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواو والياء لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا في فَعَلَ نحو طال فهو طويل : طَلْتُ ، والضمة لبيان البنية لالبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يجيء في هذا الباب أجوف يأتى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواو في الضم كما سَوَّوْا بينهما في فَعَلَ نحو خِفْتُ وهَيْبْتُ ، إلا هيؤ ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياءه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية في بابي فَعَلَ وفَعُلْ ولم يكن مثل ذلك في فَعَلَ ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواو والياء والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خَلَّ نَفْعَهُ^(١) ؛ فاجتلبوا ضمة في قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا الكسرة في باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل في الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليهما وإن كانت فتحة رعاية لبنيّة الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن في مثله المحافظة على البنية في المفتوح العين ، كما أمكن في مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قَالَ وْبَاعَ ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل في أمثال الميداني ولا في كتب اللغة ، والذي في اللسان : « والخل والخز : الخير والشر ، وفي المثل ما فلان بخل ولا خمر : أى لا خير فيه ولا شر عنده » اه

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلاً ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأَقِيمُ وَتُقِيمُ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله (١) يَطْوِجُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمُقَامُ وَالْمَقِيمُ وَالْمَعُونُ ، ومن اليائى قولهم يَهَابُ وَيَبَاعُ وَأَقِيلَ وَيُقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمُقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها لما لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى باليائى ثم الحركة المنقولة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفاً ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فكأنهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تَحَرَّكَ بفتحة العين ؛ فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ما أمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجىء فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضاً فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضاً) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واوياً ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائياً ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بايضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيَّوْ يَهَيُّوْ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبِيْعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يَقِيْمُ ، وَيَطِيْحُ عند الخليل — قلبت ياء ؛ لتعسر النطق بها ساكنة بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر فى نحو يَقُوْلُ وَيَبِيْعُ نقلًا إلى ما قبلهما للاستتقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضًا فالضمة والكسرة لا تستقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَبِيٍّ وَذَلُوٍّ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستقل فى الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً
قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولو لم يعتد بالحركة الإعرابية فى باب الإعلال لم يُعَلَّ نحو قاضٍ وَعَصَا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس الاستتقال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعًا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الإعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا وإنما فُرِقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى نحو مَقُوْلٌ وَمَبِيْعٌ ؛ لأن الأصل فى هذا لإعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

(١) انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء)

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو ذَلُّوْا وَظَلُّوْا لم يسكن الواو والياء فيهما مع
تطرفهما ، ثم حلت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته
لفظا بالحركات والسكنات ، كما في مَقَامٌ وَمَعِيْشَةٌ وَمُصِيبَةٌ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ
الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ،
لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأجرى مجرى الفعل من وجه ، وجعل
مخالفاً له من آخر : فالأول بإسكان عينه ، والثاني بالفرق بين واويه ويائيه ،
مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن تقول : حُدِّفَتْ ضَمَةُ الْعَيْنِ فِي
مَقْوُولٍ وَمُتَّبِعٍ إِبْتِغَاءَ الْفِعْلِ فِي إِسْكَانِ الْعَيْنِ ، وَضُمْتُ الْفَاءَ فِي الْوَاوِ وَكَسَرْتُ فِي
الْيَائِ كَمَا قَلْنَا فِي قَوْلِكَ وَبَعْتُ دَلَالَةَ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَائِ

قال : « وَأَفْعَلٌ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، نَحْوُ أَجَسْتُهُ ، وَالتَّعْرِيزِ نَحْوُ أَبَعْتُهُ ،
وَلِصِّيُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغْدَا الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَلِوُجُودِهِ عَلَى
صِفَةٍ نَحْوُ أَحَدْتُهُ وَأَخْلَتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ »

أقول : أعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم
تسكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً ، فاذا قيل مثلاً :
إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن
الباء في (كنى بالله) و « من » في (مامن إليه) زائدتان لما لم تقيداً فائدة زائدة
في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فكذا لا بد في الهمزة في
« أقالني » من التأكيذ والمبالغة

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان
على البديل ، كالمهمزة في أفعل تقييد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشيء كذا ،
وكذا فَعَلَ وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظُرْفٍ :
أظُرَفَ ، وفي نصرٍ : أنصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأَخْفَشِ في قياسِ أَظَنَّ وَأَحْسَبَ
وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لا تقول : نصَرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا
استعماله في المعنى المعين^(١) ، فكما أن انقَطَ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى
شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه ، وتقول : فزع وأفرعته ، وخاف
وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بتثنية
العين) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك بيني الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يجيء الشيء على فعلت (بتثنية العين)
فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ،
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ؛ كما تقول : فزعته
وأفرعته ، وتقول : ملح (بضم العين) وملحته ، وسمعتنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفرعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي
فيهما) ، ولا يستكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه
وقال ابن هشام في المعنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر) : « الحق أن
دخولها (يريد همزة التعدية) قياسي في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسي فيه
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي » اه ملخصاً

وقال في المعنى أيضاً (في المبحث نفسه) : « النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي
المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين ، وقيل : قياسي في الأولين » اه ملخصاً
فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبني على أفعلته للتعدية من الفعل
القاصر من غير أن يتكر عليك ذلك ، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضاً (في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في
مباحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت
لا يشركه في ذلك « أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل
قلت : كسرتها وقطعته ومزقته ، وما يبدلك على ذلك قولهم : عطلت البعير وإبل معطلة

السمع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أذْهَبَ بمعنى
أزال الذهب أو عَرَّضَ للذهاب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجبىء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثى ، وقد تجبىء مما لم
يأت منه ذلك ، كأَلْجِمَ وَأَسْحَمَ وَجَلَّدَ وَقَرَّدَ وَأَسْتَحْجَرَ الْمَكَانَ وَأَسْتَنَوَقَ^(١)
الجل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوظ ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات فى جسده ،
اه ؛ فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) فى معنى التكاثر بين يديك
متى أردت استعمالها من أى فعل ساغ لك ذلك . ومثل ذلك كثير فى عباراته وعبارات
غيره من العلماء

والذى نراه أنه إذا كثرت ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ فى معنى من هذه
المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبنى على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا
المعنى الذى كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) أَلْجِمَ - بِالْجِيمِ - تقول : أَلْجِمَ الرَّجُلُ فَرَسَهُ ، إِذَا وَضَعَ فِي فَمِهِ اللَّحْمَ ، وَلَمْ
يَأْتِ مِنْهُ ثَلَاثِي ، وَوَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ المَطْبُوعَةِ « أَلْحَمَ » بِالْحَاءِ المَهْمَلَةِ ، وَهُوَ
تَضْعِيفٌ ، فَإِنَّ هَذِهِ المَادَّةَ قَدْ جَاءَ مِنْهَا الثَّلَاثِيُّ وَالمَزِيدُ فِيهِ ، تقول : لَحِمَ الرَّجُلُ يَلْحِمُ -
مِنْ بَابِ كَرَمٍ ، وَفِيهِ لُغَةٌ مِنْ بَابِ فَرَحٍ عَنِ اللُّحْيَانِيِّ - إِذَا كَثُرَ لَحْمُ بَدَنِهِ ، وَإِذَا
أَكَلَ اللَّحْمَ كَثِيرًا ، وَتَقُولُ : أَلْحَمَ الرَّجُلُ ، إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّحْمُ ، وَتَقُولُ : أَلْحَمَ
الرَّجُلُ القَوْمَ ، إِذَا أَطْعَمَهُمُ اللَّحْمَ . وَأَسْحَمَ - بِالسَّيْنِ المَهْمَلَةِ - تقول : أَسْحَمَتِ السَّمَاءُ ؛
إِذَا صَبَتْ مَاءَهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ صَاحِبًا القَامُوسِ وَاللِّسَانِ فَعَلًا ثَلَاثِيًا مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ ؛
وَلَكِنْ ذَكَرَ المَصْدَرُ كَفَرَحٍ وَكسَعَالٍ وَكحَمْرَةٍ ؛ وَوَقَعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ المَطْبُوعَةِ
« أَشْحَمَ » بِالشَّيْنِ المَعْجَمَةِ - وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ مِنْ هَذِهِ
المَادَّةِ الثَّلَاثِيُّ وَالمَزِيدُ فِيهِ ، تقول : شَحِمَ الرَّجُلُ القَوْمَ - مِنْ بَابِ فَح -
وَأَشْحَمَهُمْ ، إِذَا أَطْعَمَهُمُ الشَّحْمَ . وَجَلَّدَ - بِتَضْعِيفِ اللَّامِ - تقول : جَلَّدَ
الْجَزُورَ ، إِذَا نَزَعَ جِلْدَهُ ، وَلا يُقَالُ : سَبَخَ ، إِلا فِي الشَّاةِ ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ
فَعْلٌ ثَلَاثِيٌّ بِغَيْرِ هَذَا المَعْنَى ، تقول : جَلَّدَتْهُ ، إِذَا أَصَبَتْ جِلْدَهُ ، كَمَا تقول : رَأَسَتْهُ
وَبَطَّنَتْهُ وَعَانَتْهُ وَيَدَاهُ ، إِذَا أَصَابَ رِيسَهُ وَبَطْنَهُ وَعَيْنَهُ وَيَدَهُ ، وَقَرَّدَ - بِتَضْعِيفِ الرَّاءِ
تقول : قَرَّدَ الرَّجُلُ بَعِيرَهُ ، إِذَا أزال قَرَادَهُ (وَهُوَ كغَرَابٍ : دَوِيْبَةٌ تَعْبَسُ الإِبِلَ)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أفعال تعدية ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للآزم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان ، فعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أى : الجعل والتصيير - كأذْهَبْتَهُ ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادي ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أخفرت زيدا النهر : أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة الجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل : لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

معنى
التعدية
وأثرها

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ، واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استنوق الجمل (يقصد أنه لا يتقبل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل » إنما تعتل باعتبار أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق واستنيس ونحوهما دون فعل بسيط لازيادة فيه صححت الياء والواو ، لسكون ما قبلهما » اه . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون فى حديث أو صفة شىء ثم يخلطه بغيره وينقل إليه ، وأصله أن طريقة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طريقة : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتلنه لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :-

وَإِنِّي لَا مَضَى إِلَيْهِمْ عِنْدَ احْتِضَارِهِ
بِنَاحٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مَكْدُمِ

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلان فقط :
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يحىء الثلاثى متعديا ولازما فى معنى واحد ، نحو فَتَنَ الرَّجُلُ : أى صار
مُفْتَنًا ، وَفْتَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ : أى أدخلت فيه
الحزن ، ثم تقول : أفنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل فَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين للمتعديين ،
فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبته وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتْهُ
جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككَحَلْتُهُ وَدَهَنْتُهُ : أى جعلت فيه كحلا
ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شىء واحد ؛ لأنَّ مَنْ أدخلت فيه الحزن
فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى
فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثانى

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فى سَرْعٍ وَبُطْؤٍ ؛ ليس الهمة فيهما للنقل ، بل الثلاثى
والزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرْعٌ وَبُطْؤٌ أبلغ ؛ لأنهما
كأنهما غريزة كصغر وكبّر

ولوقال المصنف مكان قوله « الغالب فى أفعل أن يكون للتعدية » : « الغالب
أن يَجْمَلَ الشىء ذا أصله » لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً ،
نحو أَخْفَى قَدْرَهُ : أى جعلها ذات ^(١) خفياً وهو الأَبْزَارُ ، وأجدها : أى جعله
ذا جَدَى ^(٢) ، وأذهبه : أى جعله ذا ذَهَبٍ

وقديحىء أفعل لجعل الشىء نَفْسَ أَصْلِهِ إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ
الشىء : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا ^(٣)

-
- (١) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه . والأبزار : التوابل
كالفلفل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم
(٢) الجدى - بفتح أوله مقصورا - والجدوى : العطية
(٣) الهدية : اسم ما أتخفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الأبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعْرَضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أقتلته : أى عرضته لأن يكون مقتولا قَتِلَ أولا ، وأبعتُ الفرس : أى عرضته للبيع ؛ وكذا أسقيته : أى جعلت له ماء وسقياً شرباً أو لم يشرب ، وسقيته : أى جعلته يشرب ، وأقبرته : أى جعلت له قبرا قبرا أولا

قوله « ولصيورته ذا كذا » أى : لصيورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو ألحم زيد : أى صار ذالحم ، وأطفلتُ : أى صارت ذات طفل ، وأعسر وأيسر وأقل : أى صار ذا عسرٍ وَيَسْرٍ وقلة ، وأغدَّ البعير : أى صار ^(١) ذا غدَّة ، وأزأب : أى صار ذا ريبة ، وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أجرب الرجلُ : أى صار ذا إبل ذات جرب ، وأقطف : أى صار صاحب خيل تقطف ^(٢) وأخبث : أى صار ذا أصحاب خبثاء ، وألام : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فاذا صار له لؤم قيل : هو لؤم ، ويجوز أن يكون من الأول : أى صار صاحب لوم ، وذلك بأن يلام ، كأحصد الزرع : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بأن يحصد ، فيكون أفعل بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثي ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أجرب : أى صار ذا جرب ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أحصد الزرع ، ومنه أكب : أى صار يكب وقولهم « أكب مطاوع كبه » ندريس ^(٣) ؛ لأن القياس كون أفعل لتمدية فعل لا لمطاوعته

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم في جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل

(٢) تقول : قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفاً وقطوفاً (كنصر وخروج) أسامت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف - بفتح التاف -

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يَحْصِيءُ أَفْعَلٌ بِمَعْنَى حَانَ وَقَدْ يُسْتَحَقُّ فِيهِ فَاعِلٌ أَفْعَلٌ أَنْ يُوقَعَ عَلَيْهِ أَصْلُ الْفِعْلِ ، كَأَحْصَدَ ، كَأَيُّ حَانَ أَنْ يُحْصَدَ ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجهه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيري ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدریس (أى : تدریب وتمرین) أنه غیر موافق على قصة المطاوعة بدلیل أنه جعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الرخشري رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشاف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعل مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا جملة كتاب سيويه ، وإنما أكب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل في الكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع « اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الحفاجي هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير البيضاوي فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الأفعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرمت ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزقتها ، وأمرت الناقة (دوت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعده ، كقولك باعدته فتباعد ، فالتباعد معنى حصل من المباعدة ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافعية ، ومباينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفي شرح الكشاف للشرىف : الاتمار : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

بجينة نخصاده ، ونحوه أَجَدَّ النَّخْلُ وَأَقَطَعَ^(١) ويجوز أن يكون أَلَامَ مثله :
أى حان أن يَلَامَ

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت
المشتق منه أفعال ، نحو أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَسْفَرُ وَأَشْهَرَ : أى دخل فى الصباح والمساء
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعال ، نحو أَشْمَلْنَا
وَأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَدْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح^(٢) قال سيبويه :
ومنه أذنف ، أى : حصل فى وقت الدَّفْنِ^(٣) ، ومنه الدخول فى المكان الذى
هو أصله ، والوصول إليه ، كأَكْدَى : أى وصل إلى الكُدْيَةِ^(٤) وَأَنْجَدَ
وَأَجْبَلَ : أى وصل إلى نَجْدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو
أصله ، كأَعَشَرَ وَأَتَسَعَ وَأَلْفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،
وذا الجنوب ، وذا الكُدْيَةِ ، وذا الجبل ، وذا العشرة
قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعال على صفة ، وهى كونه

(١) أَجَدَّ النَّخْلُ : حان له أن يجد : أى يقطع تمره . وأقطع النخل أيضا :
حان قطاعه

(٢) أَشْمَلْنَا : دخلنا فى وقت ربح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب)
وَأَجْنَبْنَا : دخلنا فى وقت ربح الجنوب (وهى التى تقابل ربح الشمال) ، وَأَصْبَيْنَا :
دخلنا فى وقت ربح الصبا (وهى ربح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار)
وَأَدْبَرْنَا : دخلنا فى وقت ربح الدبور (وهى ربح تهب من ناحية المغرب
تقابل الصبا)

(٣) الدنف — بفتحين — : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا

(٤) الكدبية — بضم فسكون — : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض

حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أكدى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أ كَرُمْتَ فَارْبُطُ : أى وجدت فرساً كريماً ،
وَأَسْمَنْتَ : أى وجدت سمينا ، وَأَبْخَلْتُهُ : أى وجدته بخيلا ، أو كونه مفعولا
لأصل الفعل ، نحو أَمَحَدْتُهُ : أى وجدته محموداً ، وأما قولهم « أَخَفَمْتُكَ : أى وجدتكَ
مفحماً » فكأنَّ أَفْعَلَ فِيهِ مَنْقُولٌ مِنْ نَفْسِ أَفْعَلَ ، كَقَوْلِكَ فِي التَّعَجُّبِ :
مَا أَعْطَاكَ لِلدَّانِيَةِ ، وَيُقَالُ : أَخَفَمْتُ الرَّجُلَ : أَي أَسَكَّتُهُ ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدَى كَرَبَ
لُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودِ السُّلَمِيِّ — وَقَدْ سَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ — : اللَّهُ دَرَكٌ يَابِي سَلِيمٍ ،
سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أُجِبْنَاكُمْ ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَخَفَمْنَاكُمْ :
أَي مَا وَجَدْنَاكُمْ مُخْلَاءً وَجُبْنَاءً وَمُفْجَمِينَ (١)

قوله « ولللب » أى : يبحى لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه ، نحو
أشكيتته : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فَعَلَ » نحو قَلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَنْتُهُ . وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة
من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أفعل بمعنى الدعاء ، نحو أَسَقَيْتُهُ : أى دعوت له بالسُّقْيَا ، قال
ذو الرمة : —

١٢ — وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لَمِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأخفمته بمعنى أسكته ، قال : وبيحى أخفمته
بمعنى صادفته مفحماً ، تقول : هجوته فأخفمته : أى صادفته مفحماً ، قال : ولا يجوز في
هذا هاجيته ، لأن المهاجاة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفحماً لم يكن منه هجاء
فاذا قلت : فما أخفمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز ، كقول عمرو بن معد يكرب :
« وهاجيناكم فما أخفمناكم » : أى فما أسكتناكم عن الجواب » اه كلام ابن برى
وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجده
ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ (١)
والأكثر في باب الدعاء فَعَلٌ ، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ : أى قال : جدعه الله ،
وعقره (٢) ، وَأَفْعَلٌ داخل عليه في هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل ، كما ذكرنا
وقد يجيء أَفْعَلٌ لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة
كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجيء مطاوع فَعَلٌ ،
كفطرتَه فَأَفْطَرَ وَبَشَرْتُهُ فَأَبْشَرُ ، وهو قليل

قال : « وَفَعَلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نَحْوُ غَاغَتُ وَقَطَعْتُ وَجَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ
وَمَوَّتَ الْمَالُ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَّخْتُهُ ، وَمِنْهُ فَسَقْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ جَلَدْتُهُ
وَقَرَّدْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ زَلْتُهُ وَزَيْلْتُهُ »

معاني
فعل
بالتضخيف

أقول : الأغلب في فَعَلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن
الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَحْتَهَا ، وأغلقت
الباب مرة ، ولا تقول : غَلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول :
ذَبَحْتُ الغنم ، وغَلَقْتُ الأبواب ، وقولك : جَرَّخْتُهُ : أى أكثرت جراحاته ، وأما
جَرَّخْتُهُ — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول :
وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منعها عن السير . والربيع : الدار حيث كانت ، وأما
المربع (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أَدْعُو
له بقولى : سقاك الله ، أو بقولى : سقيا لك ، وأبته - بفتح الهمزة أو ضمها - أخبره بما
تنطوى عليه نفسه وتسره ، والمداعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذى يلعب فيه الصبيان
(٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد
ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمهم ، ثم اتسع في
العقر حتى استعمل في القتل والملاك

١٣ — مازلتُ أُفْتَحُ أَبُوَابَا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى آتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَّارٍ (١)
 أى : أفتَحَها وأغلقَها ، وموتَ المسال : أى وقع الموتان في الايل فكثرت
 فيها (٢) الموت ، وجوَّلتُ وطوَّفتُ : أى أكرتُ الجولان والطواف ، قيل :
 ولذلك سُمي الكتاب العزيز تنزيلا ؛ لأنه لم يُنزلْ جملةً واحدة ، بل سورة
 سورة وآية آية ، وليس نصافيه ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (لولا نُزِّلَ عليه القرآن
 جملةً واحدةً) وقوله : (إن نشأ نُزِّلَ عليهم من السماء آيةً)
 ثم إن التكثير يكون في التعدى كما في غلَّقَ وقَطَّعَ ، وقد يكون في اللزوم
 كما في جوَّلَ وطوَّفتَ وموتَ

قوله « وللتعدية نحو فرَّحتَه » معنى التعدية في هذا الباب كما في باب أفعال
 على ما شرحنا ، والأولى أيضا ههنا أن يقال في مقام التعدية : [هو] بمعنى جعل
 الشيء ذا أصله ، ليعم نحو فَحَّى القِدْرَ : أى جعلها ذات فحًا ، وشَسَّعَ النعلَ (٣) ، وهذا
 لا يتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولا على أفعل كحدَّثَ وخَبَّرَ ، كما مر في أفعال القلوب

(١) المراد بأبي عمرو في البيت هو أبو عمرو بن العلاء ، قال أبو عبيد البكري
 في شرح أمالي القالي : « إن أبا عمرو بن العلاء كان هاربا من الحجاج مستترا ، لحاء
 الفرزدق يزوره في تلك الحالة ، فكان كلما يفتح له باب يغلق بعد دخوله ، إلى أن
 وصل إليه ، فأنشدته آياتا منها هذا البيت ، والشاهد فيه كما قال الأعمى الشنمري
 دخول أفعلت على فعلت - بتشديد العين - في إفادة التكثير ، ولكن الذى يؤخذ
 من كلام المؤلف أن الشاهد في البيت دخول فعلت - بالتخفيف - وأفعلت ، على
 فعلت - بالتشديد -

(٢) عبارة المؤلف يفهم منها أن الموتان غير الموت ، وبالرجوع إلى كتب اللغة
 كاللسان والقاموس والمصباح وغيرها يعلم أنهما بمعنى واحد
 (٣) شسع نعله - بتضعيف العين - جعل لها شسعا - ومثله شسعا - بالتخفيف
 من باب منع - وكذا أشسعا ، والشسغ - بكسر فسكون وبكسرتين - يقال النعل ،
 وهو أحد سيورها ، وهو الذى يدخل بين الاصبع الوسطى والى تليها

قوله « ومنه فسَّقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يجيئ فعلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسَّقته : أى نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ؛ وكذا كَفَّرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التمعية ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جَدَّعْتُهُ وَعَقَّرْتُهُ : أى قلت له جَدَّعاً لك ، وَعَقَّراً لك ، أو الدعاء له ، نحو سَقَّيْتُهُ : أى قلت له سَقِيّاً لك قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قَرَّذْتُ الْهَمِيرَ : أى أزلت قُرَّاده ، وجَدَّدْتُهُ : أى أزلت جِلْدَهُ بالسَّلْحِ

قوله « وبمعنى فعل » نحو زَيَّلْتُهُ : أى زِلْتُهُ أزيله زَيْلاً : أى فَرَّقْتُهُ ، وهو أجوف ^(١) يَأْنِي ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قَلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره الزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد اليا - مفتوحة ؛ كالبيطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشيء يزله زَيْلاً ، وأزاله إزالة وإزالا ، وزيله قزيل ، كل ذلك فرقه فتفرق ، وفى التزليل العزيز (فزيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره تزَيْلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اهـ وقول المؤلف « أجوف يَأْنِي » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فإنه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكروه عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ؛ كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذابيان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اهـ

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَرَّقَ : أى أورق : أى صار ذا وَرَقٍ ،
وَقَيَّحَ الجُرْحَ : أى صار ذا قَيْحٍ (١)

وقد يجىء بمعنى صَيْرُورَةٍ فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ المَكَانُ :
أى صار رَوْضًا ، وَعَجَّزَتِ المَرْأَةُ ، وَثَبَّتَتْ ، وَعَوَّنتْ : أى صارت عَجُوزًا وَثَبَّتًا
وَعَوَّانًا (٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبجان الذى ضَوًّا
الأضواء ، وَكَوَّفَ الكُوفَةَ ، وَبَصَّرَ البُصْرَةَ » أى : جعلها أضواءً
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شَيْءٍ فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى
الهجرة (٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَلَسَ (٤) : أى فعل
فى الوقتين شيئًا

(١) القَيْحُ : المدة الخالصة التى لا يتخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنها ، وهى التى
بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والحيل : التى تنجت بعد بطنها البكر ،
ويشهد للأول قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لا تعلم
العوان الخفرة » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت
تحسن التناجى بالخمار . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا
الأولى بكرا

(٣) الهجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهجرة
(٤) الغلس - بفتحين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوَّفَ : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَّرَ وَغَوَّرَ : أى مشى إلى المفازة والغور^(١) وقد يجىء لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِيءُ الْعَكْسُ ضَمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ تَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ مُتَعَدِّيًا [نَحْوُ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّيُّ إِلَى وَاحِدٍ مُفَايِرٌ لِلْمَفَاعِلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَادَبْتُهُ الثُّوبَ ، بِخِلَافِ شَأَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

مما
فاعل

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين : أى الشئين ، وذلك أنك أسندت في « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشئ فيقع على الأشخاص والمعاني

قوله « متعلقا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب في مثالنا متعلق بالأمر الآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ الْمَشَارَكَةِ الَّتِي تَضْمَنُهَا ، فَانْتَصَبَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مُشَارِكٌ — بفتح الراء — في الضرب لأنه مضروب ، والمشاركُ مفعول ، كما انتصب في « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لأنه مجعول

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاولا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شئ وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرك حقيقته . وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم

وَيَسْمُجُ جملة حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « نسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر المشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يبنى عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدى إلى واحد غير مشارك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارمت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بل في قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما في قولك « كارمت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر في « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو في بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ما ذكر في الكافية ، ومن ثم قال في الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعني المشاركة ، وفي جملة حالا من المضاف إليه — أعني الضمير المجرور في قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر في باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جملة حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحا

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه في قوله « أصله » ؛ لأن المضاف ليس عاملا في المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه في صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجيء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد معاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غير المشارك فى هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد فى الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضاربتُ زيدا » فان المشارك فى الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شىء واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فان مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — فى باب فاعل قد يكون هو الذى أوقع أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و« كارمته » فى اللانم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و« سائرته فى البرية » فى اللانم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كاشفتك العطاءات » وقولك : عاودته ، وراجعتة .

قوله « بمعنى فَعَلَ » أى : يكون للتكثير كَفَعَلَ ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ »
أى : كثرت أضعافه كضعفته ، و « نَاعَمَهُ اللهُ » كنعمته : أى كثر نعمته (١)

بفتح النون .

قوله « بمعنى فَعَلَ » كسافرت بمعنى (٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر
ولا بد في « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولتُهُ الشَّيْءَ » أى :
نلتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرىء (إن الله يدفع) و(ويدافع)
وقد ينحىء بمعنى جَعَلَ الشَّيْءَ ذا أصله كَأَفْعَلَ وَفَعَلَ ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ »
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جعله ذا صَعَرَ (٣)
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبتُ فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة
وأكثر ما يحىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمِشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،
وَمِنْ شَمِّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَتُ وَتَغَافَلْتُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعِ فَاعِلٍ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ . »

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفة

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثي من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما في
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سفرت أسفرت (من باب طلب وضرب)
سفوراً : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اهـ .
لكن قال المجدى فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :
ذوو سفر ، لضد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اهـ

(٣) الصعر - بفتح الحين - : ميل - بفتح الحين - فى الوجه ، وقيل : فى الخند خاصة ،
وربما كان خلقة فى الانسان ، يقال : صعر خده وصاعره ؛ إذا أماله من الكبر ،
قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحاً)

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبلُ « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخطيطاً ومجمجةً^(١) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لالفظيان ، ومعنى « ضَارَبَ زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يجيء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن للمضاربة تعلقا بعمرو صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تَضَارَبَ زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لاشتراك أمرين ، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمرا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معاً فالحق أن يجيء بيباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشتراكنا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي^(٢) وهو أن فاعل

(١) المجمجة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجمج الرجل في خبره : لم يبينه

(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ،

ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ (أى قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل اُشْتَرِكَ فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأكثر ، نحو : ضاربتك ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو ^(١) سَاهَمْتُ : أى قارعتك وسَايَفْتُه ، وساجلتك ، وتَقَارَعْنَا ، وتَسَايَلْنَا ^(٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فَاعَلَ وَتَفَاعَلَ في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعدا ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فَاعَلَ هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تَفَاعَلَ ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لَمْ يَجِدْ مُسَافِهًا ، فإنه رضي الله عنه سمي المقابل له في السفاهة مُسَافِهًا وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ، وتقول : إن شمتني فما أشاتمك ، ونحو ذلك ؛ فلا فرق من حيث الغرض والمقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفي التنزيل : (فساهم فكان من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) » اه
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستق ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضرته العزب مثلا للمفاخرة ، فإذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجالات : أى سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين ؛ فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفرداتُ إحداهما مفردات الأخرى
معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني
القوم ولم يجيء من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو
ذلك ، والمقصود من الكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه
في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركاه فيه ، والمقصود من شاركه
وتشاركاه شيء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثانى

قوله « ومن ثم نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل فى الصريح وظاهر اللفظ
مسندا إلى الأمرين المشتركين فى أصل الفعل بخلاف فاعلَ فإنه لاسناده فى اللفظ
إلى أحد الأمرين فقط وَنُصِبَ الآخِرَ نَصْبَ لفظِ شَارَكَ لمفعوله ، فإن كان فاعلَ
متعديا إلى اثنين نحو « نازعتك الحديث » كان تفاعلَ متعديا إلى ثانيهما فقط ،
ويرتفع الأول داخلا فى الفاعلية ، نحو « تنازعنا الحديث » و « تنازع زيد وعمرو
الحديث » وإن كان فاعلَ متعديا إلى واحد نحو « ضاربتك » لم يتعد تفاعل إلى
شيء لدخول الأول فى جملة الفاعل ، نحو « تضاربنا » و « تضارب زيد وعمرو »
قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ،
كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعها ، أى : نقص هذا القدرَ
من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول
واحد منه

قوله « وليدل على أن الفاعل أظهر الخ » معنى « تَعَاوَلْتُ » أظهرت من
نفسى العفلة التى هى أصل تعاقلت ، فتعاقل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه
وَتَرَى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلا ، وأما تَعَعَلَ فى معنى التكلف
نحو : تَحَلَّمْ وَتَمَرَّأْ^(١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والآناء . وتمرأ : تكلف المروءة ، وهى

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « وبمعنى فَعَلَ » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعل » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظن ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا ، نحو : عَلَّمَتْهُ الفقه فتعلمه : أى قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كَسَّرْتُهُ فانكسر : أى تأثر بالكسر ، فلا يقال في «تنازع زيد وعمرو الحديث» ، إنه مطاوع «نازع زيد عمر الحديث» ولا في «تضارب زيد وعمرو» إنه مطاوع «ضارب زيد عمرا» لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بعدته ، فتباعد : أى بعد ، وإنما قيل لثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المنفعل به الذي صار فاعلا ، نحو « باعدت زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سمووا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفاعل للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضا

كإل الرجولية ، وقال الأحنف : المروءة العفة والحرفة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل في السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً . ويقال : تمرأ أيضاً ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرأ بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيويوه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي :-

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ
وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حلما » اهـ

بذلك ، كقول على رضى الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ » (١) وقولهم :
« بمعنى أفعَلَ نحو تَخَطَأُ بمعنى اخطأ » مما لا جدوى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب
بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطوَّل
الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر
الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهد ، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد (٢)

قال : « وَتَفَعَّلَ لِمِطَاوَعَةِ فَعَلٍ نَحْوُ كَسْرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكَلُّفِ
نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَاللِّاتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأْتَمَّ وَتَحَرَّجَ ،
وَالْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهَلَّةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ ، وَمِنْهُ تَفَهَّمْ ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ،
نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

معاني
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعل للتكثير نحو قَطَعْتُهُ
فَتَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيْسْتُهُ وَزُرْتُهُ وَتَمَّتْهُ : أى نسبته إلى قَيْسٍ وَزَارٍ وَتَمِيمٍ
فَتَقَيَّسَ وَتَزَرَ وَتَمَّمَ ، أو للتعدية نحو عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ والأغلب فى مطاوعة فَعَلَّ
الذى للتكثير (٣) هو الثلاثى الذى هو أصل فَعَلَّ ، نحو عَلَّمْتُهُ فَعَلَّمَ ، وَفَرَّحْتُهُ
فَفَرَّحَ ؛ قوله : « وللتكاف » هو من القسم الأول : أى مطاوع فَعَلَّ الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا فى العى والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته . قال فى اللسان : « عى بالأمر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعى وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجى ، وهو عى (مثل حى) وعى (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اه

(٢) قال فى اللسان : « وتعهد الشيء وتعاهده واعتده : تفقده وأحدث العهد به . . . ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شيء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفى التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اه

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعدية » بدليل التمثيل الذى مثل به

للنسبة تقديرًا ، وإن لم يثبت^(١) استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَعْتُهُ وَحَمَمْتَهُ : أى
نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَشَجَعَّ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما
وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعٌ فَعَلَّ الذى هو لجمع الشيء ذا أصله ، إذا
كان أصله اسمًا لامصدرًا ، « فَرَدَّى الثوبَ » مطاوعٌ « رَدَّيْتُهُ الثوبَ » : أى
جعلته زارداً ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجرَ » : أى صار ذا وسادة هى الحجر مطاوعٌ
« وَسَدْتَهُ الحجرَ » فهو مطاوعٌ فَعَلَّ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان
لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى
هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعٌ فَعَلَّ الذى للسلب تقديراً ، وإن لم يثبت
استعماله^(١) كأنه قيل : ائْتَمْتُ وَحَرَّجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحَرْجِ والإئْتَمُّ وأزلتها
عنه كَقَرَّدْتُهُ ، فَتَأَمَّ وَتَحَرَّجَ : أى تجنب الإئْتَمَّ والحَرْج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهَلَّةٍ مطاوعٌ فَعَلَّ الذى للتكثير ، نحو
جَرَّعْتِكَ المَاءَ فَتَجَرَّعْتَهُ : أى كَثُرَتْ لَكَ جَرَّعُ المَاءِ^(٢) فَتَقَبَّلَتْ ذَلِكَ التكثير
وَفَوَّقْتَهُ اللَّسَانَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسَبْتُهُ المَرْقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرَتْ لَهُ فَيَقُّهُ وهو

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً
مطرداً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى
المعنى المعين الخ » فانك تجد بين السكلامين تضارباً ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا
فى المسألة (انظر ص ١٨٤)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمبتكاره ، قال تعالى : (يتجرعه
ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب
قليلاً قليلاً » اه ، فكانه من الأضداد ، والحديث ههنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيْقَةِ (١) : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءَهُ (٢)
قوله « ومنه تَفَهَّمَ » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مُهَلَّةٍ ليس
بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَجَرُّعِ والتَّحَسُّى ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْهُ ،
وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تَفَهَّمَ للتكلف فى
الفَهْمِ كالتَّسْمَعِ والتبصر

قوله « وبمعنى استفعل » تَفَعَّلَ يَكُونُ بِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ فى معنيين مختصين باستفعل :
أحدهما الطلب ، نحو تَنَجَّرَتْهُ : أى استنجزته : أى طلبت نَجَازَهُ : أى حضوره
والوفاء به ، والآخر الاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَفْظَمْتُهُ وتَعْظَمْتُهُ :
أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وتَكَبَّرَ : أى اعتقد فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك
بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فىهما منقلبة عن الواو ،
لسكونها إثر كسرة ، يقال : فاقت الناقة تفوق فواقاً (كغراب) وريقة (كديمة) ،
والريقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار ،
وأفويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع
فيق على أفواق ، فيكون مثل شيعه وشيع وأشباع » . والفواق (كسحاب وغراب) :
ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوقت الفصيل : أى سقيته اللبن
فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اه . وبين هذا وبين كلام
المؤلف بعد فتأمله ، فان عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً
بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا
زيد المرق : شربه شيئاً بعد شيء ، كتحساه واحتساه ، وأحسيته أنا وحسيته ،
واسم ما يحسسى الحسية (كالغنية) والحساء (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو
كدو ، والحسوة (بالضم) : الشيء القليل منه » اه . ومثله فى اللسان . وأنت ترى
أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شيء ، وتحساه شربه شيئاً بعد شيء ، فن
أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تَفَعَّلَ معنى صيرورة الشيء ذا أصله كَتَأَهَّلَ وَتَأَلَّمَ وَتَأَكَّلَ
 وَتَأَسَّفَ وَتَأَصَّلَ وَتَفَكَّكَ وَتَأَلَّبَ : أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكل : أى صار
 مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وَذَا فَكَّكَ^(١) وَذَا أَلَّبَ^(٢) فيكون مطاوع
 فَعَّلَ الذى هو لجمع الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى أَلْبَتُهُ فتألب وأصلته فتأصل ،
 وإما تقديرًا كما فى تأهل ؛ إذ لم يستعمل أَهَّلَ بمعنى جعل ذا أهل
 وقد يحىء تَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة
 أو تقديرًا ، نحو تَزَبَّبَ العذب ، وتَأَجَّلَ الوحش^(٣) وَتَسَكَّلَ : أى صار إكليلاً^(٤) :
 أى محيطًا

(١) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج
 المنكب استرخاء وضعفًا ، وهو أفك المنكب .
 (٢) الألب : مصدر ألب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا توه من كل جانب .
 والألب أيضا الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ؛ قال حسان بن
 ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : -

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَاوَزِ
 (٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظباء ،
 وتأجلت البهائم : صارت آجالًا ؛ قال لبيد بن ربيعة العامرى :-

وَالْعَيْنُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطْلَامِهَا عُوْدًا تَأَجَّلُ بِالْقَضَاءِ بِهَا مُهًا
 (٤) الأكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصابة مزينة بالجواهر ،
 وهو التاج أيضا ، ولما كان التاج والعصابة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى
 كل ما أحاط بشيء إكليلا على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ،
 من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلا ، ومن ذلك قولهم روضة مكلاة :
 أى محفوفة بالنور ، وغمام مكلل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فتقول : تسكل
 النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلا ، أى محيطا . ولم نعر على الفعل المطاوع
 (بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لا يحتاج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل تأجل الوحش
 وتسكل للمطاوع (بكسر الواو) تقديرا

قال : « وَانْفَعَلَ لِأَزِمٍ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [مُطَاوِعَ أَفْعَلَ نَحْوُ] أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَفَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَمِنْ سَمِّ قَيْلٍ أَنْعَدَمَ خَطَأً »

معاني
انفعل

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازما ، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلَاجًا : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فأنعلم ، ولا فهِمْتُهُ فأنفهم ، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن وضع لمطاوعة فَعَلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو قَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلَمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛ لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالحسوس ، وليس مطاوعة انفعل لِفَعَلَ مطردةً فى كل ماهو علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل طردته فذهب

وقد يجىء مطاوعاً لَفَعَلَ نَحْوُ أَرْجَحْتُهُ فأنرجح ، وهو قليل ، وأما أَسْفَقَ فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب : أى رَدَدْتُهُ لَأَنَّ سَفَقْتُ وَأَسْفَقْتُ بمعنى

قال : « وَانْفَعَلَ لِلْمُطَاوِعَةِ غَالِبًا نَحْوُ عَمَمْتُهُ فَأَعْمَمَ ، وَلِلْإِنْفِئَادِ نَحْوُ اسْتَمَوَى وَالتَّفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَالتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني
انفعل

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَانْفَعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ ، وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ

قلت : فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جازمجيبته لها فى غيرالعلاج ، نحو عَمَمْتُهُ فَأَعْمَمَ وَلَا تَقُولُ فَأَنْعَمَ (١)

ويكثر إغناء انْفَعَلَ عن انْفَعَلَ فى مطاوعة ما فإثؤه لام أورا أو واو أونون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : انعم وانعم . قال سيبويه « وهى عربية »

أو ميم ، نحو لَأَمْتُ الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأم ، وكذا رميت به فارتى ، ولا تقول أَرَمَى ، ووصلته فأتصل ، لا انوصل ، ونفيتها فانتفى لا أُنْتَفَى ، وجاء امتحى وأَمْحَى ^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها ، ونون افعل علامة المطاوعة فكره طَمَسُهَا ، وأما تاء افتمل في نحو ادَّكروا طَلَّب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون افعل صارت كأنها ليست بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاِتِّخَاذِ » أى : لاِتِّخَاذِك الشئِ أَصْلُهُ ، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا ، نحو اشْتَوَيْتُ اللحم : أى اتَّخَذْتَهُ شِوَاءً ، وَأَطْبَحَ الشئِ : أى جعله طبيخا ، واختبز ^(٢) الخبز : أى جعله خُبْزًا ، والظاهر أنه لاِتِّخَاذِك الشئِ : أصله لنفسك ، فاشتوى اللَّحْمَ : أى عمله شِوَاهُ لِنَفْسِهِ ، وامْتَطَاهُ : أى جعله لنفسه مطية ، وكذا اغْتَدَى وَأَرْتَشَى ^(٣) وَاعْتَادَ

قوله « وللتفاعل » نحو اعْتَوْرُوا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ، ولهذا لم يُعَلَّ بِه لكونه بمعنى ما لا يعل

(١) الذى فى جميع النسخ « اتمحى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس واللسان « امحى » بابدال النون ميمًا وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل فيه اتمحى ، وامتحى لغة رديئة » اه

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عالجته حتى جعله خبزًا ، ولعله أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غدوا وغذاه بالتضعيف فاغتنى وتغذى » اه وهو ظاهر فى أن اغتنى مطاوع غذا وليس للاِتِّخَاذِ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعر على نحو قولك اغتنى الشئ ، حتى يصير معناه اتَّخَذَهُ غِذَاءً . وفى اللسان أيضا : « رشاه يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اه وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتِّخَاذِ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتِّخَاذِ نحو اعتاد الشئ جعله عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،
فمعنى كَسَبَ أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الاصابة بأن زاول
أسبابها ؛ فهذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أو لآفانه
لايضيع (وعليها ما اكتسبت) أى : لاتؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالغت فيه
من المعاصى ، وغير سبويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يحىء افتعل لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو ازْجَلْ اَلْخُطْبَةَ ، ونحوه

قال « وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا : إِذَا صَرِيحًا نَحْوُ اسْتَكْتَبْتَهُ ، أَوْ تَقْدِيرًا
نَحْوُ اسْتَخْرَجْتَهُ ، وَلِلتَّحْوِيلِ نَحْوُ اسْتَجْرَ الطَّيْنُ ، وَ * إِنَّ الْبِغَاثَ بِأَرْضِنَا
يَسْتَنْسِرُ * وَقَدْ يَحْيَى بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ »

لهما
استفعل

أقول : قوله « أو تقديرا نحو استخرجته » تقول : استخرجت التوتد ، ولا يمكن
هنا طلب فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراج
والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجته لادليل فيه على
أنك أخرجته بمره واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت
زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى عَجَّاتُ (١) فكأنه طلب العجلة من
نفسه ؛ ومن مجاز الطلب قولهم : اسْتَرْفَعَ الخَوَانُ ، وَاسْتَرَمَّ البناء ، وَاسْتَرْقَعَ
الثَّوْبُ (٢)

(١) تقول : عجلت عجلا - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت
إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .
ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى
كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسور العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .

(٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أولم يوضع ،

ويكون للتحويل إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجراً حقيقة ، أو مجازاً : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإِنَّ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(١) أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعافُ الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، ولا بد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة

ويجىء أيضاً كثيراً للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه الكرم ، واسْتَسَمَنْتَهُ : أى عددته ذا سَمْنٍ ، واستعظمته : أى عددته ذا عَظْمَةٍ

ويكون أيضاً للاتخاذ كما ذكرنا فى افتعل ، نحو اسْتَلَّامٌ^(٢)

والمائدة : ما يكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعده بالنتطين والاصلاح . واسترفع الثوب : حان له أن يرفع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الحينونة تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وهو هنا الرفع والرم والرفع) صارت كأنها طلبت ذلك

(١) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان « يضرب مثلاً للثيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا » . والبغاث : اسم حنس واحده بغائة وهو ضرب من الطير أبيض بطىء الطيران صغير دوين الرخمة ، ويستنسر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، بصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغثان (كرخفان)

(٢) اللامة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضنة ومغفر يسمى لامة ، ويقال : استلام الرجل ، إذا لبس اللامة ،

وقد يجيء لعمان آخر غير مضبوطة

وأما أفعَلَ فالأغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم^(١) وأفعال في اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في اللازم ، وأما أفعَوْ عَلَ فللمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعشَوْ شَبَّتِ الأَرْضُ : أى صارت ذات عُشْبٍ^(٢) كثير ، وكذا اغدَوْ دَنَ^(٣) النبات ، وقد يكون متعديا ، نحو اعروَوْ رَيْتُ الفرس^(٤) و أفعُولَ بناءً مُرتجِلٍ ليس منقولاً من فعل^(٥) ثلاثي ، وقد يكون متعديا كاعلَوْ طَ : أى علا ، ولازما كاجلَوْ ذَ واخروَطَ : أى أسرع^(٦) وكذا افعلى مرتجِل ، نحو

معاني
باقى
الصيغ

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تَلَامَ - بتضعيف الهمزة - أيضاً

- (١) المراد باللازم في هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
(٢) العشب : هو السكلاء ما دام رطبا ، واحدته عشبة (كغرفة) وقال أبو حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
(٣) يقال : اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد السواد ناعم .
(٤) اعرووى الفرس : صار عربيا ، واعرووى الرجل الفرس : ركه عربيا ، فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال : —

يَظَلُّ بِمَوْمَاتٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَجِيشًا ، وَيَعْرَوِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

- (٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولاً عن فعل ثلاثي مشترك معه في أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعانٍ آخر .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوز واخروط جميعاً

اغْرُنْدَى ^(١) ، وقد يجرىء اَفْعَوْعَلَ كذلك ، نحو اذْ لَوْلى : أى استتر ^(٢) ،
وكذا اَفْعَلَّ وَاَفْعَلَّ يَجِيئَانِ مَرْتَجِلَيْنِ ، نحو اَقْطَرَ وَاَقْطَارَ : أى أخذ في الجفاف
وجميع الأبواب المذكورة يجرىء متعديا ولازما ، إلا اِنْفَعَلَ وَاَفْعَلَ وَاَقْعَلَ
واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هى الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ،
وقد يجرىء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه

قال : « وَلِلرَّبَّاعِيِّ الْمُجْرَدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَجٌ ، وَلِلْمَرْبِيعِ
فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجُ ، وَاحْرَنْجِمُ ، وَاقْشَعْرُ ، وَهِيَ لَازِمَةٌ »
مجرد
الرباعى
ومزيده

أقول : دَرَجٌ : أى خضع ، وَقَمَلٌ يَجِيءُ لَازِمًا وَمَتَعِدِيًا ، وَتَفَعَّلَ مَطَاوِعَ فِعْلٍ
المتعدى كَتَفَعَّلَ لَفَعَّلَ ، نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجُ ، وَاحْرَنْجِمُ فِي الرَّبَّاعِيِّ كَأَفْعَلَ
فِي الثَّلَاثِي ، وَاقْشَعْرٌ وَاطْمَأَنَّ مِنَ الْقَشْعَرِيَّةِ وَالطَّمَأْنِينَةِ ، كَأَحْمَرٌ فِي الثَّلَاثِي ،
وَأَفْعَلَّ الْمَلْحَقَ بِاحْرَنْجِمٍ كَأَفْعَسَسَ غَيْرَ مُتَعَدٍ مِثْلَ الْمَلْحَقِ بِهِ ، وَكَذَا تَجَوَّرَبَ
وَتَشَيْطَنَ الْمَلْحَقَانِ بِتَدَحْرَجٍ ، وَكَذَا احْرَنْبَى الْمَلْحَقُ بِاحْرَنْجِمٍ ، وَقَدْ جَاءَ مُتَعِدِيًا
فِي قَوْلِهِ : —

١٣ — إِنِّي أَرَى النَّعَّاسَ يَفْرُ نَدِيْنِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسِرُّ نَدِيْنِي ^(٣)

(١) تقول اغرنداه واغرندى عليه ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وإذا
غلبه ، وقد وقع في بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا في كتب اللغة
(٢) هذا الذى ذكره المؤلف في اذلولى أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سيبويه
رحمه الله ، فادتها الأصلية على هذا (ذلى) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعفت
العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذل ل) ، وأن
الأصل فيه ذل يذل ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذلل تذيلا ، ثم استقل
ثلاثة الأمثال قلبوا الثالثياء ، كما قلبوا في نحو تظنى وتقضى وربى ، وأصلها تظنن
وتقضى وربى ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعول أيضا ، ولكن
على غير الوجه الأول .

(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكانه محذوف الجار : أى يفرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط
واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُجْرَدًا
عَلَى فَعَلٍ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَ
حَلْقٍ غَيْرِ أَلْفٍ ؛ وَشَدَّ أَبُو يَأْنِي ، وَأَمَّا قَلِي يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ ^(١) وَرَكَنَ

المضارع
وأبوابه

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى :-

قَدْ جَعَلَ التُّعَاسُ يَفْرَنْدِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِي

ويفرندى ويسرندى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تحريكه ،
فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله
ابن جنى صحيحاً لاشدوذ فيه ، وقسم افعلنى إلى متعد ولازم ، قال : « افعلت على ضربين
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز (و ذكر البيت) ، وغير المتعدى نحو
قولم : احرنى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري
فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماء يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه .
يرضاه) . وحكى سيويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال : وهو نادر ، وله نظائر
حكاها ، شهبوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أقلوه
(كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوت البر والبسر
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه ملخصاً . وقوله
« وله نظائر » منها أبى يأنى ، وغشى يعشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شهبوا
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين
فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقضاء ما أشبه حرف الحلق إياها ، وسيأتى بيان
ما ذكره المؤلف

يَرْكُنُ مِنَ التَّدَاخُلِ^(١) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجْوَفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ،
وَالكَسْرَ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَاحَ
يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ شَاذٌ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ^(٢) ، وَلَمْ يَضْمُوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً
وركناً (كفههم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهي ركن يركن (كفتح
يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهي ركن يركن (بالكسر في الماضي والضم
في المضارع) ، واختلاف في تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : قبل : هما شاذتان ،
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل يفضل ؛ وحضر يحضر ، ونعم ينعم ،
وقيل في اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اهـ ملخصاً
من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا في هذه الكلمة (١٥ ص ٨١) ونزيدك هنا أن من العرب
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف في الكل) ، ومنهم من قال :
طوحه وتبه (بالتضعيف أيضاً) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،
وعلى الثاني هما من الأجوف اليائي ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائي
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى
فهما محل خلاف في التخريج بين العلماء : فقال سيويه : هما من باب فعل يفعل
(بالكسر فيهما) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون
في بنات الواو ، كراهية الالتباس بينات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر في بنات
الياء ، كراهية الالتباس بينات الواو ؛ فأصل طاح وتاه وطوح وتوه (كفرح)
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه
(كيضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
إثر كسرة ، وقال غير سيويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجِدُ ضَعِيفٌ ، وَزَمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَمُدُّهُ (١)
وَجَاءَ الْكَسْرُ فِي يَشُدُّهُ وَيَعْلُدُّهُ (٢) وَيَنْمُهُ وَيَبْتُهُ ، وَزَمُوهُ فِي حَبِّهِ يَحِبُّهُ
وَهُوَ قَلِيلٌ (٣) »

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المد يجيء متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الجبل أمداه ، والبسط نحو قوله تعالى : (والأرض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى : (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله تعالى : (ويمددهم في ظغيانهم يعمهون) ، ويجيء لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع به ، وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حيثنذ شاذ

(٢) العلل (بفتحتين) والعل بالادغام: الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب الأول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم من باب نصر وضرب : أما يجيء المتعدى كنصر ، ويجيء اللازم كضرب فهو القياسي ، وأما العكس فهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمته أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في الشعر نحو قول عنتره : -

وَأَقْدَمَ نَزَلَتْ ، فَلَا تَطُنِّي غَيْرَهُ ، مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع النهشلي في قوله : -

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمَرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فَعَلَ يفعل - بفتح العين فيهما -
 فرع على فَعَلَ يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرها في المضارع - ، وذلك لأنهم
 لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق
 معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على
 قياس مضارع فعل بالفتح
 ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم
 أنه لا مقتضى له غيرها ؛ إذ لو كان ثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على
 ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان
 كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا
 الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَيَقَعُ يَقَعُ ؛ لأنه تمهد لهم أن الواو
 لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكوا أن كل فتح في عين مضارع
 فعل المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة
 فقالوا : قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض
 النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به
 من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألسان الناس حتى يُطرح الآخر

فَأَقْسِمُ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقٌ

قال الجوهري : « وجه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في
 المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن
 ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول
 المؤلف ولزموه في حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهري شذذه بعدم مجيء الضم فيه ،
 ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى
 الضم - لم يرد عليه شيء

ويقبح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استُعمِلَ معاً ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعَرَشَ يَعْرِشُ ، ونَفَرَ يَنْفِرُ ، وشَتَمَ يَشْتُمُ ، وتَسَلَّ يَتَسَلَّلُ ، وَعَلَفَ يَعْلِفُ ، وَفَسَقَ يَفْسُقُ ، وَحَسَدَ يَحْسُدُ وَيَلْمِزُ ، وَيَعْتَلُ ، وَيَطْمُثُ ، وَيَقْتَرُ ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ ، مما يكثر ، والكسر في ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَيَعْتَبُ (١) ، وغير ذلك مما لا يحصي ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائين وفي المثال الياي (٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أو لا — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيها ، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقُّب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل ، ومعنبا أيضا إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال بالياي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً بباب ضرب ؛ على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال الياي منه

المتحرك التيس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الْغَزْوُ — باسكان الزاي والواو — وبين قولك الْغَزُ — بحذف الواو وضم الزاي — وكذا قولك الرَّحْمِيُّ — باسكان الميم والياء — وَالرَّيْمُ — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الخلق سافلة في الخلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتححة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضاً فالألف من حروف الخلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الخلق بلا فصل إن كانت عينا الفتححة الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتححة قبل الخلق إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الخلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً : إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون [مَيْتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتححة تكون بعد العين التي بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الخلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بصَرْبَةٍ لِأَرْبٍ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء بَرَأً يَبْرؤُ (١) ، وَهَنَأُ يَهْنِي ، وغير ذلك ، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو برأ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداهما من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما برأ الله الخلق (أى خلقهم) فلم يأت إلا من باب جعل . قال الأزهرى : « ولم نجد فيما لامه همزة فعلت أفعال (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا في هذا الحرف (يريد برأ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ ،

مطرده ، فلذلك لا تفتح عين مضارع فُعل يفعل — بضم العين — نحو وَضُوْ (١) يَوْضُوْ، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول ، نحو أَبْرَأُ يُبْرِئُ (٢) ، وَاسْتَبْرَأُ يَسْتَبْرِئُ (٣) ، وَأُبْرِئُ وَاسْتَبْرِئُ ، وذلك لكرهتهم حَرَمَ قَاعِدَةَ مُهَمَّدَةَ ، وَإِنَّمَا جاز في مضارع فَعَلْ لَأنه لم يلزم هذا المضارع ضمُّ أَوْ كسر ، بل كان يجيء تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يُسْتَنْكَرَ أيضاً أن يجيء شيء منه يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء في مضارع فَعِلْ — بالكسر — مع يفعل — بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجيء ، جَوَّزُوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ، وذلك في حرفين وَسِعَ يَسِعُ (٤) وَوَطِئُ يَطِئُ ، دون وَرِعَ يَرِيعُ وَوَلِهَ يَلِيهِ وَوَهَلَ يَهْلُ وَوَعَرَ يَعْرِ وَوَجَرَ يَجِرُ (٥) ، وإِنَّمَا

وهنأت الأبل أهئوها ، إذا طليتها بالهناء - وهو ضرب من القطران - ، وقد جاء فيه يهنئها ويهنؤها (من بابي ضرب ونفع) ، وجاء هنأني الطعام يهنئني ويهنؤني (من بابي ضرب ونفع أيضا) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

(١) تقول وضو يوضو وضاءة ، إذا صار وضيتا ، والوضاءة : الحسن والنظافة

(٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً (بالتضعيف) ، إذا خلصته

(٣) الاستبراء : الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضاً :

ألا يطأ الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) :

وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل

بكسر العين في الماضي والمضارع ، وإِنَّمَا فتحها في المضارع حرف الحلق ، والدليل

على أن أصلها الكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبتت

الواو وصحت أو قلبت ألفا على لغة من يقول يا جل . وتقول : وطئ الشيء يطؤه

وطئاً ، إذا داسه ، قال سيديويه : « أما وطئ يطاء فثقل ورم يرم ولكنهم فتحوا

يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اه

(٥) الورع : التخرج والتقى ، وقد ورع يروع ويورع (كيضرب ويفتح) ورعا

لم يغير في ماضى فَعَلَّ يَفْعَلُ ، نحو وَضُوْ يَوْضُوْ ؛ لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع فَعَلَّ ؛ فان الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قَبْلَ ؛ فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين يَسَعَ وَيَطَأُ فلا يلتبس بالأصلية في نحو يَحْمَدُ وَيَرْهَبُ ، وإن كان فتح عين مضارع فَعَلَّ - بكسرها - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين فَعَلَّ المكسور العين إلى الفتح نحو سَمَّ ؛ لأن يَفْعَلُ في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، وفَعَلَّ المضموم العين لا يجيء مضارعه مفتوحها ، فاضى يَفْعَلُ المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرد فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في أُبْرَىء وَيَسْتَبْرَىء ، وأيضا كان يلتبس بفَعَلَّ يَفْعَلُ المفتوح الماضى المغير مضارعه

لحرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاها المؤلف . والوغر : الحقد والغیظ ، والذي فى القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاها المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحر ويوحر (بكسر العين فى الماضى وفتحها وكسرها فى المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين فى هذه الكلمة .

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ، من ضَرَبَ يَضْرِبُ
 وَضَبَرَ يَضْبُرُ وَنَسَمَ^(١) يَنْسِمُ وَحَمَلَ يَحْمَلُ ، لا تُعَيِّرُ كسر العين إلى الضم الذي هو من
 مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شَجَبَ
 يَشْجُبُ وَجَنَّ يَجُنُّ وَمَشَقَّ^(٢) يَمْشُقُّ ، لا تُحَوِّلُ ضم العين إلى الكسر الذي
 هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضم والكسرة ، على ما تقدم ،
 لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما في
 الارتفاع عن الحلق ، فكان الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف
 السُّنْفِلَةِ — أى : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيما ونسمانا : هبت ضعيفة ،
 ونسم البعير بخفه : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير
 (٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من
 بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذي ذكره المؤلف هنا
 يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق
 أيضا ، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين
 فيما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سببه أن الفتحة جزء من الألف
 التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو
 بعده بلا فصل ، فان اطراد العلة يقتضى ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو
 لامه من مخرج الواو والياء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذي تكون عينه
 أو لامه من مخرج الياء والجيم والشين ، فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول :
 يجن يمجن - كنصر - مجونا ومجانة ومجنا (بالضم) ، إذا كان لا يبالى قولاً أو فعلاً
 وتقول : شجبت يشجب - كقعد - شجوبا ، وشجبت يشجب - كفروح - شجبا
 (بفتحتين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شجبه الله يشجبه - كنصره - أى : أهلكه
 والمشق : السرعة في الطعن والضرب والأكل ، وفي الكتابة مدحروفا ، وفعله
 حن باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فعل يفعل المفتوح عيهما لا يجيء بكون العين ألفا ، نحو : قال يقال ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رعى يرعى ، لأن الألف لا يكون فى موضع عين يفعل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يهاب ويرضى ، فإذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!؟

« وشذ أبى يابى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقيه ، وليس بشىء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيويه : « ولا نعلم إلا هذا ^(١) الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ الخراج ^(٢) أُجِبِي ،

(١) لملك تقول : كيف يذكر عن سيويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولامها ألف وليست عينها حرفا من حروف الحلق إلا أبى يابى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه البابة ، فنقول لك : إنه لاتنافية ، لأن سيويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يابى وخرجه ، ولم يحتج لسائر الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلماذا أمسك عن الاحتجاج له . انظر الكتاب (ج ٢ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يبدل كلام سيويه على أنه ذهب فى أبى يابى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيهه ما الهزمة فيه أولى بما الهزمة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيده : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فأبى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كنسى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يابى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَاذَا مُمُهُ فَتَأْبِيَهُ مَاءَ رَوَالِهِ وَنَصِيحِي حَوْلِيَهُ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجيء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يابى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جبي » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُوهُ هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَحِكْيَ سِيدِيُوهُ أَيضاً قَلَى يَقْلَى ؛ وَالْمَشْهُورُ يَقْلَى بِالْكَسْرِ ، وَحِكْيَ هُوَ وَأَبُو عَبِيدَةَ عَضَضْتَ تَعَضُّ ، وَالْمَشْهُورُ عَضِضْتَ بِالْكَسْرِ ، وَحِكْيَ غَيْرُ سِيدِيُوهُ رَكَنٌ يَرْكَنُ وَزَكَنٌ يَزْكَنُ ، مِنْ الزَّكَانِ ^(١) ، وَزَكَنَ بِالْكَسْرِ أَشْهُرٌ ، وَحِكْيَ أَيضاً غَسَا اللَّيْلُ - أَى : أَنْظَمَ - يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَنَا ^(٢) يَعْشَى ، وَسَلَا يَسَلَا ، وَقَنْطَ يَقَنْطُ ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَسَا وَشَجَا وَعَنَا وَسَلَا طَائِبَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :-

* بِنْتُ عَلَى الْكَرَمِ ^(٣) *

من باب سعى ورمى ، ولم يذكر « يجبو » في الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان مجيء الواوى من باب رمى شاذاً كما أن مجيئه فيهما من باب سعى شاذ ، وقال في اللسان : « جبا الخراج يجباه ويجبيه : جمعه ، وجباه يجباه مما جاء نادراً مثل أنى يأنى ، وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه يجبوه أيضاً ، فيجبوه غير معروف في كتب اللغة التي بين أيدينا وإن كان هو القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيده في التخصيص (ج ١٤ ص ٢١١) :

« وقد حكى أبو زيد في كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن - بفتحين - العلم أو الظن أو التفرس ، ولم يحك في القاموس

فعله إلا من باب فرح

(٢) عشى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأنى ، والأخيرة نادرة ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث في غنى الليل أيضاً . وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورمى ، ولم يذكره كسعى ، وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، قد حكوه متعدياً كدعا ولازماً كفرح ولم يذكره كسعى ؛ فإن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل وأن يكون على لغة طى .

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتامه :

لأنه جاء عني وَعَمِي وَيَعْسَى وَيَغْسَى وَشَجِي وَيَشْجِي وَسَلِي وَيَسْلِي وأما قَلِي
يَقْلِي فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلِي يَقْلِي
— كتعب يتعب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم
يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها ،
نحو بَقِي في بَقِي ، وَدُعِي في دُعِي ، وَنَاصِيَة في نَاصِيَة ^(١) وأما زَكَنَ يَزُكُنُ
بالزاي إن ثبت فساد ، وكذا ما قرأ الحسن : (وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ) بفتح اللام ،
وَرَكَنَ يَرُكُنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن رَكَنَ يَرُكُنُ —
بالفتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم
رَكَنَ بالكسر يَرُكُنُ بالفتح ، فركب من اللغتين رَكَنَ يَرُكُنُ بفتحهما ،
وكذا قال الأخص في قَنَطَ يَقْنَطُ لأن قَنَطَ يَقْنَطُ كيتعد ويجلس مشهوران ،
وحكى قَنَطَ يَقْنَطُ كتعب يتعب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما
ذكر حرصا على بيان كون الفعل واويا ، لا يائيا ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يقولُ
ويغزِوُ ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لمامر من أن بيان البنية عندهم أهم من
الفرق بين الواوي واليائي ، فكان يلتبس إذن الواوي باليائي في الماضي والمضارع
ولهذا بعينه التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائين ، إذ لو قالوا في باعَ ورَمَى :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضُّ طَأْدُ نَفُوسًا بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

وهو بيت لرجل من بني القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبل »
نرمى بها رميا شديدا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، والحضيض : الجبل
أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء
والسادة .

(١) الناصية : شعر مقدم الرأس

يُدْعَى وَيَرْمَى لوجب قلب الياءين واوا لبيان البنية؛ فكان يلتبس بالواوى الياءى
في الماضى والمضارع

فان قلت : أليس الضمة في قُلْتُ والواو في غَزَوْتُ وَغَزَوَا والكسرة في بَعَثُ
والياء في رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفْرَقان في الماضى بين الواوى والياءى ؟؟

قلت : ذلك في حال التركيب ، ونحن نريد الفرق بينهما حال الافراد

فان قلت : أليس يَلْتَبَسَان في الماضى والمضارع في خَافَ يَخَافُ من الخوف
وهَابَ يَهَابُ من الهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى من الشقاوة وَرَوَى يَرَوَى ؟؟

قلت : بلى ، ولكنهم لم يَضُمُوا في واوى هذا الباب ولم يكسروا في يائيهِ ؛
لأن فَعَلَ المكسور العين اطرد في الأغلب فتَحُّ عَيْن مضارعه ، ولم ينكسر إلا
في لغات قليلة كما يجيء ، فلم يقلبه حرفُ العلة عن حاله ، بخلاف فَعَلَ بالفتح فان
مضارعه يجيء مضموم العين ومكسورها ، فأثر فيه حرفُ العلة بالزام عينه حركة
يناسبها ذلك الحرف ، وهذا كما تقدم من أن حرف الحلق لم يغير كسرة يَنْبِئُ
ويستنبئُ لما اطرد فيهما الكسر

فاما إن كان لام الأجوف اليائى أوعين الناقص اليائى حقيقيا ، نحو شاء يشاء
وشاخ يشيخ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فلم يلزم كسر عين المضارع فيه كما لزم
في الصحيح كما رأيت ، وكذا إن كان عينُ الناقص الواوى حلقيا نحو شَأى
يَشَأى — أى : سبق — وَرَعَا يَرَعُو^(١) لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم
في الصحيح على ما رأيت ، وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح
العين للحلقى ، كما ذكرنا ، مساوية للاحتراز من التباس الواوى بالياءى ، وما
عَرَفْتُ أجوفَ واويا حلقى اللام من [باب] قَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما ، بل الضمُّ في
عين المضارع لازم ، نحو نَاءَ يَنْوَهُ وَنَاحَ يَنْوُحُ

(١) رغا البعير والناقة يرغوا رغاء : صوت

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع ورعى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى واليائى في مواضى هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بَعْتُ للتنبية على الواو والياء ، ونحو دَعَوْتُ ودَعَوَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ ورَمَيْتَا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خَفَّتْ تَخَافُ وَهَبَتْ تَهَابُ وَشَقِيَ يَشْقَى وَرَوَى يَرْوَى وطاح يَطِيح عند الخليل ^(١) فإن أصله عنده طَوَّحَ يَطْوِجُ كحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضى هذه الأفعال فرق بين الواوى واليائى في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وَأَطْوَحُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهُ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وطَيَّحْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وَتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتبه ، فمن قال طَيَّحُ وَتَيَّهُ فطاح يطيح وتاه يتبه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحُ وَأَطْوَحُ مِنْكَ وَتَوَّهُ وَأَتَوَّهُ مِنْكَ فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله أَنْ يَتَيْنُ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين ^(٢) ، ولو كان طاح قَعَلَ واو يا كقَالَ

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطيح وتاه يتبه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ، يدللك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلنا ، ومن قال : طيحت وتيحت ، فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما فى فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) ففرزوا من أن يكثر هذا

لوجب أن يقال : طُحَّتْ - بضم الطاء - وَيَتَّوَّحُ ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع مُهَتْ
وَيَتَّوَّهُ ، وقال المصنف « من قال طَوَّحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء
على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب
فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها

وفي بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من
المصنف ، وإنما وهم من الحقه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطُوحُ ،
فيكون أخذُه من طَاحَ يَطُوحُ الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح الياى المضارع
فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهري من يَطُوحُ ليس بمسموع^(١) ، ولو
ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركبا^(٢) ، بل كان طاح يطوح كقال يقول
وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشيء ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الباء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن
العرب من يقول : ما أتبهه وتبهت وطبحت ، وقال : آن يئين ؛ فهو فعل يفعل
(كحسب يحسب) من الألوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، ص ١١٥
من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهري فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالجميد وابن منظور والرازي
على أن الجوهري وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة
العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا يحوج له ؛
لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر والياى على باب ضرب كما هو القياس المطرد
فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن
فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن تأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال
طوح وتأخذ المضارع من الياى

طَاحَ كَقَالَ لَقِيلَ طُحَّتْ كَقَلَّتْ بضم الفاء ، ولم يُسمع ، والأولى أن لا تحمل
الكلمة على الشذوذ ما أمكن

قوله « ولم يضمُّوا في المثال » يعنى معتل الفاء الواوى واليائى ، فلم يقولوا
وَعَدَ يُوْعَدُ وَيَسَّرَ يَيْسُرُ ؛ لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المَفْتُوح العين على ما تقدم
إما الكسر أو الضم ، فتركوا الضم استتقالاتا لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمة ، إذ
فيه اجتماع التقلد ، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يُوَجَّلُ وياء يَيْئَسُ بقلبيهما
ألفا نحو يَأْجَلُ وَيَأْسُ ، وإن كان بعدها فتحة وهى أخف الحركات ، فكيف
إذا كانت بعدها ضمة ؟

فان قلت : أو ليس ما فرُّوا إليه أيضا ثقيلًا ، بدليل حذف واو [نحو]
يَعِدُ وجوبا وحذف ياء [نحو] يَيْسِرُ عند بعضهم ، كما يجىء في الإعلال ؟
قلت : بلى ، ولكن وَيَلُّ أهُونُ من ويالين

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بنوا
بعضه على يَفْعُلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا
ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمة تقتضى إذا لم يكن بد من التثقل أو أثقل منه أن تختار
التثقل على الأثقل ، ثم تخفف التثقل ، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَّرَ يَيْسُرُ ^(١) من اليُسْرِ ووسمَ يَوْسُمُ ؟
قلت : إنما بنوها على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعل المضموم العين مضارعٌ

(١) قد قالوا : يسر يسير فهو يسير ؛ إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا
أيضا : يسر يسير يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل يسر
من باب ضرب فهو ياسر ؛ إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسر يسر بحذف الياء
التي هي فاء الكلمة في هذا المعنى الأخير

إلا مضموم العين ، فكرهوا مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر فان قلت : فلما أجبوا في فعل المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون فى آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير فى طَالَ يَطُولُ وَسَرُّو يَسْرُو^(١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَّغَ يَلْغُ فالأصل^(٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسَعُ وَوَطِئَ يَطَأُ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الخلق ، وكذا وَدَعَ - أى ترك - يدع والماضى لا يستعمل إلا لضرورة^(٣) ، قال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة
(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا لضرورة » يخالفه قوله فى باب الاعلال : « ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل فى ثنولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا لضرورة » أنه يستعمل فى الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبى عتبة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء فى الحديث :

١٥ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي * غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ^(١)
وحمل يَدْرُ عَلَى يَدَعُ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ ^(٢) ، ولم يستعمل ماضيه لافي السعة
ولافي الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير في
النهاية : « أي عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ،
إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغوا عنه
بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو
شاذ في الاستعمال فصيح في القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن مجيء اسم الفاعل
ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْتٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاتُهُ وَسَاجِلُهُ
وما أنشده الفارسي في البصريات :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتَبَعَنَ فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ
وقد استشهد الجوهري على مجيء اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف
ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقِي
(١) هذا البيت من كلام أبي الأسود الدؤلي ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :
إنه لأنس بن زعيم الليثي ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لَا يَكُنْ بَرَقُكَ بَرَقًا خُلْبًا إِنَّ خَيْرَ الْبُرْقِ مَا الْعَيْثُ مَعَهُ
والشاهد فيه مجيء ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أبي كاهل اليشكري :
سَلُّ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ
وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يَدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَع
(٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذف الواو من يُوعَدُ مضارع أوَعَدَ مع أن الضمة أثقل
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما
وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيْئَسُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن
بعض العرب يُجْرِي الياء مجرى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَسِرَ يَسِرُ
وَيَيْسَ يَيْسُ بِحذفِ الياء ،
قوله « وَوَجَدَ يَجِدُ ضَعِيفٌ » هي لغة بني عامر ، قال لبيدُ بن ربيعة
العامريُّ : —

١٦ — لَوْ شِئْتُ قَدْ نَعَعَ الْفُؤَادُ بَشْرَبَةً
تَدَعُ الصَّوَادِيَّ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا (١)

تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب)
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا)
وقوله (ذرني والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكى عن بعضهم
من قوله : « لم أذر ورائي شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا
الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ
فيسأل عن علة حذف الواو ؛ إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن
سبب فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجاب بأنه حمل على يدع
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا مماثل
ما قال بعضهم في أنى يأتي : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن بري في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغاني في العباب لجرير ، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألقيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرَ قَبْلَكَ يَا أُمَامَ حَلِيلًا أَنَايَ بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلًا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببني عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف الفاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فيكون الضم شاذًا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بني عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال : أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (يفتح العين) فيقولون في وكل : يكل ، وفي ولد : يلد ، وفي وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه فقول النحويين ، قال السيرافي : « إن بني عامر يقولون ذلك في يجد من الموجدة والوجدان ، وهم في غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جنى في سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازي في المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لأنظير لها في باب المثال » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهي : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لتكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جنى في شرح تصنيف المازني : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفُؤَادُ بِشْرَةَ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت في يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ؛ لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتح عارض » اه

حذف الواو، ويجوز أن يكون ضمّه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمّة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَدَهُ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إِلا أحرفا جاءت على يَفْعِلُ أيضا ، حكى المبرد عَلَّهُ يَعْلَهُ وَهَرَّهُ يَهْرُهُ : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنْمُهُ ، وَبَتَّهُ يَبْتُهُ ، وَشَدَّهُ يَشُدُّهُ : وجاء في بعض اللغات : حَبَّهُ يَحْبُهُ ، ولم يجيء في مضارعه الضم

وما كان لازما فإنه يأتي على يَفْعِلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعِفُّ ، وَكَلَّ يَكِلُّ -
إلا ما شد من عَضَضْتَ تَعْضُّ عَلَى مَاذ كَرْنَا ، وَحَكَّى يُونَسُ أَنَّهُمْ قَالُوا : كَعَمْتَ -
أى : جَبَنْتَ - تَكَعَّ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا (١) وَتَكَعَّ بِالْكَسْرِ أَشْرَبُ ؛ فَن فَتَحَ
فَلأَجَلَ حَرْفِ الْحَلْقِ ، قَالَ سَيْبِيُّهُ : لَمَّا كَانَ الْعَيْنُ فِي الْأَغْلَبِ سَاكِنًا بِالْإِدْغَامِ
لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ حَرْفِ الْحَلْقِ كَمَا أَثَرُ فِي صَنَعَ يَصْنَعُ . وَمَنْ فَتَحَ فَلأَسْهَأَ قَدْ تَتَحَرَّكَ فِي
لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، نَحْوُ : لَمْ يَكْعَعْ وَفِي يَكْعَعْنَ اتِّفَاقًا كَيَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ
قَالَ : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ فَتَحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا ،
وَطَبَّيْءٌ يَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ
فَمِنْ الْبَدَاخِلِ »

مضارع
فعل
مكسور
العين

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين
لامن جهة حذف الفاء لأن العين على كلاهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى
الحذف ، فيكون قياسيا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لاعارضة ،
فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكها السيرافي في هذا البيت
لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادي في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكاها يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى :
إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس في مضارع فَعَلِ المكسور العين ^(١) فَتَحُّهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيَيْسَ يَيْسُ ، وَيَيْسَ يَيْسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد في مضارعها الفتح ، وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يُوَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَفِقَ يَفِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وجاءت كلمتان رُوى في مضارعهما الفتح ، وهما : وَرَى الزَّئِدَ يَرِي ، وَوَبِقَ يَبِيقُ ، وإنما بَنُوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحَرَ صدره من الغضب ، ووَغَرَ بمعناه ، يَجِرُ وَيَغِرُ ، وَيُوحِرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس في مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ يخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذي جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجىء فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى : ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس بئس (بالوحدة) يئس ويأس ، وتسعة من المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل هل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقي هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووقع عليه يعق : أى يجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطلع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومث ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

ويؤغراً أكثر، وجاء ورع يرع بالكسر على الأكثر، وجاء يورع، وجاء
وسع يسع ووطىء يبطأ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها
بمد حذف الواو فتح عين المضارع، وقالوا: جاء وهمت أ هم، والظاهر أن أهم
مضارع وهمت - بفتح العين - ومضارع وهمت بالكسر أو هم بالفتح، ويجوز
أن يكون وهمت أ هم - بكسرها - من التداخل، وجاء آن يئين من الأوان،
وطاح يطيح، وتاه يته، كما ذكرنا، وجاء وله يله، ويوله أكثر، قالوا: وجاء
وعم يعم، بمعنى نعم ينعم، ومنه عم صباحاً؛ وقيل: هو من أنعم بحذف النون تشبيهاً
بالواو، فقوله «أو كسرت إن كان مثلاً» أي: مثلاً واوياً، وليس الكسر بمطرد
في كل مثال واوياً أيضاً، فما كان ينبغي له هذا الاطلاق، بل ذلك محصور
فيما ذكرناه.

قوله «وطىء تقول في باب بقي يبقى» مضى شرحه

قوله «وأما فضل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل» المشهور فضل يفضل، كدخل
يدخل، وحكى ابن السكيت فضل يفضل، كحذر يحذر، ففضل يفضل يكون
مركباً منهما؛ وكذا نعم ينعم مركب من نعم ينعم كحذر يحذر وهو المشهور؛
ونعم ينعم كظرف يظرف، وحكى أبو زيد حصر يحضر؛ والمشهور حصر بالفتح
وجاء حرفان^(١) من المعتل: دمت تدوم وميت تموت - بكسر الدال والميم
في الماضي - والمشهور ضمهما كقالت تقول، وهما مركبان؛ إذ جاء دمت تدام وميت
تمات، كخفت تخاف، قال:-

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين، وهما: كدت تكود
وجدت تجود - بكسر أول الماضي فيهما - والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود
- مثل قال يقول - وكاد يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من
الأولى مع الماضي من الثانية

١٧ - بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي (١)
وحكى أبو عبيدة نكَلَ يَنْكُلُ ، وأنكره الأصمعي ، والمشهور (٢) نكَل
يَنْكُلُ ، كقتل يقتل ، وحكى نَجِدَ يَنْجِدُ (٣) : أى عرق ، وَنَجِدَ يَنْجِدُ
كحذر يحذر هو المشهور

قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعَلٍ ضُمَّتْ »

مضارع
فعل
مضموم
العين

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الجوهري في الصحاح ، وابن جنى في الخصائص (١ - ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا
بُنَيْتِي يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي
وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو منادى بحرف
نداء محذوف ، و « سيدة البنات » جعله بعضهم نعتا للمنادى ، وأجاز فيه الرفع
والنصب ، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف
و « عيشي » فعل دعاء ، و « تمانى » لغة في تموتين ، فقد جاء هذا الفعل من باب
نصر ، كقَالَ يَقُول ، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم ، كخاف
يخاف ، وقد قرئ في قوله تعالى (يا ليتني مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن متهم أو قتلتم
لألئ الله تمحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى ، وبكسرهما على أنه من اللغة
الثانية ، قال الصاغاني في العباب : « قد مات يموت ، ويمات أيضا ، وأكثر من
يتكلم بها طيبي ، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة
أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب ، ونصر ، وعلم ،
فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية ، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة
واحد منهما .

(٣) النجد - بفتحتين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما ، قال النابغة الذبياني :

يَظَلُّ مِنْ حَوْفِهِ الْمَلَّاحُ مُعْتَصِمًا بِالْحَيْزُرَانَةِ بَعْدَ الْأَيْنِ وَالنَّجْدِ

والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا يتكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهى كُذِّت بالضم تكاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِدَّتْ تَكَادُ كَحَفَّتْ تَحَافُ ، فإن كَانَ كُذِّتْ بالضم كَقُلَّتْ فهو شاذ^(١) أيضا ، لأن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

قال « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كَسِرَ مَا قَبِلَ الْآخِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلَ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُعَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً ،

مضارع
لا كثر
من
الثلاث

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبني للمجهول ، ونص فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذ ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحدا من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واويا ويائيا : أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول فى الماضى المسند للضمير : كدت - بكسر الكاف - على الأول - وضمها - على الثانى ، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيده كيذا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيذاوا كيديدا) ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيذا ، إذا خاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعاً لسيبويه كدت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجيه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مراراً

نَحْوَ أَحْمَرَ وَأَحْمَارًا فَيُدْعَمُ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفَعِلُ إِلَّا أَنَّهُ
رُفِضَ كَمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الهمزتين فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخَفَّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :
١٨ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

شَادَتْ ، وَالْأَمْرُ وَالْمَعْلُومُ وَالْمَفْعُولُ وَالْمَفْعُولُ التَّفْضِيلُ

تَقَدَّمَ

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،
ولم تقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقتنا له على سابق أواخر ، والاستشهاد به
في قوله يؤكرم حيث أبقى الهمزة ، فلم يندفها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجباً ؛ لعدم الهمزتين . قال سيبويه
(٢ ص ٣٣٠) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل (ويقصد
المضارع المبني للعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر حذف فيه لأن
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من
نفس الحرف لأنه زيادة لحقة زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل وأن له عوضاً إذا
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام الجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَّا يُؤْتَفِينُ *

وإنما هو من أئفيت ، وقالت ليلي الأخيلية :-

* كُرَاةُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَزَّنِبِ *

انتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الرئوس (أى : لاريش عليها)

و صدره : —

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّهُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى مجرد كسر ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجٌ يُدَحْرَجُ ، وَاَنْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، وَاَحْرَجْتُمْ يَحْرَجْتُمْ ، وإما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يُدَحْرَجُ [ويدخل] ويُقَاتِلُ ويُقَطَّعُ ، والتغيير مجرىء على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بد منها قوله « أولم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم^(١)

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقد مر فى شرح الكافية^(٢) فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضوع

(١) اسْحَنُكَ الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسْحَنُكَ الشعر فهو مسْحَنُكَ : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى بما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسْحَنُكَ يسْحَنُكَ وجلبب يجلبب واقعنسس يقعنسس ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الجلبب يماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فإن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والايصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغماً فيها » فحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغماً ليس بوجيه ؛ لأن حركة ما قبل الآخر قبل الادغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيستغفر أو تقديراً كيحمر إلا أن يكون نظراً إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح الكافية : « إنه قد يطرد فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الحجاز ، يُجوزون كسر حرف المضارعة كسر
سوى الياء في الثلاثى اللبنى للفاعل ، إذا كان الماضى على فعل بكسر العين ، فيقولون : حرف المضارعة
أنا إعلمَ ونحن نعلم وأنت تعلم ، وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف ،
نحو **يَجَلُّ** و**إِخَالُ** و**إِشْقَى** و**إِعْضُ** ، وبالكسرة فى همزة إخال وحده أكثر
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضى ، ولم
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله فى المضارع السكون ، ولم يكسر العين لثلاثى يلبس
يَفْعَلُ المفتوح بِيَفْعَلُ المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء
استنقلا ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو **يَجَلُّ** ، لاستنقالم الواوالتى بعد الياء المفتوحة
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو فى الياء أيضا
لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقرب
الواو ياء ، نحو **يَجَلُّ** ، وبعضهم يقلبه ألفا لأنه إذا كان القلب بلا علامة ظاهرة فإلى
الألف التى هى الأخرى أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب
إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفا لغة بعضهم فى كل مثال واوى ،
وهى قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة فى أبى ،
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبى
مفتوح العين ، فجرأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء ^(١) ، وأيضا فإن

ثبتت علته فى الأقل ، كحذفهم الواو فى تعدواعد ونعد ، لحذفهم لها فى يعد ، وكذا
حذفوا الهمزة فى يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها فى أكرم «
(١) « أبى » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة فى
مضارعه . إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذى يجوز كسره فى غيره
بهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرءوا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر
الياء من حروف المضارعة أيضا

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير **يَيْبَى** كـ**يَيْجَلْ**^(١) وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول **تَأْتِي** و**نَأْتِي** و**وَأْتِي** لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور ، ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طييء في فتحه ، ثم جُوز كسر حروف المضارعة دلالة على أصل **أَتِي**

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في **حَبَّ** فقالوا : **إِحِبُّ** **نِحِبُّ** **يِحِبُّ** **تِحِبُّ** ؛ وذلك لأن **حَبَّ** **يِحِبُّ** **كَعَزَّ** **يَعِزُّ** شاذ قليل الاستعمال ، والمشهور **أَحَبُّ** **يُحِبُّ** وهو أيضا شاذ من حيث إن **فَعَلَ** إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضوم العين ، و**يَحِبُّ** مكسور العين ، فقيه شذوذان ، والشذوذ يجريء على الشذوذ ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه **فَعَلَ** ، وقال غير سيبويه : إن **إِحِبُّ** و**نِحِبُّ** و**يِحِبُّ** و**تِحِبُّ** بكسر حروف المضارعة مضارعات **أَحَبُّ** ، وشذوذهم لكسر المضموم ، كما قالوا في **الْمُغَيَّرَةِ** **الْمُغَيَّرَةِ** ، وكذا **الْمُصَحَّفِ**^(٢) و**الْمُطْرَفِ**^(٣) في **الْمُصَحَّفِ** و**الْمُطْرَفِ** .

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في **يَأْتِي** ، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء ، لسكونها إثر كسرة فيصير **يَيْبَى** ، وهو أخف من **يَيْبَى** ؛ لأن حرف العلة أخف من غيره ، ونقول : لو أن ذلك الذي ذكره المؤلف من غرضهم كان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها ، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا ، لسكونها إثر فتحة ، فيصير **يَأْبَى** ، والألف أخف حروف العلة (٢) قال في اللسان : « المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كئبر - : الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، كانه أصحف : أي جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، والفتح فيه لغة ، قال أبو عبيد : تميم تكسرها وقيس تضمها ، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح ، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي . . . استثقلت العرب الضمة في حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فمن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلا مستقاله الضمة اه » (٣) قال في اللسان : « المطرف والمطرف - بكسر الميم وضمها مع سکون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة نحو أنت تَسْتَفْرِي وَتَحْرَجُ ، تنبئها على كون الماضي مكسور الأول ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وَتَعَاوَلَ وَتَدَحَّرَجَ بِيَابِ انْفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن انفعَلَ كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعُلُ مضموم العين مُنْبِئِينَ به على ضمة عين الماضي لاستتقال الضمتين لو قالوا مثلا : تُظَرُّفُ

قوله « من توالي همزتين » إنما حذف تانية همزتي نحو أَوْ كَرِيمٌ مع أن قياسها أن تُقَلَّبَ وَاوًا كافي أو يُدْمِمْ على ما يجيء في باب تخفيف همزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

الصفة
المشبهة

قال : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِبًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدَسَ وَحَذَرَ وَعَجَّلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكَسَ وَحُرَّ وَصَفَرَ وَغَيُورٌ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلِيِّ عَلَى أَفْعَلَ »

أقول : اعلم ^(١) أن قياس نعت ماضيه على فَعِلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالوجع واللوى ^(٢) وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالسكدة

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهي أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفيه علمان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كنبير - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أى أدير . . . وفي الحديث رأيت على أبي هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفيه علمان ، والميم زائدة « اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ - ص ٧٣) وستتكمم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع في المعدة

وَالْعَسْرَ وَاللَّحْرَ ، ونحو ذلك من الهمجانات والخفة غير حراره الباطن والامتلاء
كالأرج والبطر والأشر والجذال والفرح والقلق^(١) والسلس أن يكون
على فعلٍ

وقياس ما كان من الامتلاء كالسكرو والرئى والفَرث^(٢) والشَّع ، ومن
حرارة الباطن كالمعش والجوع والغضب واللَّهْف والتَّكَل^(٣) - أن يكون
على فَعْلان

وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى ، ومن الخلى كالسواد والبياض
والزَّب والرَّسَح والجَرْد والهُضَم^(٤) والصلع - أن يكون على أَفْعَل ، ومؤنثه فَمَلَاء ،
وجمعهما فُعَل

(١) الأرج : توهج ريح الطيب . والأشر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف
منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ،
والجذال : الفرح ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء فى الشعر جاذل .
والقلق : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلاق وامرأة قلقة ومقلاقة . والسلس
ومثله السلاسة والسوس كخروج : اللين والسهولة والانقياد

(٢) الفرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ،
وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل فرث وفرثان والأثني فرثى وفرثانة

(٣) اللهف : الأسى والحزن والغىظ ، ويقال : هو الأسف على شئ . يفوتك بعد
أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهيف ولهفان . والتكل - بفتح التين : فقدان
الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة
زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكلى
وثكول وثاكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة
الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب
فى الدواب ، وهو ورم فى مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشى ، والذكر

فمن ثم قيل في عَمِيَ القلب عَمَّ لكونه باطنا، وفي عَمِيَ العين أَعْمَى، وقيل:
الاقطع والأجذم، بناء على قَطَعَ وَجَذِمَ^(١) وإن لم يستعملا، بل المستعمل قُطِعَ
وَجُذِمَ - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أَفْعَلُ على فِعَلٍ قالوا في وَجَرَ - أى خاف - وهو من العيوب
الباطنة، فالقياس فَعِلٌ: وَجِرٌ وَأَوْجِرٌ، ومثله سَمِقٌ وَأَسْمَقٌ،

وكذا يدخل فَعِلٌ على أَفْعَلٍ في العيوب الظاهرة وَالْحَلِي، نحو سَعِثَ
وَأَشَعَّتْ، وَحَدِبٌ وَأَحْدَبٌ^(٢) وَكَدِرٌ وَأَكْدَرٌ، وَقَعِسٌ وَأَقْعَسُ^(٣) وكذا

أجرد، والاثني جرداء، وقالوا: مكان جرد - كسبط - وأجرد، وجرّد - كفرح،
وأرض جرداء وجرّدة - كفرحة، إذا كانت لا نبات بها، والبهضم: تخمض البطن
ولطف الكشع، وهو أهضم، وهى هضباء وهضم، ويقال: بطن هضم
ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحب القاموس واللسان: قطعت يده قطعا - كفرح فرحا - وقطعة -
بفتح فسكون - وقطعا - بضم فسكون، إذا انقطعت يده عرض لها، وحكى أيضا:
قطع - كفرح وكرم - قطاعة - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلاطة
لسانه، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن الفوطية؛ فان كان الأقطع وصفا
بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف بحى المبنى للفاعل من هذا الفعل، وإن
كان الأقطع وصفا بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل، لا يمرض عرض لها، فكلامه
مستقيم. وحكى من ذكرنا أيضا: جذمت يده - كفرح - إذا قطعت، وجذمتها -
كضرب - فهو أجذم، فان كان الأجذم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل
لانكاره، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم؛ لأنه لم يستعمل منه إلا جزم
مبينا للمجهول

(٢) في اللسان: الحدب: خروج الظهر ودخول البطن والصدر، تقول: رجل
أحدب وأحدب، والأخيرة عن سيويه

(٣) القعس: دخول الظهر وخروج البطن والصدر. ويقال: الرجل أقعس
(١٠-١١)

يدخل أيضا فَعَلَّانَ على فَعَلَّانَ في الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدْرٍ (١) وَصَدْيَانِ
وَعَطِشٍ وَعَطِشَانِ

ويدخل أيضا أَقْعَلُ على فَعَلَّانَ في المعنى المذكور ، كَأَهْمٍ وَهَيَّانِ ،
وَأَشِيمٍ (٢) وَشَيَّانِ

وقد ينوب (٣) فَعَلَّانَ عن فَعِلَ ، كَعَضْبَانِ ، والقياس غَضِبَ ؛ إذا غضب هَيَّجَانُ ؛

وقعس ، كقولهم : أجزب وجزب ، وأنكدونكذ ، قال في اللسان : وهذا الضرب
يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى
يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل - وصديان ،
والأثني صديا

(٢) تقول : هم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسر ها - إذا أصابه
دام كالحي يسخن عليه جلده فيشتد عطشه ، وهو هيان ومهيوم وأهيم ، والأثني هييمى
ومهبومة وهيام ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتتان بالنساء فقلعه هام يهيم -
كباع يبيع - ويقال في المصدر : هيا وهيوما وهياما - بالكسر - وهياما - بفتحات -
والرجل هاتم وهيام وهيوم ، والأثني هائمة وهييمى . وتقول : شيم الفرس يشيم شيما -
كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا
اللسان والقاموس والمخصص والأفعال لابن القوطية وكتاب سيويوه والمصباح
ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يجيء الوصف من غضب إلا غضبان ؛ إذ جعله من باب
النباة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ؛ بل حكى له صاحب القاموس وغيره
ثمانية أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كهيبور - وغضب - كمتل -
وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضمومة أو مفتوحة والباء
مشددة ، وغضبان - وغضب - كهضد -

وإنما كان كذلك ؛ لأذ، الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : مَجْلٍ
وَمَجْلَان ، فَمَجْلٌ باعتبار الطيش والخفة ، وَعَجْلَان باعتبار حرارة الباطن
والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتنوب

وقالوا : قَدَحٌ ^(١) قَرَبَان إذا قارب الامتلاء ؛ وَنَصْفَان إذا امتلأ إلى
النصف ، وإن لم يستعمل قَرَبٌ وَنَصِفٌ ، بل قارب وَنَاصَفٌ ؛ حملا على المعنى :
أى امتلأ .

ويجىء فعيل فيما حتمه فَعِلٌ ؛ كَسَقِمَ وَمَرِيضٌ ، وحمل سَلِمٌ على مريض ،
والقياس سالم

ويجىء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّيِّبِ وَاللَّيِّبِ
وَالْحَسِيْسِ وَالْتَقِيٌّ وَالشَّمِيٌّ ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف ^(٢) بالمشتق

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيويو قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة
نصفي ، وقدح قربان وجمجمة قربي ؛ إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك منزلة الملائن ؛
لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ؛ لأن النصف قد امتلأ ، والقربان ممتلئ أيضا إلى
حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم
جاموا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : مذا كير ، ولم يقولوا : مذا كير ولا
مذاكار ، اه ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فان مذهبه أن
الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد
أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩٦) : « والذي أرى أن
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضا موضوعة
للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل
فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل الحدوث ، وذلك كخاشنٍ وساخطٍ وجائع

ويعنى بالجلّى الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغنم ^(١) فيعم الألوان والعيوب قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرْمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشْنٍ وَحَسَنِ وَصَّعْبٍ وَصَلْبٍ وَجَبَانٍ وَشَجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالضم

أقول : الغالب في باب فَعُلَ فَعِيلٌ ، ويحيى فُعَالٌ — بضم الفاء وتخفيف العين — مبالغة فَعِيلٌ في هذا الباب كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيلٌ وطُوَالٌ ، وَشَجِيحٌ وَشَجَاعٌ ، ويقال في غير هذا الباب كعَجِيبٌ وَعُجَابٌ ؛ فان شُدِّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَالٌ ، ويحيى على فَعِلَ كخَشْنٍ ، وعلى أَفْعَلَ كَأَخْشَنَ وخَشْنَاءٌ ، وعلى فاعل كَمَا قَرِيٌّ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعَلَ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشِيبَ وَصَيَّقِيٍّ وَتَجِييٍّ مِنْ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّهُمَا عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ جَوْعَانَ وَشَبَعَانَ وَعَطْشَانَ وَرَيَّانَ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالفتح
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ لأنه غالب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو الانصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة ؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان ؛ كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسنا فقبح أو سيئ حينا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً اه

(١) الغنم : أن يكثر الشعر في الوجه والفقا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم وجبهة غماء ، قال هذبة بن الحشرم :

فَلَا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا
أَغَمَّ القَفَّ وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فَعَلَ للغرائز ، وهى غير متعدية ومستمرة ، وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازما أيضا ليس بمستمر ، كاللخول والخروج ، والقيام والعود ، وأشيب نادر ، وكذا أَمِيلَ من مال يميل ، وحكى غير سيبويه ^(١) مِيلَ يَمِيلُ كَجَيْدٍ يَجِيدُ فهو أجيد ^(٢) ، وقِيْعِلَ لا يكون إلا فى الأجوف ، كَالسَّيِّدِ وَالْمَيْتِ وَالْجَيْدِ وَالْبَيْنِ ، وَقِيْعِلَ - بفتح العين - لا يكون إلا فى الصحيح العين ، اسما كان أو صفة ، كَالسَّيِّمِ وَالْغَيْلِمِ وَالنَّيْرَبِ وَالصَّيْرَفِ ^(٣) وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

(١) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا اعوج خلقه ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثرماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق بيانه (ص ٢١ هـ ٤) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كبايع يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد - بفتحيتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا يتعت به الرجل

(٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه فى حلقة سوس الحنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغليم : الجارية المعتلة ، ومنع الماء فى الآبار ، والضفدع ، والسلاحفة الذكر ، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعى) :-

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَنَاعَ قَوْمِي وَسَبَابَهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضة بالذهب ، وهو المحتال المجرب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ - * مَابَالُ عَيْبِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَعْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجْنِ دَارَ كَرْتَمِ الْكَاتِبِ الْمُرْقِنِ
بَيْنَ نَقَا الْمُلْتَقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ
بِكَ الْمَهْيِ مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدَنِ

والشعيب - بفتح أوله - المزايدة الصغيرة . والعين : التي فيها عيون وثقوب فهي تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزايدة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راعع وررع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه ؛ إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكتاب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكتاب ، وهو الذي ينقط الكتاب . وقوله : دارخبر قوله وبعض أعراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجون : مكانان . والبخدن : المرأة الرخصة الناعمة التارة ، هذا أصله ، وقد سموا به امرأة ، وهو كزبرج وجعفر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد في البيت كما قال الأعمى مجيء عين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ في المعتل ، لم يسمع إلا في هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاه في اللسان ، وفي شرح أدب الكاتب ، وهذا الذي ذكروه من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيويوه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذاً كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فيعل مثل طويل ، فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فيعل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتي تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال

وهو ما فيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّف نحو سيّد بحذف ^(١) الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يجيء في باب الاعلال

قوله « وتجيء من الجميع » أي : من فَعَل ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ بجوع ونَاعَ ينوع ^(٢) ، وما يجيء من غير باب فَعَل - بكسر العين - بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَل ، كما أُجْمِلَ مَلَأَنَ وَقَرَبَانَ عَلَيْهِ ، على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أُنْبِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلِ وَفِسْقِ الْمَصْدَرِ وَشُغْلِ وَرَحْمَةٍ وَشِدَّةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلِيَانٍ وَحِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَنَزْوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ وَصِغَرٍ وَهُدَى وَعَلْبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبَغَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ وَمَرَجِعٍ وَمَسْمَاةٍ وَمَحْمَدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلٍ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكَعٍ ، عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِي الْمُتَعَدِّي ، نَحْوُ ضَرْبٍ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابِيَّةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ ، عَلَى خَفَقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعَلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أفعال ، ومن ذلك قول الشاعر في تخفيف هين ولين :-

* هَيْتُونَ لَيْتُونَ أَيْسَارٌ دَوُّو كَرِيمٌ *

(٢) ناع : هو إلتباع لجاع بجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الإنسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن بري : والصحيح أن هذا ليس إلتباعا ، لأن الإلتباع لا يكون بحرف العطف » اه ملخصا

فَجَعَلَهُ فَعْلًا لِلْحِجَازِ وَفَعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحْوُ هُدًى وَقِرَى مُخْتَصَّ بِالْمَنْقُوصِ ،
وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصَّ بِفِعْلٍ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالغَابِ »

أقول قوله « وَرَحْمَةٌ وَنَشْدَةٌ » ليس الأول للمرة ولا الثانى للهيئة وإن وافقتا

فى الوزن ما يصاغ لهما

والتى ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثى هى الكثيرة الغالبة ، وقد جاء
غير ذلك أيضا كالفعلل نحو الشؤذذ ، والفعلوت نحو الجبروت^(١) والتفعل نحو
التدرا^(٢) والفعلولة كالكينونة ، وأصلها^(٣) كينونة ، والفعلولة كالتشيخوخة

(١) الجبروت والكبر والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة

(٢) التدرا - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدرء

والدفع ، قال العباس بن مرداس السلى :-

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعِ

قال ابن الأثير : « ذوتدرا : أى ذو هجوم ، لا يتوقى ولا يهاب ، فقيه قوة على دفع

أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول

فى ذوات الياء ما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدت حيدودة فيما لا يحصى

من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى

عنهم فى أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، والبهوعة

من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغي أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت

فى مصادر الواو وكثرت فى مصادر الياء ألحقوها بالذى هو أكثر مجيئا منها إذ

كانت الواو والياء متقاربتى المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هى فى

الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل

ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هينين ، قال الفراء :

وقد ذهب مذهبنا ، إلا أن القول عندى هو الأول ، وسيأتى لنا فى هذا الموضوع

مزيد بحث فى باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورَةُ وَالْفُعْلَانِيَّةُ ^(١) كَالْبُهْنِيَّةِ ، وَالْفَعْمِيلَةَ كَالشَّبِيَّةِ وَالْفَضِيحَةَ ، وَالْفَاعُولَةَ
كَالصَّارُورَةَ بِمَعْنَى الضَّرْرِ ، وَالْتَفْعُلَةَ كَالْتَهْلُكَةَ ، وَالْمَفَاعِلَةَ كَالْمَسَائِيَةَ ، وَأَصْلُهَا ^(٢)
مَسَاوِئَةٌ قَلْبٌ ، وَالْفَعْلَةُ وَالْفُعْلَى كَالْقُبَّةِ وَالْعُلْبَى ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعل اللّازم على فُعُول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن
للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً أن
لأنين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، ولا المتعدي واللازم ، بل تقول :
الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت أفعالها بالكسر ، كالصياغة ،
والحياكة ، والحياطة ، والتجارة ، والإمارة ، وفتحوا الأول جوازا في بعض
ذلك ، كالوكالة والدلالة والولاية
والغالب في الشّراد والهيّاج وشبهه الفعّال كالفّرار ^(٤) والشّامس والنّكاح ،

(١) البهنية : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال في اللسان :
« قال سيويوه : سألت الخليل عن سوائية فقال : هي فعالية بمنزلة علانية ، والذين
قالوا : سوائية ، حذفوا همزة كما حذفوا همزة هار ولاث كما اجتمع أكثرهم على
حذف همزة ملك وأصله ملاك ، وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وإنما حذفها
مساوئة ، فكروها الواو مع الهمزة لأنهما حرفان متقلنان ، والذين قالوا : مساية
حذفوا الهمزة تخفيفا » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية مفاعلة . وإنما هو بالنظر
إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن فمفاعلة ، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها
حكما بعد كسرة

(٣) القبة والغلبى - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ،
وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المرار :

أَخَذْتُ بِبِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً وَيَالْغَوْرَ لِي عِزٌّ أَشْمٌ طَوِيلٌ
ولم نقف للثاني على شاهد ، ولكنه حكاة في اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فرارا
ولمليت منهم رعبا)

والْقَضْرَابُ^(١)، والوِدَاقُ^(٢)، والطَّمَّاحُ، والحِرَّانُ شُبْهَةُ الشَّمْسِ^(٣) والشَّرَادُ والجَلَّاحُ
والجامع امتناعه مما يراد منه

ويجىءُ فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضاً لكن أقل من مجيء فِعَالٍ بالضم
وَفَعِيلٍ فيها، وذلك كالزِّمَارِ وَالْعِرَارِ^(٤)

وَالْفِعَالُ قياس من غير المصادر في وقت حينونة الحدث؛ كالقَطَافِ وَالصَّرَامِ
وَالجِدَادِ وَالْحِصَادِ^(٥) والرِّفَاعِ، ويشار كه فِعَالٌ بالفتح

وَالْفِعَالُ بالكسر غالب في السَّمَاتِ أيضاً كَالْعِلَاطِ وَالْعِرَاضِ^(٦) لوسم على
العنق، وَالجِنَابِ على الجنب، وَالكِشَاحِ عَلَى الكَشْحِ

وَالغالب في مصدر الأَدْوَاءِ من غير باب فَعَلَ المسكور العين الفُعَالُ، كَالسُّعَالِ

(١) الضراب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها
(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أى اشتبهت
الفحل ؛، وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تثليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح
من باب فتح - إذا نشزت وجمحت . والحيران : مصدر حرنت الدابة ، إذا وقفت
عند استدرار جريها

(٣) الشمساس : مصدر شمست الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة نادرة
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضاً : عار معارة وعرارا

(٥) القطاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام
- كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع . والرفاع
كسحاب وككتاب - أو ان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العلاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو
خطوطاً في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخذ البعير ، ومنه تعرف ما في

تفسير المؤلف من التساهل

والدُّوَار ، وَالْعُطَاس ، وَالصُّدَاع ، ويشاركه في لفظ السَّوَابِ فَعَالٌ بِالْفَتْحِ ^(١) ؛ لِاسْتِقْتَالِ الضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ .

وَالغالب في الأصوات أيضا الفُعال بالضم ، كالصُّرَاخِ وَالْبُغَامِ وَالْعَوَاءِ ^(٢) ويشاركه في الفُواتِ فَعَالٌ ^(٣) بِالْفَتْحِ ؛ وَيَأْتِي فِيهَا كَثِيرًا فَعِيلٌ أَيْضًا ، كَالضَّجِيحِ وَالنَّثِيمِ وَالنَّهَيْتِ ^(٤) وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ ، كَالنَّهْيِقِ وَالنَّهَاقِ ، وَالنَّبِيحِ ^(٥) وَالنَّبَاحِ ؛ وَيَجِيءُ فُعَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ، كَالدُّقَاقِ ، وَالْحَطَامِ ، وَالْفَتَاتِ ، وَالرُّفَاتِ ^(٦) .

وَالفُعَالَةُ لِلشَّيْءِ الْقَلِيلِ الْمَفْصُولِ مِنَ الشَّيْءِ الْكَثِيرِ ، كَالْقَلَامَةِ ، وَالْقِرَاضَةِ ، وَالنَّقَاوَةَ ، وَالنُّفَايَةَ ^(٧) .

(١) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : وَالسَّوَابِ بِالضَّمِّ مَرَضٌ الْإِبِلِ وَيَفْتَحُ ، وَسَافٌ الْمَالُ يَسُوفُ وَيَسَافُ هَلَاكٌ أَوْ وَقَعَ فِيهِ السَّوَابُ

(٢) الْبُغَامُ وَمِثْلُهُ الْبُغُومُ - بَضُمَ الْبَاءُ فِيهِمَا - مَصْدَرٌ بَغَمَتِ الظُّبَيْةُ - مِنْ بَابِ مَنَعَ وَنَصْرٍ وَضَرْبٍ ؛ فَهِيَ بُغُومٌ ، إِذَا صَاحَتْ إِلَى وَلَدِهَا بِأَرْخَمٍ مَا يَكُونُ مِنْ صَوْتِهَا ، وَتَقُولُ : بَغَمَتِ النَّاقَةُ ، إِذَا قَطَعَتْ الْحَنِينَ وَلَمْ تَمُدَّ ، وَتَقُولُ : بَغَمَ الثَّيْتِلُ وَالْأَيْلُ وَالْوَعْلُ إِذَا صَوَّتَ . وَالْعَوَاءُ : مَصْدَرٌ عَوَى الْكَلْبُ وَالذَّنْبُ يَعْوَى ؛ إِذَا لَوَى خَطْمَهُ ثُمَّ صَوَّتَ أَوْ إِذَا مَدَّ صَوْتَهُ

(٣) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْغَوَاثُ - بِالضَّمِّ ، وَقَفَحَ شَاذٌ ، وَهُوَ صَوْتُ الْمُسْتَغِيثِ ؛ إِذَا صَاحَ «وَاغْوَاهُ»

(٤) النَّثِيمُ : الْإِنِينُ ، أَوْ هُوَ صَوْتُ خَفِيٍّ ، وَالنَّثِيمُ أَيْضًا : صَوْتُ الْأَسَدِ وَالْقَوْسِ وَالظُّبِيِّ ، وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ وَمَنَعَ . وَالنَّهَيْتُ وَمِثْلُهُ النَّهَاتُ : الزُّبَيْرُ وَالزُّحَيْرُ ، وَالنَّهَاتُ : الْأَسَدُ ، وَمِثْلُهُ الْمَنْهَتُ - بَضُمَ الْمِيمُ وَفَتَحَ النُّونُ وَتَشَدِيدُ الْهَاءِ مَكْسُورَةٌ - وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ (٥) النَّهْيِقُ وَالنَّهَاقُ : صَوْتُ الْحِمَارِ ، وَالْفَعْلُ كَضَرْبٍ وَكَمَسَعٍ وَكَنْصَرٍ ، وَالنَّبِيحُ وَالنَّبَاحُ وَمِثْلُهُمَا النَّبِيحُ وَالنَّبَاحُ : صَوْتُ الْكَلْبِ وَالظُّبِيِّ وَالنَّبِيحُ وَالنَّبَاحُ ، وَالْفَعْلُ كَمَسَعٍ وَكَضَرْبٍ

(٦) الدُّقَاقُ كَغَرَابٍ : فَتَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ . وَالْحَطَامُ : مَا تَكَسَّرَ مِنَ الْبَيْسِ . وَالْفَتَاتُ : مَا تَفَتَّتْ . وَالرُّفَاتُ : الْحَطَامُ ، وَكَصَرْدٍ : التَّبَنُّ .

(٧) الْقَلَامَةُ : مَا سَقَطَ مِنَ الظَّفَرِ . وَالْقِرَاضَةُ : مَا سَقَطَ بِالْقِرْضِ ، وَمِنْهُ

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب **الْفَعْلَانُ** ، ك**النَّزْوَانُ** ، و**النَّقْرَانُ** ،
و**العَسَلَانُ** و**الرَّتَكَانُ** ^(١) ؛ وربما جاء فيه **الْفُعَالُ** ، ك**النَّزَاءُ** و**القَمَاصُ** ^(٢) ،
و**السَّنَاءُ** شاذ ، لأنه ليس باضطراب .

و**الأغاب** في الألوان **الْفُعْلَةُ** ، ك**الشَّهْبَةُ** و**الكُدْرَةُ** ^(٣) ،
وفي الأدوية من باب **فَعِيل** المكسور العين **الْفَعْلُ** ، ك**الْوَرَمُ** ، و**المَرَضُ**
و**الْوَجَعُ** .

وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

تم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على
فَعْلٍ ؛ من أى باب كان ، نحو **قَتَلَ قَتْلًا** ، و**ضَرَبَ ضَرْبًا** ، و**حَمَدَ حَمْدًا** ، و**فَعَلَ**
اللازم على **فَعُولٍ** ، نحو **دَخَلَ دُخُولًا** ، و**أَمَّا فَعِلَ** اللازم **فَعَعَلَ** بالفتح ، ك**تَرَبَّ** ^(٤)
تَرَبًّا ، و**فَعُلَ** — وهو لازم لا غير — **فَعَالَةٌ** في الأغلب ، نحو **كُرِّمَ كَرَامَةً** ،
كما يجيء

قراضة الذهب . والنقاوة : الذى فى القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردىء الشيء وما ألقى منه ،
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنفاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاوة - بالضم - وهو رديئه وبقية

(١) **النزوان** : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر فى معنى السفاد ،
و**النقران** ، ومثله **النقر** : هو الوثبان صعدا فى مكان واحد ، وقد غلب على الطائر
المعتاد الوثب كالغراب والعصفور . و**العسلان** : أن يضطرم الفرس فى عدوه ؛
فيخفق برأسه ويتردد منه . و**العسلان** أيضا : أن يسرع الذئب والعلب ويضطرب
فى عدوه ويهز رأسه . و**الرتكان** : مقارنة البعير خطوه فى رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) **القماص** : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم
القاف وكسرها ، أو إذا صار عادة له فبالضم ، وهو أن يرفع يديه ويطحرحهما معا
ويبعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٣٥٧٢)

(٤) **ترب الزجل** - لفرح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال القراء : إذا جاءك فَعَلٌ مما لم يسمع مصدره » يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلٍ المفتوح العين : فُعُولٌ ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلٌ ، متعديا كان أو لا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فَعَلٌ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم فَفُعُولٌ من فَعَلٍ المفتوح العين وفَعَلٌ من فَعَلٍ المكسور وفَعَالَةٌ من فَعُلٌ ، لأنه الأغلِبُ فى السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدَى وقِرَى » قالوا : ليس فى المصادر ما هو على فَعَلٍ إلا الهُدَى والسُرَى ، ولندرتها فى المصدر يؤثما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْية وسُرْية ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فَعَلٍ فى جمع فُعْلة ، وأما تَقَى فقال الزجاج : هو فُعَلٌ والتاء بدل من الواو كما فى تَقْوَى ، وقال المبرد : وزنة تُعَلٌ والتاء محذوف كما يحذف فى الفعل ، فيقال فى اتَقَى يَتَقَى : تَقَى يَتَقَى ^(١) على ما يحجىء فى آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افعل من الوقاية ، وأصله اتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار اتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقى يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلا :

تَقَاكَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هَزُّ بِالْكَفِّ يَعْسِلُ
وأما المضارع فنحو قول الأسدى :

وَلَا أَنْتَقِي الْغَيُورَ إِذَا رَأَى وَمِثْلِي لُرٌّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيسِ
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسِينَهَا تَقِ اللهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
وربما قالوا فى المضارع يتقى — يفتح التاء — ومنه قول خفاف بن نديه :

الكتاب ، ولم يجيء فعلٌ في مصدر فعلٍ المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشرى ، والقرى ، والتلى ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طلبٍ مختص بيفعل » يعني لم يجيء في باب فعلٍ المفتوح مصدر على فعلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يفعل بالضم سوى حرفين : جَلَبَ الجُرْحُ جَلَبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جَلَبَ الجُرْحُ يَجْلِبُ وَيَجْلُبُ معا ، وليس مختصاً بيفعل بالضم ، وأما الْغَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل من بعد غلبتهم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما فى قوله : —

٢٠ - إِنْ أَخْلَيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجِرُوا

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّةَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٩)

أى : عدة الأمر

جَلَاهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَّقِي بِأَثَرٍ وكأنه لما كثرت استعمالهم اتقى بتقى بالزيادة توهموا أن التاء فى أصل بناء الكلمة تخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له فى أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا تقى تقية ورجل تقى ورجال أتقيا وتقوا وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالنديم والجلس بمعنى المنادم والمجالس ، والبين : البعد والفرق ، وأجدوه : صيره جديدا ، وانجردوا : بعدوا وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث حذف التاء فى الإضافة كما حذف فى قوله تعالى : (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فعْلان فنادر ، نحو لَوَى لِيَانًا ^(١) ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضا شَانًا بالسكون ، وقوىء في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدرا إلا خمسة أحرف ^(٢) : تَوَضَّأت ووضوءًا

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرها - في المصدرين ، إذا مطلقه ؛ قال ذو الرمة :

تَطِيلِينَ لِيَانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأَحْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ انْتِقَاصِيَا
وأصل اللي والليان لوى ولويان ، فقلت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجيء من المصادر على فعْلان - بفتح فسكون - إلا ليان ، وحكى ابن برى عن أبي زيد ليان - بالكسر - وهي لغية (٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعاً لسيبويه وجماعة ، وللعلماء في ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فعول (بفتح الفاء) وذلك قولك : تَوَضَّأت ووضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأولعت به ولوعاً ، وسمعتنا من العرب من يقول : وقدت الناروقوداً ، غالباً ، وقبله قبولا ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا ؛ فهذا مفتوح » اه . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالفطور والسحور لما يفطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضا المصدر من تَوَضَّأت للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأَخْفَشُ أن الوقود بالفتح الحطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الحطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواها من المصادر فبنى على الضم . التهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ؛ لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت ظُهُوراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقبِلَ قبُولاً ، كما حكي

سيبويه

قال : « وَفَعَلَ اللَّازِمُ نَجْوُ فَرِحَ عَلَى فَرِحٍ ، وَالْمُتَعَدَّى نَجْوُ جَهْلٍ عَلَى جَهْلٍ ، وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَجْوُ سَمِرٍ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأَذَمَةَ ، وَفَعَلَ نَجْوُ كَرَمٍ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا ، وَعَظِمَ وَكَرَّمَ كَثِيرًا »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فَعَلَ بضم العين أيضا ، وقد جاء شيء منها على قَعَلَ كالصِّدَأِ وَالْعَيْسِ ^(١) ، وأما العَيْسَةُ — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأن عمرو : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه « اه وتقل نصوصا أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر ؛ بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظا أو تقديرا أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزدت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لوعده والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعتاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لكلم ، وعلى هذا فالوضوء والظهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحا ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعله ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : يياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب

الياء ، وقد جاءت الضُّهُوبَةُ^(١) والسُّكُورَةُ ، قال سيبويه : قالوا : النِّبْيَاضُ والسَّوَادُ تشبيها بالصَّبَّاحِ والمساء لا نهما لوانا مثلهما

وأما مجيء العيوب على فُعْلَةٍ — بالضم — فقليل ، كالأُدْرَةِ والنَّفْحَةِ^(٢) ، وقد جاء الفُعْلَةُ والفَعْلَةُ لموضع الفعل فى الأعضاء كثيرا ، كالأَقْطَعَةِ والقَطْعَةِ^(٣) لموضع القطع ، وكذا الجُذْمَةُ والجُدْمَةُ ، والضَّاعَةُ والصلَّةُ ، والنزعة والنزعة^(٤) ويكون الفُعْلَةُ — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كالقُلْفَةِ ، والغُرْلَةِ^(٥)

صفاء فى ظلية خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصبهة والكمته والحرة والصفرة ؛ لأنه ليس فى الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح الياء كما كسرت الباء فى بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصبهة والصبب : حمرة فى الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف الشعر حمراء وأصولها سوداء
(٢) الأدره — بالضم — والأدر — بفتحتين — اتفاح فى الخصىة ، وقيل : انفتاق فى إحدى الخصىتين ، والنفحة — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ، وهى أيضا اتفاح البطن من طعام ونحوه

(٣) القطة — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد المقطوعه ، وفى الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعتة (بفتحتين) والظاهر أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذى فى القاموس واللسان الخدمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفى القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها فى اللسان بالضم وبفتحتين ، وفى القاموس واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيبويه (ح ٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ ماعدا النزعة ، وضبطت كما فى الأصل الذى معنا . والجذمة : موضع الجذم ، وهو القطع . والصلعة : موضع الصلع ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره . والنزعة : موضع النزوع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التى تغطى الحشفة ، وقلفها الختان ؛ إذا قطعها ، والغرلة — بالضم — هى القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذَّبْح والسَّفْر^(١) والزَّبْر ،
ويجىء الفَعْل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتَّحْبُط المحبوط ،
والتَّفْضُ للمنفوض^(٢) ،

وجاء فُعْلَةٌ : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالتَّسْبُة والضُّحْكَة واللَّعْنَة ،
وبفتح العين للفاعل ، وكتاتهما للمبالغة

ويجىء المَمْعَلَة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « أَوْلَاد مَبْعَلَة
مَجْبَنَة مَحْزَنَة » .

ويجىء الفَعُول لما يفعل به الشيء كَأَلَوْ جُور لما يوجر [به] ، وكذا التَّقْوُع
والتَّقِيْوُع^(٣)

(١) الذَّبْح - بالكسر - ما يذبح ، قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم)
والسَّفْر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب الكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور به
أى مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفرة ، وبه فسر قوله تعالى (بأيدى سفرة
كرام بررة) . والزَّبْر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك
لأنه يزبر : أى يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقندر وقندور - وجمع الزبور زبر كرسول ورسول .
(٢) الحَبْط - بفتح الحين - ورق ينفض بالخطاب ويحفف ويطنج ويخلط بدقيق
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والحَبْط أيضا : ما خبطته الدواب وكسرتة ،
والخطاب : جمع حبط كبير وهو العصا . والنفض بالتحريك : ما تساقط من الورق
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفضته : أى زعزعته وحررته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبى عبيدة أن الوجور - بفتح
الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء
أو الدواء فى الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ، فليس المراد بما يفعل به الشيء
آلة الشيء كما قد يبادر من العبارة ، بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى
عبارة الحدث . وفى القاموس واللسان التقوع كصبور : ما ينقع فى الماء ليلا يشرب

قوله « وَفَعَلَ نَحْوُ كَرَمٍ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِبًا » فعالة في مصدر فَعَلَ أَغْلِبَ مِنْ
غَيْرِهِ ، وَقِيلَ : الْأَغْلِبُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ : فَعَالَ كَجَبَّالٍ ، وَفَعَالَةٌ كَكِرَامَةٍ ، وَفَعُلَ
كَعُسْنٍ ، وَالْبَاقِي يُحْفَظُ حَفْظًا .

قال : « وَالْمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ ، فَنَحَوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، ^{مصدر}
^{المزيد فيه} وَنَحَوُ كَرَمًا عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجَاءَ كَذَابٌ وَكَذَّابٌ ، وَالتَّرْمُوا التَّحْدُفَ ^{والرماعي}
والتَّعْوِيضَ فِي نَحْوِ تَعَزِيَّةٍ وَإِجَازَةٍ وَاسْتِجَازَةٍ ، وَنَحَوُ ضَارِبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ
وَضِرَابٍ ، وَبِإِشَادَةِ ، وَجَاءَ قَيْتَالٌ ، وَنَحَوُ تَكْرَمًا عَلَى تَكْرِيمٍ ، وَجَاءَ
تِمْلَاقٌ . وَالْبَاقِي وَاضِحٌ »

أقول : يعنى بقياس المصادر المنشعبة ما مر في شرح الكافية ، من كسر أول
الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياس واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي
وذكر أفعل أولًا ، وإن كان مصدره قياسيًا ، تنبيهًا به على كيفية القياس ،
وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر في كتاب المصادر ،
وأيضًا إنما ذكره لما في مصدره تغيير في الأجراف ، نحو إقامة ، والظاهر أنه أراد
بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فإن لكل باب قياسًا خاصًا لا يشاركه فيه
غيره ، كما مر في شرح الكافية ^(١)

نهارًا وبالعكس ، والنقع : نبد الشيء في الماء ، وبابه فتح . والقيوه بالفتح : الدواء
الذي يشرب للقي . والقيوه أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثيرا لقي .

(١) قال في الكافية وشرحها (٢ ص ١٧٨) : « وهو من الثلاثي سماع ومن
غيره قياس ، تقول أخرج إخراجًا واستخرج استخراجًا : ترتق أبنية مصادر الثلاثي
إلى اثنين وثلاثين في الأغلب كما يجيء في التصريف ، وأما في غير الثلاثي فيأتي قياسًا
كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تَكْرِيمٌ وَتَكْرِمَةٌ » تفعليل في غير الناقص مطرد قياسي ، وتفعيلة كثيرة ، لكنهما مسموعة ، وكذا في المموز اللام ، نحو تَحْطِيطًا وَتَحْطِيطَةً ، وَتَهْنِئَةً وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهرُ كلام سيديويه أن تَفْعِلَةَ لازم في المموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَحْطِيطًا وَتَهْنِئَةً ، وهذا كما ألحق أَرَأَيْتَ بأقمت^(١) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تَفْعِلَةَ لا غير ، وذلك

فصدره على تفعليل ، وكل ما ماضيه على فعمل فصدره على فعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : تنظر إلى الماضي ويزيد قبل آخره ألفا ، فان كان قبل الآخر في الماضي متحركان كسرت أولهما فقط كما تقول في أفعل إفعال ، وفي فعمل فعمل ، وفي فعمل ففعل ، وفي فاعل ففعال ، وفي فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كانفعال وافتعال واستفعال وافتعال وافتعال إذ أصل ماضيهما افعل وافتعال ، وتفعال - بكسر التاء والقاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والأشهر في مصدر فعل وفعل وتفاعل وتفاعل وخلاف القياس المذكور ، وهو تفعليل وفعلة ومفاعلة وتفعال ، وأما فعال في مصدر فاعل كفعال فهو مخفف القياسي ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت في تفاعل وتفاعل وما ألحق بتفاعل من تفوعل وتفعيل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفاعل والتفاعل اه

(١) المقصود إلحاق أَرَأَيْتَ بأقمت في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أقمت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا في أَرَأَيْتَ ، إلا أنهم لما استقلوا الهمزة في أَرَأَيْتَ مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه (ص ٢٤٤) : « ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنئة لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أَرَأَيْتَ بأقمت حين قالوا أَرَيْتَ » اه

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستئصال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : -

٢١ - فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًّا (١)

وإنما قلنا « إن الحذوف ياء التفعيل » قياسا على تكرمة ، لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها مبدوءة لاتتحرك ، فلما رأينا الياء في نحو تَنْزِيَّة متحركة عرفنا أن الحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل قاء التأنيث وأما إجازة واستجازة فأصلهما إِجْوَازٌ وَاسْتِجْوَازٌ أَعْلَى المصدر باعلال الفعل كما يجيء في باب الإعلال ، قلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، حذفت الثانية عند التحليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعَزِّيَّة ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والقراء ؛ لأن الأولى يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وِعْ ، ويجيء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا واستجاز استجازًا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) وخص القراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعَزِّيَّة على حال ، كما جوز في (إِقَامِ الصَّلَاةِ) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كِذَابٌ » هذا وإن لم يكن مطردا كالتَّعَزِّيَّة لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فِعَالٌ ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزى مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتألاها كما تحرك المرأة العجوز صبيا في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على مجيء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضًا من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فان التغيير مُجْرَىء على التغيير .
ولم يجيء فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَّفِهِ ياء نحو قيراط ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل
وفِعَالٌ في مصدر فَعَلٌ ، وِفِعَالٌ وِفِعَالٌ في فاعِلٍ ، وَتَفِعَالٌ في تَفَعَّلٌ ؛ وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء ^(١) منها ، ولا يجيء فِعَالٌ فيماؤه ياء للاستئثار ، فلا يقال يَسَارٌ في يَاسَرَ ، وِفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِيعَالٌ ، والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَّبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَّبَ ، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) .
قوله « وِمِرَاءٍ شَاذٌ » يعني بالتشديد ، والقياس مِرَاءٌ بالتخفيف ^(٢) ، وإنما

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالتكليم والتسليم والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمراة والمدارة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء - ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعَّل هو التفعَّل كالنقد والتسكُّو والتأخر ؛ وإن كان القياس هو التفعال ، ولا يخفى أن كون المذكورات هي القياس إنما يجرى على أن للجميع قياساً واحداً ، والعجب منه ؛ فإنه يقدم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى (٢) المرء - بالتخفيف - والمرء بالتشديد ، مصدر قولك ما ريت الرجل أماريه إذا جادته ، والمرء أيضاً : الامتراء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحل للملائمة .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحَثْبِيِّ وَالرَّمِيَّ لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعنى أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعّل ، وهذا قول سيبويه ، كالتّهذار في الهذر الكثير ، والتّلعاب والتّرداد ، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التّفعّل أصله التّفعليل الذي يفيد التّكثير ، قلبت ياؤه ألفاً فأصل التكرار التّكرير ، ويُرجّح قول سيبويه بأنهم قالوا التّلعاب ، ولم يجيء التّلعيب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض أصله ، قال سيبويه : وأما التّبيان فليس ببناء مبالغة ، وإلا افتتح تأؤه ، بل هو اسم أقيم مقام مصدر يّين ، كما أقيم غارةٌ وهي اسم مقام إغارة في قولهم : أغرتُ غارةً ، ونبتت موضع إنبات ، وعطاء موضع إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتا ، وأعطى عطاء

قالوا : ولم يجيء تفعّل — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسماً : اثنان بمعنى المصدر ، وهما التّبيان والتّلقاء ، ويقال : مرّهُواً من الليل : أى قطعة ، وتبرّك وتعثّار وترّباع : مواضع ، وتمسّاح معروف ، والرجل الكدّاب أيضاً ، وتلفّاق : ثوبان يلفقان ، وتلقّام : سريع اللقم ، وتمثال وتجمّاف معروفان ، وتمّراد : بيت الحسام ، وأتت الناقة على^(١) تضّرابها ، وتلعابٌ : كثير

(١) الذى فى سيبويه (٢ ص ٢٤٧) : « وقد يجيء الفعل يراد به الحين ؛ فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع - بنيته على مفعّل - بكسر العين - تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أنت الناقة على مضربها ، وأتت على منتجها ؛ إنما تريد الحين الذى فيه التاج والضراب اه . . وقال فى اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفعل على النسب ، وناقة تضراب

اللب ، وتَقْصَارُ : لِلْمَخْتَقَةِ (١) ، وَتُنْبَالُ : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا الْفِعْلِيُّ فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيًا ، فَالْحَتِّيُّ وَالرَّمِيَّاءُ وَالْحَجَّيزِيُّ مَبَالِغَةُ التَّحَاثُّ
وَالْتَرَامِي وَالتَّحَاجِزُ : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يُجِئُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغَهُ
لِمَصْدَرِ التَّلَاثِيِّ كَالدَّلِيِّ وَالنَّمِيمِيِّ وَالْمُهْجِرِيِّ وَالْخَلِيفِيِّ : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،
وَالنَّمِيمَةِ ، وَالْمُهْجَرُ : أَيْ الْمَهْذَرُ ، وَالْخِلَافَةُ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَدْفِيَّ جَمِيعَ ذَلِكَ ،
وَالأَوَّلَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكَى الْكَسَائِيُّ خَصِيصًا بِالْمَدِّ ، وَأَنْكَرَهُ الْفَرَّاءُ

قال : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ التَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا
كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَتَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَّاءُ
جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ،
وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ
فَقَلِيلٌ ، وَقَاعِلَةٌ كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ »

أقول : قال سيديويه : لم يجيء في كلام العرب مَفْعَلٌ ، يعني لامفرداً ولا
جمعا ، قال السيرافي : قوله : —

٢٢ — بُثَيْنٌ ، الزَّمِي « لا » إِنْ « لا » إِنْ لَزِمْتَهُ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونٍ (٢)

بفتح التاء - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر ألاقح هي أم غير
لاقح » ولم نجد في كتب اللغة تضاربا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي
ذكره المؤلف

(١) المختقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند الخنق (كعظم) . وفي
اللسان : « والتقصار والتقصارة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصرة العنق (والقصرة
بفتحات أصل العنق) »

(٢) البيت من قصيدة بلجمل بن عبد الله بن معمر العذري . وبثين مرخم بثينة

أصله مَعُونَةٌ ، فحذفت التاء للضرورة ، وكذا قوله : -

٢٣ - * لِيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ (١) *

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهب (٢) في نحو تَمَرٌ وَتَفَاحٌ ، فيجوز مَكْرُمًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الهُلُكِ ، ومَأْلُكٌ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ ،

اسم حبيبه . يهول : إذا سألك الواشون عنى أو عن شيء يرتبط بى فلا تذكرى شيئا سوى كلمة لا ؛ فان هذه الكلمة إن لزمتهأ كبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبى الأخرز الحناني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

تَعْمَ أَخُو أَلْهِجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى البيت الذى قبله :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِي

ويروى :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي

وقوله : اليعى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم و ليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ؛ فتطرفت الواو لإثر كسرة قلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ؛ على المتبدأ والخبر ؛ فقدم الميم بحركتها على الواو قلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ لإثر كسرة . والروع : الفزع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد فى البيت .

(٢) مذهب الفراء فى هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتى إيضاحه فى جمع التفسير

وجاء في بعض القراءات ^(١) (فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ وَالْمَوْجِلِ ، مصدرًا كان أو زمانا أو مكانا ، على ما ذكر سيديويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان يفتح العين كالمَوْعَى ، مصدرًا كان أو غيره ، قال سيديويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَلُ ونحوه مَوْجَلٌ وَمَوْجَلٌ بالفتح مصدرًا كان أو غيره ، قال سيديويه : إنما قال الأكثرون مَوْجِلٌ بالكسر لأنهم ربما غيرهوه في يَوْجَلٌ وَيَوْحَلٌ ، فقالوا : ييجَلُ ، ويأجَلُ ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِدُ المثل بالحذف ، فسكوا قالوا هناك مَوْعِدٌ قالوا ههنا مَوْجِلٌ ، ومن قال المَوْجِلُ بالفتح فسكأنهم الذين يقولون : يَوْجَلُ ، فيسألهونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مَوْدَّةً بالفتح اتفاقا لسلامة الواو في الفعل اتفاقا

وقد يجيء في الناقص المَفْعَلِ مصدرًا بشرط التاء كالمُعْصِيَةِ وَالْمَحْمِيَةِ ^(٢)

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهري : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالإضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ؛ لأنه ليس في الكلام مفعل - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره بعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ؛ إذالم يطعه ، وتقول حمى الشيء حميا وحمى وحماية ومحمية ؛ إذا منعه ودفع عنه . قال سيديويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعل بغيرها اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجرى عليه إعلال قاض فتحذف الباء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا متونا .

وجاء في الأجوف المَعِيشَة ، قال سيبويه في (حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ)
بالكسر: أى طلوعه ^(١) ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فان الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي عمرو ، وعاصم وحمة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلق بالفتح هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب تقول : طلعت الشمس مطلعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان الحرف من باب فعل يفعل ؛ مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين في مفعل : من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع . وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلق (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء ، وقال بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيبويه « اه كلامه . قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل يقتل وهذا المقتل (بالفتح) وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل (بفتح العين) ، قالوا : أنتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضا ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح » اه كلامه . وقال أبو سعيد السيرافي : ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر) فيما ذكره سيبويه المطلق في معنى الطلوع ، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَةً وَمَدْمَةً وَمَعَجَزَةً وَمَعَجَزَةً وَمَطْلَمَةً وَمَعْتَبَةً
وَمَحْسَبَةً وَعَلَقَ مَضِنَّةً (١) وبالضم والكسر المَعْدِرَةُ (٢) ، وبالفتح والضم
المَيْسِرَةُ (٣)

بعض الناس المطلق (بالكسر) الموضع الذي يطلع فيه الفجر ، والمطلق (بالفتح)
المصدر . والقول ما قال سيبويه ، لأنه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر
ولا يحتمل إلا الطلوع ، لأن حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث ، والطلوع
هو الذي يحدث ، والمطلق ليس بحادث في آخر الليل ، لأنه الموضع « اه كلامه
(١) نقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما -
ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا
ومذمة - بفتح الذال - أي : عابه ، ولم نجد في كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على
مذمة بالكسر ، لكن في القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح
والكسر - ، إذا كان كلا وعبئا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من بابي
سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها في الأخيرين . قال سيبويه :
« الكسر على النادر والفتح على القياس لأنه مصدر » . وتقول : ظلمه يظلمه - من
ياب ضرب - ظلما بالفتح والضم ، ومظلمة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع
أمره على غير موضعه ؛ ولم يذكر صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول
عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتبا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح
والكسر - ، إذا لاهه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين
المضارع وفتحها والكسر أجودهما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين
أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عندهم قال في المضارع يحسب بالفتح وأما عند
من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضننة : أي هو شيء
نفيس يتنافس فيه أي يضمن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضننة ، وذلك كما يقال : فلان
علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم
ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة
(بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعدرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التي يعتذر بها
(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها
بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين
قوله « ومن غيره » أى : من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول
والزمان والمكان كالمُدْخَرَجِ والمُقَاتِلِ والمُخْرَجِ كما يحىء

الميسور : الميسر ، والمعسور : العسر ، والمجلود : الجلود : أى الصبر ، والفتون :
الفتنة ، قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خذُوا حَتَرِكُمْ وَالْجُنُودَ الَّتِي بِكُمْ وَالْجُودَ الَّتِي
بِكُمْ) (١)

قال فى القاموس : « رجوع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن
المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعى ورجعانا
بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل -
صرفه ورده » اه . وتقول : جاء يحيى جيشا ويحيى ، إذا أتى . قال فى اللسان : « والحيء
شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعل بفتح العين ، وقد شدت
منه حروف فجاءت على مفعل كالحيء والمحيض والمكيل والمصير » اه . والعيب
والعاب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم
ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقد مثل
المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به هنا لما جاء بالكسر
وحده ، وتقول : أوى له بأوى - كروى يروى - أوية وأوية ومأوية ومأواة ، إذ ارق
له ورثى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيْطُ وَ لَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوْا

ومنه تعلم تقصير المؤلف فى التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره فى هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة
أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأى مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر
المبتدأ ، والثانى : أن الباء أصلية بمعنى فى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للملابسة
والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر . والمعنى الفتنة
ملابسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :
أى الزمان الذى يُوسر فيه و يُعسر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول :
أى المحصول عليه ، وكذا قال فى المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :
هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول
بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود القوي ، وجعل الباء فى (بأيكم
المفتون) زيادة ، وقيل : بأيكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذى يُجَلَدُ
فيه : أى يستعمل الجَلَادَةَ ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو
الشيء المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بَيَّنَّ لى مَصْدُوقَةً
حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صَدَقَنِي ^(١) سِنَّ بَكَرِهِ : أى بَيَّنَّ حاله التى
صَدَقَنِيهَا .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً ، وأما العاقبة
فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عَقَبَ الشىءُ [الشىء] أى :
خَلَفَهُ ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى ^(٢) الأصل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره
وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للمشتري : إنه جمل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر
فبينهما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هددع (بكسر أوله وفتح ثانية وآخره
مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها
البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقنى سن بكره » اه

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما
العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ؛ لأنه بمعنى الآخر . يقال : عَقَبَ الشىءُ الشىءَ : أى
خلفه ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت إسما لها .
والهاء دليل الاسمية « لكن كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون
الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،
والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يوثق بها فى الوصف بعد نقله من معناه الأصيلى إلى

الباقية في قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس أوقعها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تسكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائماً : أى قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة ، وكذا في قوله : —

٢٤ — * كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ ^(١) * —

أى : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كمنر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حينئذ للتقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة « الباقية » « فقيل بمعنى بقاء » إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِبِهَا إِذْ طَالَ شَأْنِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْيَمَامَةِ دَارَهُ (١) * *

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٌ » بنصّهما حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَّيْنِ رِنَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ

عَلَى حَقْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٌ (٢)

قال سيبويه : معناه لا أشتم شما ولا يخرج خروجا ، وقال عيسى بن عمر :

هو حال معطوف على الحال الذي هو « لا أشتم » أي غير شاتم ولا خارج ، كقوله

تعالى : « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ولم يذكر ما عاهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه

كجواب القسم بحذف مع القرينة ، وعند سيبويه « لا أشتم » جواب « عاهدت »

قال : « وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلْزَلٍ

عَلَى زَلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

الحال من النأي الذي هو فاعل كفي ، وقد عامل الشاعر المنقوص في حالة النصب

كما يعامله في حالة الرفع والجر فحذف الياء

(١) هذا صدر بيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليلي . وعجزه قوله :

* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتِ اهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص في حالة النصب كما تعامله في

حالة الرفع والجر ، فحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة

مقدرة على آخره منع من ظهورها لإجراء المنصوب بجزى المرفوع .

(٢) هذان البيتان للفردق : همام بن غالب ، والشاهد فيه في قوله « خارجا »

فانه عند سيبويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لا أشتم مسلها الدهر ولا يخرج

خروجاً من في زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجاً اسم فاعل ، ويقول :

إنما قوله « لا أشتم » حال ، فأراد عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتم ولا

أقول : قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، وَالْفَعْلَلَةُ هو المطرد دون الْفَعْلَالِ ، لا يقال : بَرَقَشَ ^(١) برقاشا ، وكذا الْفَعْلَالِ مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حَيْقَالِ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فَعْلَالِ ؛ وإنما جاز ذلك في المضاعف — كَأَلْقَلَقَالِ ^(٢) وَالزَّرْزَالِ وَالْخَلْخَالِ — قصد التثخيف ؛ لتقل التضعيف

ومصادر مازيد فيه من الرباعي نحو تَدَحْرُجُ وَآخِرِ نَجْمِ وَأَقْشِعْرَارِ ، وأما أَقْشِعْرَ قَشْعْرِيْرَة واطمأن طمأنينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما في أَنْبَتَ نَبَاتًا وَأَعْطَى عَطَاءً .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ ضَرْبِيَّةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَبِكْسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْجِ ، نَحْوُ ضَرْبِيَّةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنَاخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَلَا زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أَنْبَتِهِ إِتْيَانَةً وَقَتْلَتُهُ لِقَاءَةً شَادًّا »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولا

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولي هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلة ، وقلقالا (بكسر أوله وفتحهم ، وضمه نادر) ، إذا حركته ، وقال في اللسان : « فاذا كسرتة فهو مصدر ، وإذا فتحته فهو اسم مثل الزلزال والزلزال » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلة وقلقالا (بالكسر ويفتح) حركه ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالمجرد عنها تجعله على فَعَلَة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو
خرجت خرَجَة ودخلت دخلة

وذو التاء تبقية على حاله ، نحو دريت دِرَايَة وَنَشَدْت (١) نَشْدَة ، ولا تقول
دَرِيَّةً وَنَشْدَةً ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فَعَلَة ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من
الفعل جئت بها أبدا على فَعَلَة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فَعَلٌ ، هذا قوله ؛
والذي أرى أنك تردذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعَلَة ؛ فتقول : نشدت نَشْدَةً
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد يُخَلِّيهِ على حاله ، سواء كان رباعياً كَدَّ حَرَجَة أو ذا
زيادة كَانْطِلَاقٍ وَإِخْرَاجٍ وَتَدَخْرُجٍ ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته
إِكْرَامَة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزيتته تعزيتة : أى واحدة ، والأكثر
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عزيتته تعزيتة واحدة ، ولو قلنا بحذف
تلك التاء والمجيء بقاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعديا كان أو لازما فَعَلٌ
بيناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تَمْرَةٍ وَتَفَاحَةٍ بحذف التاء ، فكان
القياس أن يكون الجنس في نحو خَرَجَة وَدَخَلَة كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس
المصدر المطلق ، نحو خَرَجٍ وَدَخَلٍ ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة
الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعي وذو الزيادة

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذو الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدَة على

(١) تقول : نشد الضالة نشداً ونشدة ونشداً (بكر الأخيرين) : إن اطلبا ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحرجة ،
وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذبت كذابة

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلى بناء فعلة ، بل
الحق بهما التاء كما هما ، وهما إثباتة ولقاءة ، ويجوز أتيمة ولقيمة على القياس ،
قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِيْتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً * شَفَّتْ كَمَدِي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ (١)

قوله « وما عدها » أى : ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء ، وهو ثلاثة :
الرباعي ، وذو الزيادة ، والثلاثي ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف

قوله « فان لم تكن تاء » أى : فيما عدها

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك
الصفة إما أن تذكر نحو « حسن الركبة » و « سيء الميئة » و « جلست جلسة
حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنِّ تَأْعِذْرَةٌ إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ (٢)

(١) البيت من قصيدة طويلة لأن الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة
الهمداني . وأولها :

لِيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ سُكُولُ طَوَالٍ ، وَلَيْلُ العَاشِقِينَ طَوِيلُ
وَالظَّاعِنِينَ : أى الراحلين . وسكول : أى متشاكلة متشابهة . ودرب القلة .
موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق في الجبال ، واستعمل في كل مدخل إلى
بلاد الروم وفي كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف
لهذا البيت كذا ذكره لأمثاله من شعر المتنبي وأبي تمام والبحترى وأبي العلاء ليس على
سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة اليباني ، ويروى مجزؤه هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالِفُ النَّكْدِ *

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعل مرة والفعل نوعا كالرخصة والنسدة

قال « أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ تَمَّا مُضَارَعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهُا ^{أسماء} ^{الزمان} ^{والمكان} وَمِنَ الْمُنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرَمَى ، وَمِنْ مَكْسُورِهَا ^{والمكان} وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَضْرَبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمُنْسِكُ وَالْمَجْزَرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلَعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقُطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مِنْخِرٌ فَفَرَعٌ كَمَنْبِتٍ وَلَا غَيْرُهَا ، وَنَحْوُ الْمَطْنَةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَجَا وَضَمًّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَقَطِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل وينصر لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مفعول إلا نادرا كَمَكْرُومٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدل إلى أحد اللفظين مفعول ومفعول ، وكان الفتح أخف فحمل عليه

وقد جاء من يفعل المضموم العين كلماتٌ على مفعول بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْفِقُ وهو موصل الذراع والعضد ، وهو أيضاً كل ما ينتفع به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على المرفق ، ويقال فيهما المرفق على وزن المثب أيضاً ، لأنهما آلتا الرفق الذى هو ضد الحرق ؛ إذ التكىء على مرفقه ساكن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مظهرتا الرفق وحلاهما ، ومنها التنبت ، والمنخر ، والمجزر ، وَالْمَسْقُطُ ، وَالْمَطْنَةُ

وقد جاء من يفعل المضموم العين أيضاً كلماتٌ تسمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمَقْرِقِ ، ، وَالْمَحْشَرِ ، وَالْمَسْجِدِ ، وَالْمَنْسِكِ ^(١) ، وَأَمَّا الْمَجَلُّ بِمَعْنَى الْمَنْزِلِ
فَلِكُونَ مَضَارِعَهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، قَرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَيَجِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)
عَلَى الْوَجْهِينِ

وَجَاءَ فِي مَضَارِعِهِ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ أَمَّا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَهِيَ الْمَدْبُ ^(٣) ،

(١) النسيك - بالضم وبضمين - كل ما يتقرب به إلى الله تعالى ، وقد نسكت
أنسك - مثل نصر ينصر - نسكا - بفتح أوله وكسره وسكون ثانيه - قال في اللسان :
« والنسيك والمنسك (بفتح السين وكسرها) شرعة النسيك . وقيل : المنسك (بالفتح)
النسيك نفسه ، والمنسك (بكسر السين) الموضع الذي تذبج فيه النسيكة . وقال
الفراء : المنسك في كلام العرب (بكسر السين) الموضع المعتاد الذي يعتاده . ويقال :
إن لفلان منسكا يعتاده في خير كان أو غيره . . . قال ابن الأثير : قد تكرر ذكر
المناسك والنسيك والنسيكة في الحديث ، فالمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرها
وهو المتعبد (مكان التعبد) ويقع على المصدر والزمان والمكان » اه ملخصاً .
وهذه أقوال لا يتلاقى بعضها مع بعض .

(٢) اعتبار المدب - بفتح الدال وكسرها - اسم مكان أحد تخريجين للعلماء في
هذه الكلمة ، ومنهم من جعل المفتوح مصدراً والمكسور اسم مكان ، فيكون موافقاً
للقياس . قال في اللسان : « ومدب السيل ومدبه (بفتح الدال وكسرها) موضع
جريه . يقال : تنح عن مدب السيل ومدبه ، ومدب النمل ومدبه ، فالاسم مكسور
والمصدر مفتوح ، وكذلك المفعول من كل ما كان على فعل يفعل (كضرب يضرب)
قال في التهذيب : والمدب (بكسر الدال) موضع ديب النمل وغيره » اه ملخصاً .
وأنت ترى أنه لا يظهر وجه التفريع في قول صاحب اللسان « فالاسم مكسور
والمصدر مفتوح »

والمأوى : المنزل . قال الأزهرى : سمعت الفصيح من بني كلاب يقول للمأوى
الابل « مأواة » بالهاء . وقال الجوهري : مأوى الأبل - بكسر الواو - لغة في مأوى
الابل خاصة ، وهو شاذ . وقال الفراء : ذكر لي أن بعض العرب يسمى مأوى
الابل مأوى بكسر الواو . قال : وهو نادر ، لم يجيء في ذوات الياه والواو مفعول بكسر

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةَ ، وَمَضْرِبَةَ السِّيفِ ، وَجَاءَ مَقْبَرَةٌ وَمَشْرُفَةٌ وَمَقْبِيَاةٌ وَمَقْمِيوَةٌ وَمَقْنَأَةٌ وَمَقْنُوَةٌ^(١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُبَةُ فِي الْغُرْفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَبُونَ فِي الْغُرْفِ ، وَالْمَشْرُفَةُ وَالْمَقْبِيَاةُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذْ هُمَا مَوْضِعَانِ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّقْيِئِ فَيَشِدُّنَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَلِهَذَا لَمْ تَعَلَّ الْمَقْبِيَاةُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْهَبْ بِهَا مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَشْرُبَةُ لِشَعْرِ الصَّدْرِ مَضْمُومَةٌ الْعَيْنِ لِأَخِيرِ ، قَالَ سَيْبُويه : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِبَيْتٍ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدَ

العين ، إِلَّا حَرْفَيْنِ : مَاقِي الْعَيْنِ ، وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا « مَاوَى وَمَوْقٌ وَمَاقٍ » اهـ . وَاعْتَبَرَهُ مَاقِي الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٍ غَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقِ وَلَا نَظَرَ ، لِأَنَّ قَوْطِمَ « مَوْقٌ وَمَاقٍ » بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَسْلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَاقِي مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَا أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الرَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْإِطْلُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِطْلِ ، فَوزن المَاقِي عَلَى هَذَا فَعْلِيٌّ - بِكسْرِ اللامِ أَوْ فَتْحِهَا -

(١) زَلْ يَزِلُّ زَلًّا - كَضْرَبَ يَضْرِبُ - : زَلِقٌ ، وَالْمَزَلَةُ - بِفَتْحِ الزَّايِ وَكسْرِهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضْرِيبةُ السِّيفِ ، وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَةٌ وَمَضْرِبَةٌ - بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكسْرِهَا فِيهِمَا - : حِدُهُ ، وَحِكِيُّ الْأَخِيرِ تَيْنِ سَيْبُويه ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ دُونَ الظُّبَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَبَّهَ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرُفَةُ : مَوْضِعُ الْقَعُودِ لِلشَّمْسِ ، وَحِكِيُّ ابْنِ سَيْدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحَ الرَّاءِ ، وَضَمًّا ، وَكسْرًا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرِقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَقْبِيوَةُ : مَوْضِعُ النَّبِيِّ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحِكِيُّ الْفَارِسِيِّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَقْبِيَةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحِكِيُّ الْمُجَدِّ فِي الْقَامُوسِ اللَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلِّفُ . وَالْمَقْنَأَةُ - بِفَتْحِ النُّونِ وَضَمًّا - الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَصِيْبُهُ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحِكِيُّ فِيهَا الضَّمُّ وَالْفَتْحُ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون مبتأً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في ساءَ أسماء الموضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المذسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مَضْرِبَة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المَقْبُرَة ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال للمدفن شخص واحد مقبرة فوضع الفعل إذن مَقْبَر كما هو القياس ، وكذا المَشْرُوق اسم لموضع خاص لا لكل موضع يُتَشَرَّق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق ^(١) وكذا المَقْنَأَة والمفياة ، وكذا التَنْخِر صار اسماً لثَقْب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى التَنْخِر ، وكذا المَشْرُوبَة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المِطْبِخ والمِرْبَد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين للموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الوجود : أى الإقامة ، بل المِطْبِخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمِرْبَد مَجْبَس الابل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المِرْفَق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المِطْبِخ والمِرْبَد ؛ فكل ما جاء على مَفْعَل بكسر العين مما مضارعه يَفْعَل بالضم فهو شاذ من

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شيء هو ، كما بين في المشربة مثلاً أنها صارت اسماً للفرقة ؛ ولم نعر على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا.

وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ، ^(١) ، وكذا مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتح
العين ، ومَفْعِلَةٌ كالمُظَنَّة أشد ، ومَفْعَلَةٌ بضم العين كالمُنْقَبِرَةِ أشد ، إذ قياس
الموضع إما فتح العين أو كسرها ، وكذا كل ما جاء من يَفْعَلُ للمكسور العين على
مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةٌ بفتحها
أشد ، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة
الفعل فهو العذر في خروجه ^(٢) عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو المَشْوَى وإن كان من يَفْعَلُ بكسر العين وإن
كان أيضاً مثلاً واوياً كالمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام
ألفاً ، وإنما كان المثال الواوياً على مَفْعَلٍ بالكسر وإن كان على يَفْعَلٍ كالمَوْجِلِ
والمَوْجِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجِلٌ
ومَوْجَلٌ فيطرده ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد
جاء على مَفْعَلٍ بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على
الفعل ، كَمَوْجِدٍ في العدد ، والمَوْهَبَةِ للغدير من الماء ^(٣) ، وأما مَوْطَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جداً قد نص كثير من العلماء
على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ماسم ، والتمس بعضهم للحاق التاء لبعض
الأسماء سبباً كالمبالغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة ١١٩
(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعاً لسيبويه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ
أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث
صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرها - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في
الجبيل يستتبع فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو هبة بفتح الهاء .
جاء نادراً . قال :-

وَلَقَوْكَ أَطْيَبُ إِنْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى حَمْرٍ

مكان ومَوْهَبٌ ومَوْأَلَةٌ ومَوْءٌ كُلٌّ ومَوْزَقٌ في أعلام رجال معينين منقولات من
المبنى على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف

والمثال اليأى بمنزلة الصحيح عندهم لخفته تقول في يَيْقِظُ مَيْقِظٌ في المصدر
والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) بفتح العين

قوله « ولا غيرها » قال سيبويه : يقال في مُعِيرَةٍ مَعِيرَةٌ بكسر الميم
للاتباع .

قوله « فتحا وضما » يعني بهما المَعِيرَةُ ، دون المَظِنَّةُ ؛ فانه لم يأت فيها إلا
الكسر ، وإما كان الفتح في القبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمَفْعَلُ في المكان
والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء

قوله « وما عداه فعلى لفظ المفعول » يعني ما عدا الثلاثي المجرد ، وهو ذو
الزيادة والرباعى ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياسا
لا ينكسر ، كالمُخْرَجِ والمُسْتَخْرَجِ والمُقَاتِلِ والمُدْخَرِجِ والمُتَدَخَّرِجِ
والمُخْرَجَتِجِ يحتمل كل منها أربعة معان

قال : « الآلة على مَفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كالمِخْلَبِ والمِفْتَاحِ والمِخْسَعَةِ ،
وَمَحْوِ المِسْعَطِ والمُنْخُلِ والمُدُقِّ والمُدْهِنِ والمُكْحَلَةِ والمُخْرُضَةِ لَيْسَ
بِقِيَاسٍ » .

اسم
الآلة

أقول : اعلم أن المِخْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لان موضعه هو المكان
الذى يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِخْرَجَةُ
— بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسعط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهوم أنه جاء من
هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : الْمُكْحَلَةُ ، وَالْمُسْعَطُ ، وَالْمُنْخَلُ ، وَالْمُدُقُّ ، وَالْمُدْهَنُ ، هذا كلامه ،
وجاء المنصل^(١) أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما
المُحْرَضَةُ فذكرها الزخشرى ، وفي الصحاح المُحْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ،
وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم^(٢) فيها ، قال سيبويه في الأحرف الخمسة :
هى مثل المُتَقْفُورِ وَالْمُتَغْتُورِ ، وهما ضرب من الصمغ ، وَالْمُتَغْرُودُ : ضرب من
الكهأة ، وَالْمُتَغْلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُتَعَوِّلٍ ، لا نظير لها
في كلام العرب ، وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب
الفعل ، ولكنها جمات أسماء لهذه الأوعية ، يعنى ان المكحلة ليست لكل
ما يكون فيه الكحل ، ولكنها احتصت بالآلة الخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم
تكن مثل الْمِكْسَحَةِ وَالْمِصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا
في المسجد وأخواته ، وَالْمُسْعَطُ : ما يسعط به الصبي أو غيره ، أى يجعل به
السعوط فى أنفه ، وَالْمُدُقُّ : ما يدق به الشيء كفهْرِ العطار ، والمدهن : ما يجعل
فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن الْمُكْحَلَةَ وَالْمُدْهَنُ موضعان

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاده مضمومة أو مفتوحة - السيف . قال ابن سيده:
لا نعلم اسما اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل ، اه بمعناه . والنصل :
حديدة السيف والرمح والسهم والسكين ما لم يكن لها مقبض ، فان كان معها مقبض
فهى سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب التاموس وصاحب اللسان المحرصة - بكسر الميم وفتح
الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هى وعاء الحرض . والحرض كقفل
وكعنتى - : الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطبا ثم يحرق ويرش الماء على رماده
فينعقد ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملا فى جزيرة العرب إلى يوم
الناس هذا . وقرئ فى قوله تعالى (حتى تكون حرصا أو تكون من الهالكين)
يفتحتين وبضمتين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مفعلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما ليسا موضعين ،
لما يفعل فيه الشيء ، كالمقتل حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ؛
لم يبعد ، فاذا جملا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف
والدال — كالمثقب لآلة الثقب ، والمجرضة : وعاء الخرض : أى الأشنان ،
والظاهر أن مضرية السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غيرت عما هو قياس بناء
الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل

وجاء الفعّال أيضا للآلة ؛ كالحياط والنظام

واعلم أن الشيء إذا كثّر بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مفعلة بفتح
العين ، كالمأسدة والمسببة والمدأبة : أى الموضع الكثير الأشد والسباع والذئب ،
وهو مع كثرتة ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مضمبة ومتردة ، ولم يأتوا بمثل هذا
في الرباعي فما فوقه ، نحو الضفدع والثعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب ،
أو تقول : مكان ثعلب ومعقرب ومضفدع ومطخلب بكسر اللام الأولى
على أنها اسم فاعل ، قال [ليبيد] : —

٢٩ — يَمْنَعُ أَعْدَادًا بِلُبْنِي أَوْ أَجَا * مُضَفِّدَاتٍ كُلُّهَا مُطَخِّلِيَّةٌ (١)

(١) البيت لليبيد بن ربيعة العامري . كما ثبت في بعض نسخ الأصل . وقد أنشد
الجوهري والصاغاني في الباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويعمن : تصدن .
والاعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدهج وأقداح
ووتر وأونار ، والعد : الماء الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى -
بضم إفسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والآكثرون يهمزونه
مثل خطأ ، وهو أحد جبلي طيء ، ومضفدعات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ،
ومطخلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ؛ إذا كثرت ضفادعه
وطحالبه ، مثل قولك : زرجست الدواء ، ولفلت الطعام وغيرته ، وزعفرت الثوب ،
وعندمت الفتاة أناملها ، وبحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم
جنس رباعى الأصول أو منزل منزلة

ما كثر
بالمكان
يبني على
فعله

ولو كانوا يقولون من الرابعى على قياس الثلاثى لقالوا مُعْطَبَةٌ وَمُعْطَبَةٌ عَلَى
وزن المفعول ؛ لأن نظير المَفْعَلِ فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدْحَرَجٌ
وَمُقَاتِلٌ وَمُحَزَّقٌ ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُعْطَبَةٌ
وَمُعْطَبَةٌ بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « قالوا على ذلك أرض مُعْطَبَةٌ
وَمُعْطَبَةٌ » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرابعى لقالوا
كذا ، قال : ومن قال ثمالة قال مُثْمَلَةٌ ؛ لأن ثمالة من الثلاثى ، قال الجوهري :
وجاء مَعْمَرَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة المقارب ، وهو شاذ ^(١)

قال : « المُصَغَّرُ المُزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلِهِ ؛ فَأَلْتَمَسْنَا أَنْ يُصَغَّرَ
أَوَّلُهُ وَيُفْتَحَ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ
إِلَّا فِي تَاءِ التَّائِيثِ وَالْفَيْهِ وَالْأَفِ وَالشُّونِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ مِمَّا وَأَفِ أَفْعَالٍ
جَمًّا » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل
الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة
المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، واما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا
العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المكسحة والمكنسة
والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة
لازمة كالمبضضة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا
القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا
ثلاثيا من معناه ، بل المستعمل منه استصبح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المرسجة
فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ،
ومن ذلك الخدعة ، فانهم أخذوها من الخد ، والملحفة ، فانهم أخذوها من اللحاف ،
وجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولكننا نرى ألا يؤخذ اسم الآلة من اسم جنس حتى يكون قد
استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه
الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه شئ حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المهمات كذِيَالِكَ وَالذِّيَالِيَا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولاك : «عندي ذُرِّيَّهَات» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيما نحو ككَلِيبٍ وَرُجَيْلٍ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغيرُ المفيد للشفقة والتلطف كقولاك يَا بُنَيَّ وَيَا أُخِيَّ وَأنت صُدَيْقِي ، وذلك لأن الصَّغَارَ يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكنى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولاك هو لَطِيفٌ مُلِيحٌ ومنه قوله : —

٣ — يَا مَأْمِيحَ غَزِيْلًا نَاشِدِنَ لَنَا * (١) [مِنْ هُوَلِيَاءٍ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّعُرُ]
وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطف ملاح ، فاذا كبرت غلظت وجهت ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبيل وبعده فى نحو قولك خروجى قبيل قيامك ، أو بُعِيْدِهِ ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشئ ، والبعده هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قيامك أى فى زمان متقدم على قيامك صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولاك : دُوَيْنَ النهر ، وفُوَيْقَ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبه إلى قائله ففسه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العربى وأمليح : تصغير أملك ، وهو فعل تعجب من الملاحه وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال . وسدن بتشديد النون : فعل ماضى مسند إلى نون النسوة وتقول : سدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ؛ إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء . والضال : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر التبق) . والسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مطروفها مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الطرفان ، فمعنى خروجي
قُبَيْل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القلبية ، وكذا ما يماثله

وقيل : يحىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر
عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه
قول الشاعر : —

٣١ — دَاهِيَةٌ قَدْ صُعِّرَتْ مِنَ الْكَبِيرِ صِلٌ صَفًا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقَصْرِ^(١)

واستدل لحيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤُوبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

وردَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاوهم بها ، إذ المراد بها
الموت : أى يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل ، واستدل
أيضا بقوله :

(١) لم نعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادي .
والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون -
وهو الكبر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التي تقتل إذا نهشت من
ساعتها ، والصفاء . الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفي
(كدلى) ، إذا كانت منكورة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت لليد بن ربيعة العامري . وقوله دؤوبية هو تصغير داهية ،
ويروى في مكانه خويخية وهو مصغر خووخة - بفتح فسكون - وهى الباب الصغير
أى أنه سيفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون
بعد الموت . والشاهد في هذا البيت قوله دؤوبية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها
للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم

٣٣ — فَوْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلًا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك؛ إذ قولهم رُجَيْلٌ أُخِفَ مِنْ رَجُلٍ صَغِيرٍ ، وَكَوْفِي أَخْصَرَ مِنْ مَنْسُوبٍ إِلَى الْكَوْفَةِ ، وفيها معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رَفْعًا بِخِلَافِ الْمَصْغَرِ ، لما مر في شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس : نصف امتناع منبتها وتشمسه الأهوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول يجعلون فيها الجمائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتلون عليها بالحيائل في المهاوى والمهالك - وفوق : تصغير فوق - وجليل : تصغير جبل - وتكل : تعب وتعبي ، وبابه ضرب . وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ؛ إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ؛ إلا أن المصغر يخالف لسان الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجز لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والصرى ؛ فانها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا ؛ فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى ، والوصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ؛ فلما لم يعمل

المصغر ، وهم إليه أحوج ؛ كَثُرُوا أبنية الجمع ووسَّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع ، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقصرهم الجموع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج ، بخلاف المصغر ، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً ، صاغوها على وزن ثقيل .، إذ التقل مع القلة محتمل ، فجليبوا الأولها أثقل الحركات ، واثالثها أوسط حروف المدثلا ، وهو الباء ، لثلاثا يكون ثقيلاً بكرة ، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات ، وهو الفتحة ، لتقاوم شيئاً من ثقلها ، والأولى أن يقال : إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرهما في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرْدٍ ، كما قيل في فُلْكَ وَهَيْجَانَ قوله « فالمتمكن يضم أوله » إنما خص المتمكن لأن المهمات تصغر على غير هذا النمط ، كما يجيء في آخر الباب .

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي ، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر ، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيفِيرٍ^(١) وَسُفَيْرِجٍ ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاً ن أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالادغام ، نحو أُصَيْمٍ وَمُدَيْقٍ ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده ، كما يجيء في بابه ، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ما قبلها من الحركة من جنسها ، إذ ما قبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدغم أن في مثل هذا الياء والواو أي الساكن المفتوح ما قبله شيئاً من المد ، وإن لم يكن تاماً ، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك » اهـ وسيأتى لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عَصِيفِيرٍ : تصغير عصفور ، وفي بعض النسخ عَصِيفِرٍ - بمهملتين - فتكون

تصغير عصفور وهو نبات يصنغ به

قال قصيدة قبل رَوِيَّهَا ياء أو واو سا كنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ (٢)

قوله « إلابي تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء

قوله « وأبي التأنيث » أي المقصورة والمدودة ، نحو حُبَيْلِي وَحَمِيرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلها إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في المدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التي قبلها المد كما في حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاواو ولا ياء للألف التي قبلها ، كما ذكرنا في باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما في قوله :

٣٥ — * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا (١) *

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع الجاشعي الدارمي . ومهمين : تثنية مهمه وهو الفقر المخوف . وقدفين : تثنية قذف - بفتحين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عدالمالك بن مروان . وأراد بالأشقر الفرس الذي لونه الشقرة ، وهي حمرة صفة بخلاف الشمرة في الإنسان ، فأما فيه حمرة بعلوها بياض . ويغتيال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة . والصحاري

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو حُبْلَيَان ، أو ألف الجمع نحو حُبْلَيَات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة في نحو حَمْرَاوَان و حَمْرَاوَات إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحدا في قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع .

وقد يحىء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لتغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَبْرَى ، فمن نونها قال عَلِيْقٍ وَذُفَيْرٍ وَتَبْرٍ ، ومن لم ينونها قال عَلِيْقٍ وَذُفَيْرَى وَتَبْرَى^(١) وكذا يحىء في الممدودة ما لم فيه مذهبان كغوغاء^(٢) من نونه وجعله فعلا لا كززال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع ما مفردة مثل صحراء كعذاره ولكنهم كثيرا ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستئصال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفا كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها . وبعضهم يجعلها للالحاق جمعفروينونها والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضا على النحو السابق . وتبرى : أصلها وتبرى من المواتره وهي المتابعة ، قالتا بدل من الواو بدلا غير قياسي اختلف في ألفها أيضا فمنهم من جعلها للالحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغبضى .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف للظيان ، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذى هو الصوت والجلبة لكثرة لغظهم وصياحهم

عَوَيْبِيٌّ ، ومن لم ينوبه وجعله كحمراء قال غَوَيْبَاءُ ، وكذا في قُوبَاءِ (١) من فتح الواو فالألف للتأنيث لاغير ، وتصغيره قُوبِيَاءُ ، ومن سكنها وجعله ملاحقاً بقُرْطَاسٍ فتصغيره قُوبِيِيٌّ

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهها بألف حمراء ، وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقرب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنها إذا كانا في علم مرتجل نحو عُثْمَانَ وَعِمْرَانَ وَسَعْدَانَ وَعَظْمَانَ وَسَلْمَانَ وَمَرْوَانَ شابهتها ، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلفرضنا ارتجالها ، وأما معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف (٢) ؛ فعلى هذا تقول عُثْمَانُ

(١) قوباء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء : « القوباء تونث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا تصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بياب فقهاء ، وهونادر ، وتقول في التخفيف هذه قوباء ، فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة » اه ومراده بالتخفيف سكون الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حينئذ لكون الألف للالحاق ، ولو كانت للتأنيث لم تصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالألف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرقة وألف الإلحاق في نحو معزى لم يجر زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يجر ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

عَمِيرَانُ وَسُعَيْدَانُ وَعُطَيْفَانُ وَسَلَيْمَانُ وَمُرْيَانُ ؛ وَأَمَّا عُمَانُ فِي فَرْخِ الْخُبَارِيِّ عَلَى مَا قِيلَ وَسَعْدَانُ فِي نَبْتٍ فَتَصْغِيرُهُمَا عُثِيمَيْنِ وَسُعِيدَيْنِ ، وَلَيْسَا أَصْلَيْنِ لِسَعْدَانِ وَعُمَانِ عِلْمَيْنِ ، بَلْ اتَّفَقَ الْعِلْمُ الْمُرْتَجِلُ وَالْجِنْسُ ، كَمَا اتَّفَقَ الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ فِي يَعْقُوبِ وَأَزْرٍ ، وَسَعْدَانُ اسْمٌ مُرْتَجِلٌ مِنَ السَّعَادَةِ كَسَعَادٍ مِنْهَا ، وَعُمَانٌ مُرْتَجِلٌ مِنَ الْعَمِّ ^(١) ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي صِفَةٍ مَمْتَنَعَةٍ مِنَ النَّاءِ كَجَوْعَانَ وَسَكَرَانَ تَشَابَهَانِيهَا بِانْتِفَاءِ النَّاءِ ، فَتَقُولُ : سُكَرِيَانُ وَجَوْعِيَانُ ؛ وَإِنْ كَانَتْ فِي صِفَةٍ لَا تَمْتَنَعُ مِنَ النَّاءِ كَالْمُرِّيَانِ وَالنَّدْمَانَ وَالصَّمِيَانَ لِلشَّجَاعِ وَالْقَطْوَانَ لِلْبَطِيءِ ، شَبَهْتُمَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سَكَرَانَ ؛ لِكُومِهَا صِفَاتٌ مِثْلُهُ وَإِنْ لَحِقَتْهَا النَّاءُ ، فَقِيلَ : عُرِّيَانُ وَنَهْيَمَانُ وَضُمِّيَانُ وَقُطَيَانُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَسْمِ الصَّرِيحِ غَيْرِ الْعِلْمِ فَانْتَهَى لَاتَشَابَهَانِ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سَكَرَانَ مُطْلَقًا ؛ إِذْ لَا يَجْمَعُهُمَا الْوَصْفُ كَمَا جَمَعَ عَرِيَانًا وَسَكَرَانَ ، بَلْ يَنْظُرُ هَلْ الْأَلْفُ رَابِعَةٌ أَوْ فَوْقَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الَّذِي هُمَا فِي آخِرِهِ مَسَاوِيًا لِأَسْمِ آخِرِهِ لَا مَقْبَلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ وَإِنْ لَمْ يَسَاوِهِ وَزَنَا حَقِيقِيًّا قَلِبَ أَلْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ يَاءً تَشْبِيهًُا لَهَا بِذَلِكَ الْأَلْفِ الَّذِي قَبْلَ اللَّامِ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَوْزَانٍ فَقَطْ : فَعْلَانُ ، وَفَعْلَانُ ، وَفَعْلَانُ ، كَحُومَانَ وَسُلْطَانَ وَسَرْحَانَ ، فَإِنْ نُونُ حُومَانَ مَوْقِعُهُمَا مَوْقِعُ اللَّامِ فِي جَبَّارٍ وَرَزَالٍ ، وَمَوْقِعُ نُونِ

عَلَيْهِ النَّاءُ الْمَفِيدَةُ لِمَعْنَى التَّأْنِيثِ ، وَإِنْ بَقِيَ لَفْظُ الْعِلْمِ مَعَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَأَقْعَا عَلَى مَا كَانَ مَوْضِعًا لَهُ جَازَتْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْعِلْمُ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ كَمَا النَّسْبَةُ وَيَاءُ التَّصْغِيرِ وَتَوِينِ التَّمَكُّنِ نَحْوِ هَاشِمِيٍّ وَطَلِيحَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ جَازَتْ بِشَرْطِ جَبْرَانِ التَّعْيِينِ بِعَلَامَتِهِ كَمَا فِي الزُّبْدَانِ وَالزُّبْدُونَ عَلَى مَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْأَعْلَامِ » اهـ

(١) العَمُّ - بفتح فسكون - : جبر العظم المكسور على غير استقامته ، وتقول عثمت المرأة المزايدة - من باب نصر - إذا خرزتها خرزا غير محكم ، وفي المثل « إلا أكن صنعا فاني أعتشم » أي : إن لم أكن حاذقا فأنى أعمل على قدر معرفتي ، والصنع بفتحتين - الماهر الحاذق

سلطان كلام قرطاس وَزَنَارٌ^(١) وطومار، وموقع نون سِرْحَانِ كلام سِرْبَالِ^(٢) ومفتاح وإصباح، فتقول: حَوَيْمِينَ وَسَلَيْطِينَ وَسُرَيْحِينَ، كزَلَيْبِيلٍ وَقَرِيظِينَ ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَّرْبَانَ وَالسَّبْعَانَ^(٣) وَفِعْلَانَ وَفِعْلَانَ وَفِعْلَانَ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبِّهُ الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلانقلاب الألف ياء، نحو ظَرْبِيَّانٍ وَسَبْعِيَّانٍ في تصغير ظَرْبَانَ وَسَبْعَانَ، وإما جاز تشبيهما بها ههنا في التصغير ولم يجوز ذلك في الجمع فلم يقل ظرابان بل ظرايين لتام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهي فَعْمِيلٌ، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيت وهي أصل الألف والنون كما في الدَعَاوِي وَالْفَتَاوِي وَالْحَبَابِي فِي الْمَقْصُورَةِ وَالصَّحَارِي فِي الْمُدُودَةِ كما يجيء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

-
- (١) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه .
والطومار ومثله الطامور كالتابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا، لأن سيويه قد اعتد به في الألفية فقال: هو ملحق بنسقاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فأما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاورا له كألف عماد وياه عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف؛ فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اهـ
- (٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال
- (٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قنز الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الفمومنتنة الرائحة تنفسو في حجر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعم الأعراب أنها تنفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحتها حتى يبلى الثوب. والسبعان: بفتح السين وضم الباء - : موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرْشَانَ وَكَرَوَانَ^(١) أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَانَ وَسَبْعَانَ ، ولكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصَّمِيَانِ وَالْقَطْوَانِ^(٢) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، قلبت في الاسم فليل : وَرَيْشِينَ وَكَرَيْوِينَ^(٣) ؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فإن كانت خامسة كزَعْفَرَانَ وَعُقْرُبَانَ وَأَفْعُوَانَ^(٤) لم يجز تشبيهها بالألف التي قبل اللام وقلبها ياء ؛ إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التضخير إلا الرابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيهها بألف التأنيث

أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَمَىِّ بِالسَّبْعَانَ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِأَلْبِلَا الْمَلْوَانَ

قال في اللسان : « ولا يعرف في كلامهم اسم على فعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره » اه
(١) الورشان - بفتحات - طائر شبه الحمامة ، والأثني ورشانة ، بجمع على ورشان - بالكسر - ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة . والكروان بالتحريك - طائر ، ويدعى الحجل والتبج (الأول كبطل والثاني كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان - بفتحات - من الرجال : الشديد المحتك السن ، والجري الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذات وثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطى فهو قطوان وقطوطى

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كربين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الأتيان بها حسب الأصل

(٤) العقربان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها - : الذكر من العقارب . والأفعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك - الذكر من الأفاعي

فقيل : زُعْفِرَانٌ وَعُقَيْرِيَانٌ وَأُقَيْعِيَانٌ وَفِي صِلْيَانٍ ^(١) صُلَيْلِيَانٌ ، وكان القياس أن يقال في أسطوانة أُسَيْطِيَانَةٌ ، لكنه حذف الواو فيها شاذاً ، فصارت الألف رابعة فقيل : أُسَيْطِيَنَةٌ ، كثعيمين ، وكذا قيل في الجمع أساطين ، وكذا قياس إنسان أن يُصَغَّرَ على أنيسين كسريحين لكنه لما زيدياء قبل الألف شاذاً في الأصح كما يجيء في ذى الزيادة صارت الألف خامسة كما في أفعوان وعقر بان

وإن كانت الألف فوق الخامسة : فان كان في جملة الأحرف المتقدمة عليها ما يابزمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت بحالها لأنها تصير إذن كما في عقر بان ، وذلك كما تقول في عُبُوثَرَانٍ ^(٢) عُبَيْثَرَانٍ ؛ لأن الواو زائدة ، وإن لم يكن كذلك حذفت الألف والنون كما تقول في قَرَعْبَلَانَةٍ ^(٣) قُرَيْبَةٍ لأنك تحذف الأصلي قبلهما فكيف تخليهما ؟

(١) الصليان نبت له سنمة عظيمة كأنهار أس القصبه إذا خرجت أذناها تجذبها الابل والعرب تسميه خبزة الابل ، و اختلف علماء اللغة في وزنه فمنهم من قال إنه على وزن فعلان بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام وسكون العين —

(٢) قال في اللسان : « العبوثران والعيثران : نبات كالقيصوم في الغبرة ، إلا أنه طيب للأكل ، له قضبان دقاق طيب الريح ، وتفتح الثاء فيهما وتضم أربع لغات » اه
(٣) القرعبلانة : دوية عريضة محينطة عظيمة البطن . قال ابن سيده : وهو ممافات الكتاب من الابنية ، إلا أن ابن جنى قد قال : كأنه قرعبل ولا اعتداد بالألف والنون بعدها ، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين . قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل فريدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قرعبة . قال الأزهري : ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفهم الأصلية . قال : ولم يأت اسم في كلام العرب زائداً على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجِيفُهُ فَتَسْمَعُ فِي الْحَالَيْنِ مِنْهُ جَلَنٌ بَلَقٌ

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَانٍ (١) وَوَرَّشَانٍ وَسُلْطَانَ أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير متصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف باقلاهاياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألف التأنيث فإذا صغرته صرفته لا قلاهاياء نحو مِعْزٍ ، وتقول في ظر بان وعقر بان وسكران وندمان أعلاما : ظر بيان وعقر بان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول في أجمال علما : أُجَيْمَال ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النجاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فأقلبها في التصغير أيضا ياء ، ومالم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجهالة ، ولا يطرده ذلك في نحو ظر بان لقولهم ظر بيان وظرايين ، ومالم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرا في وأبو علي : لا تقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسي : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغيير ، وأن يقال : الأصل الحمل على الأكثر فتغير والله أعلم ، وإعمال تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير ، أعني الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من (٢) صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلبة ، وهي : أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكى صوت باب ضخم في حالتها فتحه وإسفاقه وهما حكايان متبايعتان جلن على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما التزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة هاه
(١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل . قال سيبويه : النون زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره ببقاء لفظ جمع الكثرة ليكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكرافي الظاهر ، فلو لم يُبْقُوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجيال كما ذكرنا .

قال : « وَلَا يَزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِلذَلِكَ لَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، وَإِذَا صَغُرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَأَلَاوَلَى حَذْفِ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُفَيْرِ جَلَّ »

أقول : قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخماسي ، أي : لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ؛ لأن للأسماء ثلاث درجات : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فيصغر الثلاثي ، ويزاد عليه أن يرتقى منه إلى الرباعي أيضا ، فيصغر ، ولا يزداد على الرباعي : أي لا يزداد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فإن صغرت على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله « ولذلك » أي لأنه لا يرتقى من الرباعي لانتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أي وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعَيْلٍ ، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعَيْعِيلٍ ، وتصغير الثاني فُعَيْعِلٍ ، وحكى الأصمعي في عنكبوت عُيْكَبَيْتٍ وَعَنَا كَيْتٍ ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أي : في غير ذى تاء التانيث ، وذى ألف التانيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيها فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التانيث ، كقُدَيْرَةٍ وَسُلَيْمِيَّةٍ وَرُؤَيْدِيَّةٍ (١)

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهي مؤنثة بغير تاء . قال في اللسان :

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التانيث المدودة ، نحو حُمَيْرَاءُ وَخَنِيفَسَاءُ وَمُعِيرَاءُ (١) في مَعِيرَاءُ ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَانَ وَجُمَيْرَانَ وَعُبَيْثِرَانَ ، بإبدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا يجيء قبل ألف الجمع إلا فُعَيْلٌ كَأَجْمَالٍ ، وكذا قبل ألف التانيث المقصورة لا يجيء فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، لأنها تحذف خامسة في التصغير كما يجيء .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي في بُرَيْدِي (١) ومُشْهَدِي في مُشْهَدِي ومطيلقي في منطلقى ، بإبدال الياء من النون ، فيقول : لم يجيء في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

« وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهرى : القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء فاذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسلبية تصغير السلبية والسلبية بفتح السين والهاء بينها لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلهب وسلبية للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنييرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف والجوهري : الزنبور الدبر (النحل) وهي تونث ، والزنبار لغة فيه حكاها ابن السكيت ، ويجمع الزناير ، وأرض مزربة كثيرة الزناير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثعلة أن ذات عقارب وثمانب (١) المعبوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهرى : المعبوراء : الحمير ، مقصور ، وقد يقال المعبوراء ممدودة مثل المعوجاء والمشيوخاء والمأتوناء بمد ذلك كله ويقصر (٢) البردى - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردى في الصدقة . والبردى - بفتح الباء - نبت معروف ، واحدته بردية ، وهذه الياء التي في بردى على اختلاف ضبطه ليست ياء النسب ، وإنما هي ياء زيدت للدلالة على معنى كياء الكرسى وقد صرح بذلك المؤلف في أول باب النسب من هذا الكتاب ، فتسميته لها هنا ياء النسبة فيه تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فَمَيْلِي هو فعيل ، والياء زائدة

قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،
بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء
وتصح المعارضة بنحو حُمَيْرَةٌ وَحُبَيْلِي وَحُمَيْرَاءُ ؛ فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان
زوائد .

وهلا ذكر المثني والمجموع نحو العيران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها
إلا في تاء التأنيث وألفه وياء النسبة وألف المثني وياؤه وواو الجمع وألف جمع
المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتين وكذا في المركب نحو بعلبك
قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمس الأصول ،
فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة
الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة
مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعي
لا يستقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته

فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخامس نحو قَبَعْتَرِي
وسَلَسْبِيل (١) وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها
إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة
زيادتها على الخامس الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدى إلى السكثرة ، إذ يصير
لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياساً ؟

(١) انظر كلمة قَبَعْتَرِي (ص ٥٩٥) من هذا الجزء (و (ص ٥٢ س ١) أيضا

وكلمة سلسبيل (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبنى على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ واحر نجم ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجيء منه الخماسي الأصلي حروفه ، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمسكها أشد وأقوى .

قوله «وقيل ما أشبه الزائد» اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف «اليوم تنسأه» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لا بد من حذفٍ فحذفُ شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُخِرَج في مدحرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف «اليوم تنسأه» أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فإنه يحذف أين كان ، فلا يقال في جَحْمَرِشْ جُحْمَرِشْ لبعده الميم من الطرف ، كما يقال في مُدَحْرِجْ دَحِيرَجْ ، وقال الزمخشري : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسي ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف «اليوم تنسأه» لکن يشابه واحدا منها في المخرج حذف أيضا ، فيقال في فَرْدَقْ : فَرَزِقْ ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله «وسمع الأخصس سفيرجل» يعني باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، وابقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سَفِيرِ جَلٍّ وَسَفَارِ جَلٍّ — بفتح الجيم فيهما — فقال الخليل لو كنت محقرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سَفِيرِ جَلٍّ قياسي على ما ثبت في كلامهم ، وهو نحو دُنَيْدِيرٍ ، لأن الباء ساكنة قال «وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابِ وَنَابِ وَمِيزَانَ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِذَهَابِ الْمُقْتَضَى ؛ بِخِلَافِ قَائِمِ وَثَرَاتٍ وَأَدْرِدْ ، وَقَالُوا عُمَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ»

أقول : أعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف
أولا : فان كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولا ؛ فما يزيل التصغير
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقظ ، ونحو طَيِّ وُلِيٍّ ،
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذَوَائِب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،
ونحو أدور والنور ، ونحو مُتَلَج ومُتَمَدِّد^(١) ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذي

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المكبران
ألفهما مقبولة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فاذا صغرا زال فتح ما قبل
الواو والياء الذي هو شطر سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فاذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقظ أصله ميظ
أبدلت ياءه واوا لسكونها إثر ضمة فاذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب
الياء واوا . وطى ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها
بالسكون فاذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء
وكساء أصلهما عطاو وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر
على اختلاف العلماء في ذلك لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فاذا صغرا أبدلت ألفهما
ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا أو همزة . وذوائب أصلها ذائب
فكروها ا اكتناف همزتين للالف التي هي في حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا
إبدالاشاذا فاذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الألف ، فتقع ياء التصغير فاصلة
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . وماء وشاء أصلهما موه وشوه
قلبت عينهما ألفا ثم لا مهما همزة لأن الهاء عندهم من الجروف الخفية وكذلك الألف
فكروها ووقع حرف خفي بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقرئها منها في المخرج ، فاذا
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لامها همزة . وفم أصله
فوه حذفت لامه اعتبارا ثم أبدلت واوه ميما لأن الاسم المعرب لا يكون على
حرفين ثانيهما لين ، فاذا صغر ردت لامه لثم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب
الواو ميما . وقائم وبائع أصلهما قاوم وبباع قلبت عينهما ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها إذا لالف لزيادتها في حكم العدم ، فاذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا ،

كان فيه نحو عَصًا وَقَتِي وَعَمَّ^(١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه ما لم يُزِيلِ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سَهٍ وَعَدٍ ، ونحو ابن واسم و بنت وأخت و حَمٍ ؛ فإن قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسي كعمدة وزنة ، وما لا يزِيلِ التصغير سبب القلب الذي كان في مكبره نحو تُرَاثٍ وَأَدَدٌ^(٢) وما لا يزِيلِ التصغير سبب الحذف الذي كان في مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهي ساكنة . وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ؛ وحصة كالأمد تدق قسفتها اللثة . والنور أيضا المرأة النفور من الرية ، وأصل النور النور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضما لازما ، فأذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا في المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلب الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافعال ثم أدغمت في التاء ، فأذا صغرا حذفت تاء الافعال لأنها تحل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء

(١) أصل عصا وقتي عصو وقتي قلبت لاهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فأذا صغرا زال سبب قلب لاهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التي هي ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فأذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستثقل الحركة عليها كما لم تستثقل على نحو طي ، فيزول سبب الحذف

(٢) التراث كغراب : المال الموروث ، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسي . وأدد : علم شخصي ؛ وأصله ودد قلبت

وهارٍ وناسٍ وَيَرَى وأرى ونَرَى وترى وَيَضَع وتضع وخَيْرٍ وشرٍ (١)
وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض في التصغير
ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحمار ، وواو جَدُولٍ وأَسْوَدٍ وعُرْوَةٌ ومِرْوَدٍ
وعصفور وعروض (٢) ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفر رجل ، وثالثة يَأْتِ نَحْوِ
أَحْوَى (٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج
واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في
تصغير نحو رجل وجمهر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر واحد من هذين اللفظين لم
يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هاء ياء أيضا كقاض ، والمحذوف
من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلين يرى
وأرى وترأى وترأى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهي فاء الكلمة وأصله
يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشر ،
وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند
التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو الكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —
كمنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقة الصعبة
التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،
والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأخرى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد
إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم
فاعل من عارى ، وتقول : تعارت الكلاب وعارى الكلب ، إذا تصايحا ونبح
أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا
على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للقهيد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه : هل ينتفى المسبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وافتتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْبٌ وَنُيَيْبٌ ؛ لزوال فتحة ما قبلها ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضا حملا على الألف ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو نَيْبٌ وَشَيْبٌ ، خوفا على الياء من انقلابها واواً لضمة ما قبلها ، وتقصياً من استتقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع بِيُوتٌ وَشِيُوخٌ - بكسر الفاء - وقرئ به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيبويه ؛ لأن الواو على ما مر أقرب ؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وآءٌ^(١) - وهما شجران - : صُوَيْبٌ وَأُوَيْبَةٌ ، والأخيش يحملها على الياء لخفتها فيقول : صَيْبٌ وَأَيْبَةٌ ، وتقول فى « رجلٌ خافٌ » أى خائف ، و« كبشٌ صافٌ » برفع لا ميمها : خُوَيْفٌ وَصُوَيْفٌ ، بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفا وصائفا فحذفت العين ، فتكون

(١) الصاب : شجر مرء ، واحدته صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل : هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أى قطرة فتقع فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : -

إِنِّي أَرَقْتُ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُسْتَجِرًا كَانَ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ

والآء - بوزن عاع - شجر واحدته آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمرها كله النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدفى القاموس : « الآء ثمر شجر ، لاشجر ، ووهم الجوهري »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضُوَيْرِب ، وأن يكون خَوْفًا وصَوْفًا
كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كفزع يفزع ، فترد الألف إلى أصلها كما في
بُؤَيْب ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتي ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ،
وكذا في العصار ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء
ومن المتفق عليه رد الياء المتقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها
نحو مِيقَاتٍ وريح ، تقول في تصغيرها : مَوْيَقِيْتٌ وروِيحة ، لزوال الكسر والسكون ،
وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيْت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا
يردها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦- جَمِي لَا يُجَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المِيَاتِقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيويه (ص ٦٤)
منسوبا إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلي طائي ، وذكر قبله بيتا آخر ، وهو :
وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الغُلْبِيُّ بَرَى لَنَا إِذَا مَا حَلَكْنَا مُصَابَ البَوَارِقِ
وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ،
يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراه » اه ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه
البتغدادى في شرح شواهد الشافية إلا أنه ضبط مصابا بفتح الميم ، وقال : هو اسم
مكان من صابه المطر ، إذا مطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي
سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدرا للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه
غلبا بسكون اللام وغلبا بتحريكها وغلبه بالحق الهاء وغلاية كعلاية وغلبة
كحذقة وغلبى وسغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف
على أن من العرب من لا يرد الواو المتقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عيئد في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا
جميعهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود^(١)

وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط ودينير لزوال الكسر الموجب لقلب
أول المضعف ياء ، كما قيل قراريط ودناير .

وكذا اتفقوا على رد أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء
وسكون أولها ، كما تقول في تصغير طَيِّرٍ وَطَيٌّ : طُوِيٌّ وَلُوِيٌّ ؛ لتحرك الأولى
في التصغير ، وكذا تقول : طُوِيَّانَ وَرُوِيَّانَ في تصغير طَيَّانٍ^(٢) وَرَيَّانَ ، كما تقول
في الجمع : طِوَاءَ وَرِوَاءَ ، وكذا إذا حقرت قِيًّا^(٣) وأصله قُوِيٌّ كحبر من الأرض
القواء : أي القفر .

وكذا اتفقوا على رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف
الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطِيٌّ ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لأنكسار
ما قبلها ، ثم تحذفها نسيًّا لاجتماع ثلاث يآآت كما يجيء ، وكذا قلب همزة الإلحاق
في حِرْبَاءَ ياء ، فتقول : حُرِّيبي ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

(١) هذا الذي ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذي يتبادر من عبارة ابن
الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها
وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم
لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جميعهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى -
كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذي لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ومدودا ومقصورا - الأرض
القفر الحالية من الأهل . وفي حديث سلمان « من صلى بأرض قى فأذن وأقام الصلاة
صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطره »

وإن كانت الهمزة أصلية خلتها كاليئة في تصغير الآء (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خلت الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّة (٢) وهو الهمزة عند من قال ؛ إنها من برأ أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى - وهو التراب - لم يهزها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيويوه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلم (٣) تخففت بالإدغام كما في برية ؛ فكان قياس التصغير نُبِيٌّ ، قال سيويوه : لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنباء تركت الهمزة لعلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبِيٌّ بياء ين على حذف الثالث كما في أُخِيٌّ ، وقد جاء الثبَاء

(١) قال في القاموس : «الآلاء - كسحاب - ويقصر : شجر مردأ ثم الخضرة واحده آلاءة والآء أيضا»

(٢) قال في اللسان : «في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برأ الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهزون البرية والنبي والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة»

(٣) قال سيويوه (ج٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النبَاء قال كان مسيلم نبي سوء (مصغرا) وتقديرها نبيع ، وقال العباس بن مزداق :

يَا خَاتِمَ النَّبِيِّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّهُ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا
ذا القياس ، لأنه مما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا اعياد عييد» وبما نقلناه من عبارة سيويوه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيويوه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لافي الآخر غير مكسورة إحداهما ، كما يجيء في باب تخفيف الهمز . وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائِبَ اسم رجل قلت : ذُوَيْبٌ بهمزتين مكنتفتين للياء ، لأن أصل ذَوَائِبَ ذَوَائِبَ بهمزتين ، إذ هي جمع ذُوَابَةٍ^(١) فكره اكتناف همزتين للألف التي هي خلفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوما واوا ، وإنما لم يقبلوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أي في ذُوَابَةٍ ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفرده ذلك ، وليكون كأوادم وجوامع ، هذا ، وقال سيبويه في تصغير شاء : شُوَى ، قال : أصل شاء إما شَوَى أو شَوَوْتُ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما^(٢) شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

(١) الذوابة - بضم أوله - : الناصية أو منبتها من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء .

(٢) أما شذوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شذوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيبويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وها نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شوية ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولاماهاء ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا ك امرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونفر « اه ، وقول سيبويه « وإنما ذا ك امرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

قَطُّ أَلْفَا ، قَالَ : لَيْسَ لَفْظُ شَاءَ مِنْ شَاةٍ لِأَنَّ أَصْلَهَا شَوْهَةٌ بِدَلِيلِ شَوْهِيَّةٍ ، بَلْ هُوَ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى شَاةٍ كَنَسُوهُ إِلَى امْرَأَةٍ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِ لَامِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ بِقَوْلِهِمْ فِي
الْجَمْعِ شَوِيٌّ كَكَلِيْبٍ ، وَقَالَ الْمَبْرَدُ : شَوِيٌّ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ (١) شَاءَ ، وَأَصْلُ شَاءَ
شَوْهَةٌ فَهُوَ مِنْ شَاةٍ كَتَمَّرَ مِنْ تَمْرَةٍ ، قَلَبْتُ الْعَيْنَ أَلْفَا عَلَى الْقِيَاسِ ، كَمَا فِي بَابِ ، ثُمَّ
قَلَبْتُ الْمَاءَ هَمْزَةً خَلْفَهَا بَعْدَ الْأَلْفِ الْخَافِي أَيْضًا ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ أَصْلَ مَاءٍ مَوَّهٌ ، قَالَ :
فَتَقَوْلُ فِي تَصْغِيرِ شَاءَ : شَوِيهٌ ، كَمَا تَقَوْلُ فِي مَاءٍ : مَوِيهٌ ، لِزَوَالِ الْأَلْفِ الْخَافِي فِي
التَّصْغِيرِ ، فَتَرِدُ اللَّامُ إِلَى أَصْلِهَا ، كَمَا تَقَوْلُ فِي الْجَمْعِ : شِيَاهٌ ، وَمِيَاهٌ

وَكَذَا اتَّفَقُوا عَلَى رَدِّ مِيمٍ « فَم » إِلَى أَصْلِهِ ، وَهُوَ الْوَاوُ ، لِأَنَّهُ إِذَا جُمِعَتْ مِمَّا لِثَلَا
تُحذفُ بِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ، فَيَبْقَى الْأِسْمُ عَلَى حَرْفِ

وَمَا اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْقِسْمِ فِي رَجُوعِ الْحَرْفِ الْمَقْلُوبِ فِيهِ إِلَى أَصْلِهِ بِأَبِ قَائِمٍ
وَنَائِمٍ ، وَبَابِ أَدْوَرٍ وَالنُّوْرِ ، بِالْهَمْزَةِ ، وَبَابِ مُتَعَدٍّ ، قَالَ سَيِّبِيُّ فِي الْجَمْعِ :
لَا تَرِدُ إِلَى أَصْلِهَا فِي التَّصْغِيرِ ، بَلْ تَقَوْلُ : قَوِيْمٌ ، وَأَدْيِيْرٌ ، بِالْهَمْزَةِ بَعْدَ الْيَاءِ فِيهِمَا
وَكَذَا تُوَيِّرٌ ، بِالْهَمْزَةِ قَبْلَ الْيَاءِ ، وَمُتَيِّعِدٌ وَمُتَيِّزٌ ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِأَنَّ قَلْبَ الْعَيْنِ
هَمْزَةً فِي بَابِ قَائِلٍ ، وَقَلْبُ الْوَاوِ تَاءٌ فِي مُتَعَدٍّ — وَإِنْ كَانَا مَطْرَدَيْنِ — إِلَّا أَنَّ الْعِلَّةَ
فِيهِمَا لَيْسَتْ بِقَوِيَّةٍ ، إِذْ قَلْبُ الْعَيْنِ أَلْفَا فِي قَائِمٍ لَيْسَ لِحْصُولِ الْعِلَّةِ فِي جَوْهَرِهِ ،
أَلَّا تَرَى أَنَّ مَاقِبِلَ الْعَيْنِ أَى الْأَلْفِ سَاكِنٌ عَرِيْقٌ فِي السَّكُونِ ، بِخِلَافِ سَكُونِ

(١) الْمَبْرَدُ يَخَالِفُ سَيِّبِيَّ مِنْ وَجْهِهِ : أَحَدُهَا أَنَّهُ جَعَلَ شَوِيَا اسْمًا جَمْعًا لِمَوْحَدٍ مِنْ
مَعْنَاهُ وَهُوَ شَاءٌ ، الثَّانِي : أَنَّهُ جَعَلَ شَاءَ اسْمَ جِنْسٍ جَمْعِيًّا لِمَوْحَدٍ مِنْ لَفْظِهِ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا
بِالنَّاءِ وَهُوَ شَاةٌ ، الثَّلَاثُ : أَنَّهُ قَلَبَ الْعَيْنَ أَلْفَا قِيَاسًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحَ مَاقِبِلِهَا مَعَ عَدَمِ
اعْتِلَالِ اللَّامِ ، وَقَلْبَ اللَّامِ الَّتِي هِيَ هَاءٌ هَمْزَةً قَلْبًا غَيْرَ قِيَاسِيٍّ ، الرَّابِعُ : أَنَّهُ صَغَّرَ شَاءَ
عَلَى شَوِيهِ فِي حِينِ أَنَّ سَيِّبِيَّ صَغَّرَهُ عَلَى شَوِيٍّ ، وَهَذَا الْوَجْهُ نَتِيجَةٌ حَتْمِيَّةٌ لِلْجَوْهَرِ السَّابِقَةِ

قاف أقوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير كما كانت في رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو تقول : هي لضعفها كالعدم فكأن واو قَومٍ متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا تقول : إن علة قلب الواو في أو تعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تُراث وتُكَلِّمَةٌ وتُقَوِّى (١) ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضي للمضارع غير عزيزة كما في قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ايتعد ياتعد ، كما يجيء في باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قأم وفاء نحو متعد صار الحرفان كأنهما أبدا لا لالة ، فلم يُبَالَ بزوال العلتين في التصغير ، فقيل : قُوِّمٌ بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما في تصغير نحو مرتقع .

وخالف الجرمي في الأول ، فقال : قُوِّلٌ وِوَيْعٌ بترك الهمزة لذهاب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سببويه أيضا في كتابه في قلب العين في اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - وهمزة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتهموى والانتقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واؤه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهي كونه اسم فاعل من فعل مُعل ؛ فان هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بسد الألف باتفاق مهم

وحالف الزجاج في نحو متعد فقال في تصغيره : مؤيعد ، لنهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرتدع ومُجتمع كما يجيء .

وأما نحو أدور وتؤر فان سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهي كونها واوا مضمومة ؛ لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يجيء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهي علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور وتؤر المهموزين : أدير بالياء المشددة ونوير بالواو انصرحة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وتهمة ^(١) ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكروها الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات ، والضمة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو اتعد قوله « وأد » ^(٢) هو أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذي يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة - : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء
(٢) قال في اللسان في مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمز فيقول أد ، ومنه سمي عبدود ، ومنه سمي أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اهـ . وقال في مادة أد « وأدد : أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أدا ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حمير، وأد أبو قبيلة، وهو أد بن طابجة بن الياس بن مضر، يعنى أنه في الأصل وُد بالواو المضمومة، واستقل الابتداء بها قلبت همزة كما في أجوه وأقتت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة في الأول كانت أو في الوسط قياس مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا أدرى اى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أد عن الواو، وما المانع من كونه من تركيب « أدد » وقد جاء منه الإدء بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك

قال: « فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَازِمَةٌ ، نَحْوُ ضُوَيْرِيبٍ فِي ضَارِبٍ وَضُوَيْرِيبٍ فِي ضِيرَابٍ ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحذُوفُهُ ، تَقُولُ فِي عِدَّةٍ وَكُلُّهُنَّ أَسْمَاءٌ وَعَيْدَةٌ وَأَكِيلٌ ، وَفِي سَهٍ وَمُذَاهِمًا سُنَيْهَةٌ وَمُنَيْدٌ ، وَفِي دَمٍ وَحَرِيٍّ دُمِيٍّ وَحَرِيحٍ ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنِ وَأَسِيمٍ وَأَخْتِ وَبِنْتِ وَهَنْتِ ، بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ »

أقول: قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه فى التصغير علة القلب

اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو قلب فى التصغير واو لأنضمام ما قبلها؛ فنقول فى ضارب وضيراب وطومار: ضويرب وضويرب وطويمير^(١)، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير^(٢) والناب فلا، بل تقول: قير ونبيب

قوله « والاسم على حرفين يرد محذوفه » هذا من باب ما عرض فيه فى التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذى كان فى المسكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثى حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب فى التصغير ردها؛

يجعلوه بمنزلة عمر « اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف فى همزة أدد ، هل هى أصلية أو منقلبة عن واو ، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين
(١) الطومار: الصحيفة ، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه واوا ، وحكما أن تبقى فى التصغير ولا تقلب
(٢) القير - بالكسر - والقار: شىء أسود يطل به السفن والابل ، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْلٌ ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف ؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأَصْلِي المَحذُوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي ، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذاهب منها أى شيء هو ، زدت في آخرها في التصغير ياء ۞ قياسا على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثي اللام دون الفاء والعين ، كدِيمٍ وَيَدِيٍّ وَفِيمٍ وَحَرِيٍّ ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهى إما واو ، أو ياء ، ولو زدت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فحُتَّت من أول الأمر بالياء ، قُلت في تصغير مَن وَمِن وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما : مُنَى وَأُنَى ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجيب ، حكمها في باب النسب ، وتقول في تصغير عدة : وَعِيدَةٌ وهذه التاء وإن كانت كالمعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصَلَةٌ وَوَعْدَةٌ ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي — أى فُعَيْلٌ — بها ، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة ، فلماذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَبَك ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب ، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه ، ومن حيث انفتاح ما قبلها ، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضا منه كما في أخت و بنت فإنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها ، بل تسكن ويوقف عليها تاء ، ولا يعتد بمثل هذه أيضا في البنية ، بل يقال أُخِيَّةٌ برد اللام حفظا لأصل التاء ، وهو الانفصال ، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى ، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتٍ مع كونها عوضا من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التانيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّة مع عدم قيامها مقام المعوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقا في الأصل وكذا الوقف عليها هاء ، وتقول في كل اسما : أُكَيْلٌ ، ترد الهمزة التي هي فاء الكلمة ، ولا ترد همزة الوصل ؛ لأنه إنما أحتجج إليها لسكون الفاء ، وفي المصغر

يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح (١)
الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله « سه » أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،
والثانية ستّ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان
السين والمجىء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بثمّ وبع فانك تقول في المكبر : قومّ وبيع ، كما مر في باب
الأعلام (٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي ذيم ورحير » لام دم ياء ، ولام رحير حاء ، حذفت لاستئصال الحاءين
بينهما حرف ساكن ، وحذف العين في سيه ومُذ واللام من حرودم ليس قياسا
بل القياس في نحو عمّ ووقتيّ ، وحذف الفاء في كلّ شاذ ، وفي عِدّة قياس كما
يجيء في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنت » يعني إذا حذفت اللام وأبدلت
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير
الثلاثي ، بل لابد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبق البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢٤ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وقفا كيغز ويرم ويخش واغز
وارم واخش ويخف ويقبل ويبع وخف وقل وبع ، فتقول : جامتي يغز ويرم
والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ، ويخشى كيحي واغزو وارمى واخشى
ويخاف ويقول ويبع وقول ويبع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها؛ لأنها هي التي تسقط في
الدرج، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من راحة التأنيث لاختصاص
الإبدال بالمؤنث دون الذكور، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام
لأنهما لا يجامعانه، ولم يجيء من الكلمات ما أبدل من لامة تاء فيكون ما قبلها
ساكنًا ويوقف عليها تاء الإسبع كلمات: أخت، و بنت، وهنت، و كيت،
و ذيت، و وثنتان (١)

(١) أخت: أصلها أخو، حذف لاما اعتبارًا وعوض عنها التاء مع قصد
الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون)
دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث. و بنت: أصلها بنو، فعل بها ما فعل
بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها. والهن والهنة والهنت: كناية عن الشيء
يستفحش ذكره. قال في اللسان: ويقال للمرأة ياهنة أقبل فأذا وقعت قلت: ياهنه
وقالوا: هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت، وهنتان وهنات،
تصغيرها هنية وهنية، فهنية على القياس وهنية على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب
الذي بين الهاء وحروف اللين، والياء في هنية بدل من الواو في هنية، والجمع هنات
على اللفظ وهنات على الأصل. قال ابن جنى: أما هنت فبدل على أن التاء فيها
بدل من الواو قولهم هنوات قال:

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَعَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هِنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعُ

أما كيت فقد قال في اللسان: «وكان من الأمر كيت وكيت، يكنى بذلك
عن قولهم كذا وكذا، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء
وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق بالأصل. قال ابن سيده: قال ابن جنى:
أبدلوا التاء من الياء لاما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا
الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت
فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث، وفي كيت ثلاث
لغات، منهم من يبينها على الفتح (طلبًا للتحفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيها
لها بقبل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين).

وكلتا عند سيبويه (١) ، وقولهم منّت (٢) بسكون النون مثلها ، لكنها

قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف . وأما ذيت .
فالقول فيها كالقول في كيت تماما . وأما ثنتان فقد قال في اللسان : « والاثنتان
ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تاؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من
الياء أنه من ثنيت لأن الاثنتين قد ثني أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثني (كجبل)
يدلك على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فنقلوه من فعل (بفتح الفاء
والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت ، وليس في الكلام
تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم : أستوا ، وما حكاه أبو علي
من قولهم : ثنتان اه ، وقوله أستوا قال عنه ابن يعيش (١٠ : ٤٠) : « وقولهم
أستوا أى أجدبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم
سنة سنواء واستأجرته مساناة ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من
يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت
وأعزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس اه

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء في
هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام
الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكري وحفري — وهو نبت
— وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا ،
والأوجه الأول ، وذلك لأميرين : أحدهما : ندره البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل
(بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء
المفردة إلا قبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ،
وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في
كلمة ، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكري وسكري
لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه
في النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه اه . ويؤخذ بما ذكره المؤلف
في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة
وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست ، وأصله سدس ، وكالتاء في تكلة وترات
وأصلها وكلة ووراث

(٢) منت : أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكي

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعا ، وتقول في تصغيرها : أُخْيَّة ،
وَبُنْيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجهين كسنة ، وتصغير سنة
أيضا على سُنْيَّة وَسُنْيَّة ، وتقول في منت : مُنْيَّة كما تصغر من على ما ذكرنا ،
وتقول في كَيْتَ وَذَيْتَ : كَيْيَّة وَذَيْيَّة ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّة وَكِيَّة أيضا ،
ومن قال أصلهما كَوِيَّة وَذَوِيَّة لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيَّى قال :
كَوِيَّة وَذَوِيَّة ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبْتَ قلت : ضَرْبَةٌ كما مر في العلم
وتصغيرها على ضَرْبِيَّة ، وتقول في تصغير فُلٍ ^(١) فُلَيْنٍ ؛ لأن لامة نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه الكلمة هو مذهب الكوفيين في «فل»
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يا فل ويا فلة وهو مذهب جميع النحاة في فل التي
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي لَجَّةِ أُمْسِكُ فُلَانًا عَنْ فُلٍ *

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامة ياء وأنه يقال في تصغيره فلي . قال
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فل في غير النداء ويقال للثوثة : يا فلة ،
واختلف فيهما ، فذهب سيبويه أنهما كنايةتان عن نكرتين فقل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان
وفلانة فرخا ، وردة الناظم ، لأنه لو كان مرخا لقل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيث
فلة ، وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية
عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال
الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة . قال :
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم وردده بالوجهين
السابقين » اهـ . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فل ؛ قال الراجز : في لجة »

فلان ، وتقول في تصغير قطٍ وَرُبَّ وَبَيْخٍ مخففات : قُطِيْطٌ وَرُبِيْبٌ وَبَيْخِيْخٌ (١)
وتقول في تصغير ذِهٍ مسكن الهاء ذِيٌّ لِأَنَّ الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما
مر في أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِحِ فَأَبَانَ *

أى درس المنازل وليس هو قل المختص بالنداء ، إذ معناهما مختلف على الصحيح
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان ،
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرت قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرت قلت
فلىن « اه . وقال ابن منظور في اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بني أسد :
يافل أتبل ويافل أقبلا ويافل أقبلا وقالوا للمرأة فيمن قال يا فل أقبلي يا فلان أقبلي
وبعض بني تميم يقول يا فلانة أقبلي ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلي ، وقال غيرهم : يقال
للرجل : يا فل أقبلي وللثنتين يا فلان ويا فلون للجميع أقبلا وللرأة يا فل (بفتح اللام)
أقبلي ويا فلان ويا فلانة أقبلي نصب في الواحد لأنه أراد يا فلانة فنبصوا الهاء . ثم قال
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلىن (بتشديد الياء) قال :
وبعض يقول : هو في الأصل فعلان (بضم الفاء وسكون العين) حذفت منه واو . قال :
وتصغيره على هذا القول فليان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصانه ياء أو واو
من آخره والنون زائدة لانك تقول في تصغيره فليان فيرجع إليه ما نقص وسقط
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلىن مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) « اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان
لاستغراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات...
.. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف
طاءه مع ضمها أو إسكانها — والثاني : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... والثالث : أن تكون اسم
فعل بمعنى يكنى فيقال قطنى بنون الوفاية « اه ومثل هذا في شرح الكافية للمؤلف (٢٣)

قوله « بخلاف ميت وهار وناس » الأصل مَيِّتٌ وهَاثِرٌ^(١) وأناس ، حذفها لالعللة موجبة ، بل للتخفيف ؛ وهذه العلة غير زائدة في حال التصغير ، ولا حاجة لضرورة إلى رد المحذوف ، كما كانت في القسم المتقدم ، إذ يتم بنية التصغير بدونها ، وكذا لا ترد المحذوف في تصغير يَرَى وترى وأرى ونرى ، ويضع وتضع ، وخير وشر ، بل تقول : يَرَىُّ ونَرَىُّ وَأَرَىُّ ونَرَىُّ وَيُضَيِّعُ ونُضَيِّعُ وَخَيْرٌ وشَرٌّ ؛ وحكى يوس أن أبا عمرو كان يقول في مُرٍّ : مُرَىُّ كمرجع ، يهمز ويكسر كعيط في مُعَطٍ ؛ فالزمه سيبويه أن يقول في مَيِّتٍ ونَاسٍ مَيِّتٌ وأنيس ، وكان اللزاني يرد نحو يَضَعُ وهَاثِرٌ إلى أصله ، نحو يُوَضِّعُ وهو يَثِرُ .

ص ١١٧) وزاد أنه يقال في قط الظرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة ومراد المؤلف هنا قط الظرفية المخففة على أى وجه من وجوها . وقال صاحب المغنى : « وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة منع ناء التانيث سا كنة أو محركة ومع التجردها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف . » وبج : كلمة تقال عند تعظيم الشئ ، أو استحسانه وهي بسكون الخاء وبكسرهما منونة أو بغير تنوين وبتشديدها مكسورة مع التنوين وبضمها مخففة مع التنوين ؛ فان كررتها سكتها أونوتها مع الكسر أونوت الأولى وسكنت الثانية

(١) قال في اللسان : « هار البناء هوراهمه . وهار البناء والجرف يهور هورا وهورورا فهو هائر وهار على القلب » اه ، فالفعل لازم ومتعد ؛ وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاروا ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة فصار هاريا ثم أعل لإعلال قاض . وقال في اللسان أيضا : « الناس قد يكون من الانس ومن الجن ، وأصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة ، لانه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول الشاعر :

« إِنَّ الْمُنَايَا يَطَّلِعُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا » اه

قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أَحْيَرٌ وَأَشْيَرٌ ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْثِرٌ ، فقال سيويوه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار^(١) ، كما قالوا في تصغير بَنُونٌ أُبَيْتُونٌ ، وهو تصغير أُبْنَى مَقْدَرًا كَأَصْحَى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية^(٢) في الجمع ، ولو كان تصغير بَنُونٌ على لفظه قلت بُبَيْتُونٌ

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذي بقى على أصله من غير قلب مكانى قلت هويثر كما تقول سويثل ونويثل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لامة على عينه قلت هوير كما تقول قويض وغوير في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

رَعَمَتْ مُنْمَاضِرٌ أَنِّي إِمَامَةٌ يَسُدُّ أَيْبِنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وهو عند البصريين جمع أيبن وهو تصغير أبني مقدرًا على وزن أفعل كأضحى فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أيبن ، وهو تصغير أبني مقدرًا وهو جمع أبن كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعًا لمصغر لم يثبت مكبره ومجىء أفعل في فعل وهو شاذ كأجل وأزمن ، وقال الجوهري : شذوذه لكونه جمع أيبن تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعًا ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس « اه . قال البغدادي (ص ٣ ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى في إعراب الحماسة : ذهب سيويوه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبني على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أيبن كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذف النون للأضافة فصار أيبنوها ، وذهب القراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلها سوا كن العين فأين عنده كأديل كما أن أبن ذلك المقدر عندهم كادل وكان سيويوه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسما واحدا مفردا غير مكسر لأمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١-١٥)

قال « وَإِذَا وُلِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قَلِبَتْ يَاءً ، وَكَذَلِكَ الهمزةُ المنقَلِبَةُ بعدها نحو عَرَبِيَّةٌ وَعُصَيَّةٌ وَرُسَيْلَةٌ ، وَتَصْغِيرُهَا فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَأْتٍ حَذَفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسْبًا عَلَى الْأَنْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عِظَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عَطَى وَأَدِيَّةٌ وَغَوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ ، وَقِيَّاسُ أَحْوَى أَحَى غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَحَى ، وَعَلَى قِيَّاسِ أُسَيْوَدَ أَحْيَوِ »

أقول : قوله « وَإِذَا وُلِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ » من باب

ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب (١)

وليس من باب فعل (كقفل) أو فعل (كجذع) — والآخر — أنه لو كان أفعال لكان لثال القلة ولو كان له لفتح جمعه بالواو والنون وذلك أن هذا الجع موضوع للقلة فلا يجمع بيه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين لمعنى واحد وذلك مفروض في كلامهم « اهـ

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير — الأول — الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهي لام كهروءودلو وحقو أم كانت زائدة كعجور ورسول وجزور . وهذا النوع قلب واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسبق إحداهما بالسكون — الثاني — الألف المسقبة عن وار أو ياء ولا تكون إلا لاما كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ، وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما التي هي ياء التصغير بالسكون والأدغام في الياء وهو اجتماع المثليين في كلمة وأولهما ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من أول الأمر ياء — الثالث — الألف الزائدة التالية لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة وقضاة وقحاقة وسحابة وشهامة . وهذا النوع قلب فيه الألف ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالي لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير
 سبب القلب الذي كان في المكبر ويعرض في التصغير سبب الحذف
 قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو
 الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعَيْلٍ ، فإنه إن كان بعدهما
 حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل :
 مُقَيْتِلٌ ، بحذف الألف ، إذ مُفَيْعِلٌ - بتشديد الياء - ليس من أبنية التصغير ،
 وكذا تُقَيْتِلٌ في تصغير تُقَوِّلُ علما بحذف الواو ، وكذا حَمَيْرٍ في تصغير احمير
 بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يجيء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما
 مَوْعٍ اللام من فُعَيْلٍ ، نحو أذَى في تصغير إذا علما ، وعُرْيَةٍ في تصغير عُرْوَةٍ ،
 أو موقع العين من فُعَيْلٍ ، كرسَيْلَةٍ في رسالة ، وعُجَيْرٍ في عَجُوزٍ ، وإنما قلبتا ياءين
 لأنهما إذن لا بد من تحريكهما ، فاذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ،
 وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واوا وجب قلبها ياء
 لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر
 من اعتبار التقارب في الخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يجز قلبها لملى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف
 العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يجز قلبها واوا لأنها لو قلبت واوا لاجتمعت مع
 الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول
 الأمر - الرابع - الهمزة المتقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء
 وقضاء وسما وعواء وزهاء . وهذا النوع تقاب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم في
 النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو
 ياء لتطرفها إثر كسرة ، وكان المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها
 بل يقلبانها ياء من أول الأمر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع
 الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا أو ياء لا قلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث في حمراء^(١) والألف في نحو الضَّالِّين ودابة^(٢) ، وأما العالم والباز فنادران^(٣)

(١) أصل حمراء حمري كسرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أو ياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (ولا الضالِّين) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ؛ وحكى أبو زيد عنه دابة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - للثة المتقدمة . وإنما قلب الألف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبري في كتابه وجوه القراءات (ج ١ ص ٥) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة ؛ وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحوضال ودابة وجان والعة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لتلا يجمع بين ساكنين » اه وقال أبو عبدالله القرطبي في تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الأصل في الضالِّين الضالِّين ، حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالِّين - بهمزة غير ممدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْفَوَائِي بِالْعَبِيْطِ اِسْتَمَارَتْ * اه كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الألف لو قلبت واوا أو ياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحركهما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التي لا تحذف - لا يخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لاغير، تقول: غَزَىَّ وَعُرِيَّةَ فِي غَزْوٍ وَعُرْوَةٍ، وَكَذَا غَزِيَّانَ وَعُشِيَّاءَ وَغُرِيَّةَ بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ، فِي تَصْغِيرِ غَزَوَانَ وَعَشَوَاءَ (١) وَغَزْوِيَّةَ مَسْوُوبَةً إِلَى الْغَزْوِ

وأما غير اللام فإن كانت ساكنة في المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عَجِيَّزٍ

العالم والخاتم، وليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة « اه كلامه، تقول: ومن شواهد قلب الألف همزة في العالم قول المعجاج.

يَا دَارَ سَيِّئِي يَا سَلَمِي مُمَّ اسْلَمِي * فَنَنْدِفُ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ

ومن شواهد قلبها همزة في الباز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَازٌ دَجَنٌ فَوْقَ مَرَقَبَةٍ جَلِيَّ الْقَطَا وَسَطَ قَاعِ سَمَلَقٍ سَلَقِ

الجمع فقالوا: أبوز وبهزان كما استمر قلب الواو ياء

في عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) س س ي اللسان: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهابها. غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيوبه، صحت الواو فيه كراهية الإخلال. وغزاه، اه وقوله. صحت الواو فيه كراهية الإخلال، يريد به أن حق الواو في غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحداهما دفعا لتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (بفتح العين) بفعال. والعشواء أثنى الأعرشى، قال في اللسان: « العشا مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون في الناس والدواب والابل والطيور، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى يعشى عشى (كعمى يعمى عمى) وهو عش وأعشى والأثنى عشواء، اه ملخصا

وجزير في عَجوز^(١) وجزور، وإن كانت فيه متحركة أصلية كانت كأَسودَ ومزودَ، أو زائدة كَجَدُولَ فالأكثر القلب، ويجوز تركه كأَسودَ وجَدَيُولَ^(٢)، لقوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة؛ وقال بعضهم: إنما جاز ذلك حملا على التكسير، نحو جداول وأسود، ولو كان حملا عليه لجاز في مقام ومقال مُقَيِّومٌ ومُقَيِّولٌ كما في مقال ومقاوم

قوله « وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها » أي: الهمزة المنقلبة عن الألف المنقلبة عن واو أو ياء بعد الألف الزائدة التي تلي ياء التصغير يعرض فيه سبب قلب الألف ياء كما مر، ويحول سبب قلب اللام ألفا؛ إذ من جملة الألف الزائدة والفتحة التي

(١) أجمعوا على أنه يقال للبرأة المستة: عَجوز - بلاتاء - واختلفوا في أنه هل يقال لها عَجوزة - بلاتاء - وفي أنه هل يقال للرجل عَجوز أيضا، وقد حكى صاحب اللسان عن بعض أئمة اللغة أنه يقال للرجل عَجوز؛ كما حكى أنه يقال للبرأة عَجوزة بلاتاء مع القلة. والجزور: المجزور من الأبل، يقع على الذكر والأنثى وهو مؤنث بلاتاء تقول: هذه جزور بنى فلان وجزور بنى فلان ذبحتهما وإن عيت بذلك المذكر (٢) المزود: وعاء يجعل فيه الزاد. والأسود: أصله صفة من السواد، وقد سمي به نوع من الحيات وهو العظيم الذي فيه سواد وقد قالوا في مؤنث أسودة وقالوا في مؤنث الصفة سوداء. ولم يفرق المؤلف رحمه الله بين الصفة والاسم في جواز الوجهين - وهما التصحيح وقلب الواو ياء في التصغير -، والذي حكاه أبو الحسن الأشموني في شرحه على الألفية في باب الإبدال أنه إن جمعت الكلمة على صيغة تنتهي بالجرع جاز فيها الوجهان في التصغير، وذلك كأَسود الاسم وجدول فقد قيل في جمعها أسارد وجداول، وأما إن كانت الكلمة لم تجمع على هذه الزنة فليس فيها إلا الاعلال وذلك كأَسود وأعور وأحول وأحور إذ جاء جمعها على فعل - بضم فسكون - وإنما أجاز الوجهين: أما الاعلال فلأنه الأصل، وأما التصحيح فحملا للتصغير على التكسير، وإنما لم يفرق المؤلف هذا الفرق لأنه جعل علة جواز التصحيح قوة الواو بالحركة

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاث يا آت والأخيرة متطرفة لفظاً كما في أُحَيِّ أو تقديراً كما في معية وثانيتها مكسورة مُدْغَم فيها ، ولم يكن ذلك في الفعل كما في أُحَيِّ وَيُحَيِّ ولا في الجارى عليه نحو المُحَيِّ ؛ وجب حذف الثالثة نَسِياً ، كما يحكى ، فى باب الاعلال تحقيقه

فاذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما فى حمار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاث يا آت : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثالثة نَسِياً ، فيبقى عَطَى ، ويدور الاعراب على الثانية وكذا إداوة ، لا فرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تتطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما فى ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التى هى عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث يا آت : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما فى مُقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرنا ؛ قال

٣٧ — وَقَالَ مَا مَعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لَمَنْ أَوْ فِي بَعْدِهِ أَوْ بَعْدِهِ (١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث ، وهو والد دريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيراً هو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو يوجد بنفسه ، يريد أن فى ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ما حيت به شيئاً أو حفظته. و«ما» زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و« من أبيه » متعلق بوقاء أو بحذوف حال من ضمير المبتدأ و« أو فى » مثل وفى مخففة ، والعقد : لإحكام العهد ، و« والعهد » الأمان وقد

وكذا يجتمع في أحوى^(١) ثلاثُ يآتٍ بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة . قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معبوة على قول من يقول أسود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فان لم تسكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مية ميبية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معية (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معبوية » اه ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهي سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحى فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحى كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحى قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اه كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (ح ٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على متال فاعيل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شواية شوية وفي غاوغوى إلا أن تقول شويوية وغويوي في قول من قال أسود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استنقا لا تحذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سببويه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وَزَنُ الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيًا ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والمعين وجوبا ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَسَ ، فإن النقص فيه غير لازم (١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيًا ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردها كالأَمْحِي ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المَحْيَى وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يَحْيَى يَحْيَى ، ورد سببويه على ابن العلاء بقولهم في عَطَاءَ : عَطَى ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أَرَسَ إذا سميت به ولم تهمز فقلت أَرَسَ . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتدا بها فيعربه كقاض) ولوجاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية سقية وشاوشوى . وأما يونس فقوله : هذا أحى (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب « اهـ . قال السيرافي : « ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سببويه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى في أصم قد ألقيت على الصاد ، وليس هذا بشيء ، لأن سببويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصم الذى هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلاً بضع وبعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » اهـ

(١) الأراس العظيم الرأس . والآثى رأسى ، وقد نفث الأراس بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأراس — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل لإجماعاً

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي وقد مر جميع هذا في باب غير
للنصرف (١)

ومن قال أسويد قال في معاوية وعاوية : مُعَيَّوِيَّة ، وَغُؤَيَّوِيَّةُ ، وفي أحوى
أُحَيَّو ، إذ لم يجتمع ثلاث يآت حتى تحذف الثالثة نسياً .
والكلام في صرف أحيى عند أبي عمرو ومنع صرفه ، وكذا في صرف
أحيو ومنعه ، والبحث في أن التنوين فيهما للنصرف أو للعوض كما مر في جوار
في باب ما لا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (- ١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا
صغرت نحو أحوى قلت أحيى بحذف الياء الأخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء
مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحيى والمحبي وقياس مثلها الحذف
نسياً كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسياً يمنع
النصرف لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر بصرفه لتقصانه
عن الوزن بحذف الياء نسياً ، بخلاف نحو جوار فإن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء
كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك
لا تنصرف نحو يعد ويضع علماً وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو
عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحيى نسياً بل يعله لإعلال أعيل وذلك لأن
في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله
كالجاري مجرى الفعل أعنى المحبي في الإعلال فأحيى عنده كأعيل سواء في الإعلال
ومنع النصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو في
تصغير أحوى كأسيود في تصغير أسود كما يجيء في التصريف ؛ ويكون في النصرف
وتركه كأعيل على الخلاف المذكور » اهـ

(٢) قد سبق لنا القول في نحو جوار وبيان أنه محل ممنوع من النصرف وبيان
مذهب سيبويه في مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف في شرح
الكافية (- ١ ص ٥١) ما ملخصه : « اختلفوا في كون جوار رفعا وجرامنصرفاً أو
غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للنصرف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخيرة نسيا على الأفصح » يرمى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح، وليس كذلك، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقا، إلا في نحو أَسَىٍّ مما في أوله شبه حرف المضارعة، فإن أباعرو ولا يحذفها نَسِيًّا كما مر، قال السيرافي: تقول في عطاء: عَطَى، وفي قضاء قُضِيَ، وفي سقاية سُقِيَّة، وفي إداوة أَدِيَّة، ثم قال: فهذا لا يجوز فيه غيره، وقال ابن خروف في مثله: إن القياس إعلاله إعلال قاض، لكن المسموع حذف الثالثة نَسِيًّا، بل قال الاندلسي والجهري: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسبا إليهم وهما منهما

وكذا تحذف الياء المشددة التطرفة الواقعة بعد ياء مشددة، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت سَمْرُويَةً اسم مفعول من رَوَى قلت: مَرِيَّة، والأصل مَرِييَّة، وكذا تصغر أَرُويَّة فيمن قال أنها أفعولة، وأما من قال فُعَلِيَّةً والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجموع، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي. وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الاعلال، وقال سيديويه والتحليل: إن التنوين عوض من الياء. واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافي بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء، بخلاف نحو أحوى وأشقى، فإنه قدم الاعلال في مثلهما أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة؛ لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديرا، فهو على وزن أفعال، تحذف تنوين الصرف، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام، كما فعل في جوار؛ لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن، تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين « اه

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (١) أَرِيَّةٌ بيائين مشددين ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ
المنسوب إلى الغَزَوِ قيل : غَزِيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ عَلَى عُلَيٍّ وَعُدَيٍّ
بياءين مشددين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت
ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أَمَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ المنسوبين إلى
أَمِيَّةٍ وَقُصَيٍّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف ، ألا ترى
أن معنى عُلَيٍّ عَلَوِيٌّ مصغر فلم يحز إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان : « والأروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الأثني
من الوعول ، وثلاث أراوى — على أفاعيل — إلى العشر ؛ فإذا كثرت فهي
الأروى — على أفعال — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى
أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعال ، لكون أروية أفعولة . قال : والذي حكىته من
أن أراوى لأذن العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن
أراوى تكسير أروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والأروى اسم للجمع » اهـ . ثم
قال : « قال ابن بري : أروى تون ولاتون ؛ فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب
وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجمعر ؛ فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة ،
وعلى القول الثاني فعلية ، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أروى (منقوصا
مثل قاض) على من قال أسود وأجيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال
أسيد وأحى ، وأما أروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والألف للتأنيث)
وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير أروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند
من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعلة ،
وأصلها أريية : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ،
والرابعة لام الكلمة ، وحذفت منها اثنتان ، ومن جعل أروية فعلية فتصغيرها أرية
ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون أروى أفعال أقيس ؛ لكثرة
زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيويه لأنه جعل أروية أفعولة » اهـ

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما النسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ؛ إذ ليس موصوفاً ، بل هو من ذُنَابَاتِ النسوب ، إذ معني قُصُوصِيّ منسوب إلى قصي فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستتقال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فغلبت هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَةَ جُهَيْنِي بِحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهَيْنِيَّ زدت الياء فقلت جُهَيْنِيَّ

قال : « ويزادُ في المُوَثِّثِ التَّلَاثِيَّ بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءً كَمُهَيْبِنَةَ وَأُدَيْنَةَ ، وَعَرَيْبٌ وَعَرَيْسٌ شَادٌّ ، يَخْلَافُ الرَّبَاعِيَّ كَعَقَيْبٍ ، وَقُدَيْدِيْمَةٌ وَوَرَيْبَةُ شَادٌّ ، وَنُذْفٌ أَلْفُ التَّنَائِيثِ الْمَقْصُورَةُ غَيْرُ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْجِبٍ وَحُوَيْبِيٍّ فِي جُحَجَبِيٍّ وَحَوْلَايَا وَتَثْبِتُ الْمُدَوَّدَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبِكَ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامدمعنى الصفة ، ألا ترى أن معنى رَجِيلٍ رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول : قدم صغيرة . بالحاق التاء في آخر الوصف ، قلت : قُدَيْمَةٌ ، بالحاق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجِيلُونَ لعدم معنى الوصف وتقول في تصغير رجال : رَجِيلُونَ ، وإنما لم يرفع المصغر ^(١) لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها الخصوصية التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسناً في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرغ ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرفعه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا يحتاج معه إلى زياده.

الخصوص في رُجَيْلٍ مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نمتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالوصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخّوا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصلي، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن النسب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمفصل من النسب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجتزأوا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيْبٌ وَعَقِيْرِبٌ^(١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنثه، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء عدود غير مصروف، وبصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمِّيَّةٌ في سماء ، لأنه يجتمع فيه ثلاث يآت فتحذف الأخيرة نسيًا كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَّاقٍ وَعَقَابٌ وَزَيْنَبٌ تصغير الترخيم قلت : عُنَيْقَةٌ ، وَعَقَيْبَةٌ ، وَزُنَيْبَةٌ

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به المؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أورضى - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رُضِيٍّ وَعُدَيْلٍ وَصُؤَيْمٍ ، كما أن نحو حائض وطاق لفظ مذكر جعل صفة مؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فاذا سمي بمثله مذكر صرف ، لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل ^(١) ، فاذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم تزد

(١) قال سيويه (ح ٢ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكرة بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بحائض أو طامث أو متهم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكرة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل نكحة ، ورجل ربعة ، ورجل خجاجة ، فكأن هذا المؤنث وصف لسبعة أولعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ، فكأنك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر» ٥٥١ . وقال المؤلف في شرح الكافية (ح ١ ص ٤٥) : «وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر ، فان ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطاق

التاء ، لكونه مذكرا في الأصل ، فتقول : حَيْضٌ وَطَلَيْقٌ
وإذا سميت مؤنثا بثلاثي مذكرا نحو شَجَرٍ وَحَجَرٍ وَزَيْدٍ ثم صغرته زدت التاء
وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخلُ التاء في تصغيره قبل العملية
كَعَرَفٍ وَنَابٍ وَدِرْعٍ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوْمٍ ، ولم تقل
عَدِيلَةً وَصَوْمِيَّةً ولم تراع ذلك في العلم ؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرِجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة
عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان
حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره ، وأما في العلم
فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضِعَ ثانياً غير الوضع الأول وغرضه الأهم الابانة
عن المسمى ، لا معناه الأصلي ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بفظان وغيره
من المرتجلات ، وقليل ما يراعى في العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء
في التصغير ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول :
أذينةٌ وَعُيَيْنَةٌ ، استدلالا بأذينةٍ وَعُيَيْنَةٍ علمي رجلين ، وهذان عند النحاة إنما
سمى المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْتٍ وَبِذْتٍ وصغرته حذف التاء ، فتقول : أُخِيٌّ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكرو وصف به المؤنث ؛ إذ معناه في الأصل
شخص حائض ؛ لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة
المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة
للمذكر استعملت للمؤنث « اه

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكور إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيويوه منها ثلاثة ، وهي الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نيب لأن الناب من الأسنان مذكور^(١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بطنين بتصغير بطن ؛ فروعي أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فريس لوقوعه على المذكر والمؤنث فغلب^(٢) وكذا قال في الحرب — وهي^(٣) مؤنثة — :

(١) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرابعة . قال في اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ، وهو مما سمى فيه الكل باسم الجزء » اه ، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكور هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال في المخصص (> ١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيب بغيرها . . . وأما الناب من الأسنان فذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ، يقال : فلان ناب بني فلان : أي سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنتى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ؛ عن أبي بكر بن السراج » اه و أنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده في المخصص (> ١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال في تصغيرها حريب بغيرها فأما قولهم . فلان حرب لي : أي معاد ؛ فذكر » اه . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمل على معنى القتل أو الهرج

حُرَيْب ، لكونها في الأصل مصدرًا ، تقول : نحن حَرَبٌ ، وأتم حَرَبٌ ،
وذكر الجرمي من الشواذ درِعَ الحديد (١) ، والعُرْسَ وهي مؤنثة (٢) ، قال : -

٣٨- إنا وجدنا عُرْسَ الحنَّاطِ لثِيمةً مذمومةً الحَوَّاطِ (٣)

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،
والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (> ١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، وأولا ترى أن أسماءها
وصفاتها الجارية بحرى الاسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لامة ، وفاضة ، ومفاضة ،
وجدلاء ، وجدباء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على
النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك - بزنة كتاب - وإن كان قد
يجوز أن يكون نعنا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع
الحديد احتراز من درع المرأة : أى قيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين
ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذى ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن
سيده كالجوهرى إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال (> ١٧ ص ١٩) : « العرس يذكر ويؤنث
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها فى القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام
الرفاف » اه

(٣) هذا الرجز لداكين الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْحَيَّاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِيمِ الْأَبَاطِ

والعرس - كعتق وكقفل - مضى شرحه ، والحنَّاط - بائع الحنطة ، والصيغة
للنسب ، والحَوَّاط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس فى الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،
وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التى يكون الطعام فيها .

القوس (١) ، وذكر غيرها العرب والذود والضحي (٢) وقد شد في الرباعي
قدام ووراء (٣) فألحق بمصغرها الهاء والقياس تركها ، وحكى أبو حاتم أميمة في
أمام ، وقال : ليس بتبت ، قال السيرافي : إنما لحقتها الهاء لأنها ظرفان :
لا يخبر عنهما ، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما ، حتى يتبين تأنيهما بشيء
من ذلك ، كما تقول : لَسَعَت العُقْرَب ، وعُقْرَب لاسعة ، وهذه العُقْرَب ؛ فأثنا

والعليج — بكسر فسكون — : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .
وقيل كل ذى لحية ، والشخم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أحد رأيين فيها ؛ قال ابن سيده : « القوس
التي يرمى عنها أثى ، وتصغيرها قويس بغير هاء ، شذت عن القياس ، ولها نظائر
قد حكاها سيويه » والرأى الثانى أنها تذكر وتونث ، قال الجوهرى : « القوس يذكر
ريونث فمن أنت قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اه

(٢) العرب - بفتحيتين وكفقل - : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها
الهاء ، وقد قالوا : العرب العاربة ، وقال عبد المئ من بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَكَّنُ الضَّبَابِ طَعَامُ العَرَبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ قُوسُ العَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما
قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذود : ما بين الثلاث إلى العشر من
إناث الابل ، قال ابن سيده (ح ١٧ ص ٩) : « الذود أثى ، وتصغيرها ذويد بغير هاء »
وقال فى اللسان عنه : « الذود مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به
المصدر . واما الضحى فقد قال فى اللسان : « الضحو والضحوه والضحية : ارتفاع
النهار ، والضحى فوق ذلك أثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لئلا يلتبس بتصغير ضحوه » اه

(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام تقيض وراء ، وهما يؤثنان ،
ويصغران بالهاء ، قديمة وقديمة ووريته ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعى فى
التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل فى تصغيره قديديم ،
وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها » اه

تبينا لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٣) أن لامة همزة ، قالوا : يقال : ورَّأت بكذا : أى ساترت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً ورَّأ بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « ورَّى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامة واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من ورَّيت بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا ورَّية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سُمِّيَّة تصغير سماء

ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا كما يحىء أبدل منها تاء ، نحو حُبَيْرَةٌ في حُبَارِيٍّ ولُغَيْمَةٌ في لُغَيْمِيٍّ (٢) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ؛ إلا ابن الأنباري فإنه يحذف المدودة أيضا خامسة فصاعدا ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافقه أحد في حذف المدودة

قوله « ويُحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

(١) قال في اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكأنه يجعله وراه حيث لا يظهر » اه ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذي ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير في النهاية : « كان إذا أراد سفرا وري بغيره : أى ستره وكفى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الوراء : أى ألقى البيان وراه ظهره » اه

(٢) الجباري - بضم أوله وتخفيف ثانية - : طائر يقع على الذكر والآنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للألحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تصرف في معرفة ولا نكرة : أى لا تون « اه وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التي ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للألحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف في المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . واللغزي بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل اللغز - كقفل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لا تفيد معنى التأنيث كما تفيد الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فإذا صغرت العَرْضَى (١) قلت عَرِيضٌ ، والنون لللاحق ، فهو بمنزلة أصلى رابع ، وكذا إذا صغرت العَبْدَى (٢) قلت عَبِيدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنسأه » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فإنها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُعَيْزَى لُعَيْفِرٌ بحذف الألف ، دون إحدى الفينين ، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفَنْجَجٍ (٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلى ، وليست من حروف « اليوم تنسأه » ، ولا تحذف ياء لُعَيْزَى في التصغير ؛ لأنها لا تغل بينيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عَصِيفِرٍ ، كما أنك لا تحذف من

وكرطب وكجبل - وهو ما عمى من الكلام وأخفى المراد منه ، وياه اللغزى ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطى والألف الأولى في شقارى وخجازى وخضارى

(١) يقال : عدت الفرس العرضنى والعرضنة والعرضاة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه بمدودا والمعبوداء والمعبدة كشيوخاه ومشيوخه : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنجج : الضخم الأحمق

حَوَلايَا - وهو اسم رجل - غير ألف التأنيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطِيلِيْق في منطلق ، فالإخلال بالبنية في حَوَلايَا ولُعَيْرَى من ألف التأنيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُعَيْرَى وَحَوَلايَا لوقعت ألف التأنيث خامسة موقع اللام في سَفِيرِ جَل ، فاحتجت إلى حذفها أيضا ، وأما في نحو حُبَارَى فكل واحدة من ألف التأنيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير ، وأيتها حذفت تحصل البنية ، إذ لو حذفت المتوسطة لم تكن ألف التأنيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرَى كحُبَيْلَى ، ولو حذفت ألف التأنيث قلت : حُبَيْرَى كحُمَيْرَى ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبْنَطَى ، تقول : حُبَيْنِطُ وَحُبَيْطُ ، فان ترجحت الثانية - بكونها في الأصل علامة التأنيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ، فمن مِمَّ حازفيه حُبَيْرَى وَحُبَيْرَى ؛ وإذا صغرت بَرْدَرَايَا^(١) حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرِيدَرَى ؛

لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التأنيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو خُنْفُسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَانَ وَظَرَبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلْهَبِيَّ^(٢) ، والنون للمثنى ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضاربون وضاربات ، مجمعها - لكونها على حرفين - وكذا تاء التأنيث لكونها

(١) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فالف - : موضع - قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد

(٢) سلهي : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو بَعْلَبَكْ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فإنها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي كبعض الحروف الزائدة في البنية نحو مَدَّاتِ عِمَادٍ وَسَعِيدٍ وَعَجُوزٍ ، فَحَبِيلِي كسفيرج ، كما أن حَبَّالِي كسفارج ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حبيلي وإنه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في حَبَّالِي

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُرَيْفَانٌ وظُرَيْفُونَ وظُرَيْفَاتٌ ، بالياء المشددة قولاً واحداً ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العملية مفيدة لمعان غير معاني الكلمات المتصلة هي بها حتى تعدُّ كالكلمة المستأنفة بل صارت المدات بسبب العملية كمدات عَمُودٍ وَحِمَارٍ وَكِرِيمٍ ؛ لكنها كانت قبل العملية كالكلمة المستقلة ، مثل تاء التأنيث ، فروعى الأصل ولم تغير ؛ وأما عند سيبويه فخالها أعلاماً بخلاف حالها أجناساً : هي في حال العملية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العملية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقى هذه الزيادات بحالها في حال العملية إبقاءً ثانية ككلمتي بَعْلَبَكْ وَثَلَاثًا عَشَرَ وَثَلَاثِينَ عَشْرَةً ، وَحَذَفَ المدات إن كانت قبلها نحو بَاءِ ظُرَيْفَانٍ وظُرَيْفُونَ وظُرَيْفَاتٍ ، وألف نحو جداران ودجاجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً ؛ لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة ؛ فستنتقل معها ، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً ثَلَاثُونَ بِحَذَفِ الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر في أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه في بَرُوكَاءٍ وَبَرَاكَاءٍ

وقَرِيْثَاءَ^(١) إنه بحذف الواو والألف والياء ؛ لجعل الألف المدودة كالجزم من وجه وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرِيْكَاءَ وَقَرِيْثَاءَ مخففين ، والمبرد يشدد نحوهما ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فَمَوْلَاءَ بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جَلُولَاءَ^(٢) ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرِّ مَلَاءَ^(٣) فتكون كالأصلية ، وأما واو بُرُوْكَاءَ وجَلُولَاءَ ففدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْيُورَاءَ ومَعْلُوجَاءَ^(٤) لم يحذف الواو ؛ لأن لمثل هذه المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوْلَايَا التي قبل الياء ، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَةٌ ودجاجتان ،

(١) قال في اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي خازم

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْغَمَّاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْقِرَارِ

والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال « اه بتصرف . والقريثاء (بفتح فكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريثاء ولا نظير لهما في البناء ، وكان الكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

(٢) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف ممدودة - : ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم في العراق . وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للسلين سنة ١٦ من الهجرة وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يدى عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت

(٤) معيوراء : اسم جمع غير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحشى . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص ٢٤٢ ٢٤٣ هـ)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التأنيث على الانفصال ، تقول : دُجِيحَةٌ وَدُجِيحَتَانِ ،
قولا واحدا كبعيثلبك .

وإذا صغرت نحو حُبْلَوِي وَمَلْهَوِي وهو كَسَهْلِي كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لا غير ، فنقلب الواو ياء مكسورة ، ولا
يجوز فتح ما قبلها كما فتحت في النسوب إلى مَلْهِي وَحَبْلِي ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق
إلا حذف الياء المنقلبة من الواو ؛ كما حذف [في] غازی وقاضی النسوبين إلى
غازٍ وقاضٍ ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد . وإنما
كسر ما قبل واوحْبَلَوِي في التصغير وإن كانت بدلان من حرف لا يكون ما قبلها
في التصغير إلا مفتوحا — أعني ألف التأنيث — نحو حُبَيْلِي ؛ لتغير صورة الألف ،
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، وَجَجَبِي : قبيلة من الأنصار ،
وَحَوْلَايَا : اسم رجل .

قال : «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكنها ،
نحو مُقَيْتِيحٍ وَكُرَيْدِيَسٍ ، وَذُو الزِّيَادَتَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثَّلَاثِي مُحَدَفُ أَقْلَمَا
فَائِدَةٌ كَمُطَلِقٍ وَمُعَلِّمٍ وَمُضَيَّرٍ وَمُقَيَّدِمٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُعْتَمَلٍ وَمُضَارِبٍ
وَمُقَدِّمٍ ؛ فَإِنَّ تَسَاوِيَا مُضَيَّرٍ كَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَكَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَحَبَيْبِيَّةٍ وَحَبَيْبِيَّةٍ ، وَذُو
الثَّلَاثِ غَيْرَهَا تُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقَيْسٍ فِي مُقَيْسِيَّةٍ ، وَيُحَدَفُ زِيَادَاتُ
الرُّبَاعِي كُلِّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقَشِيرٍ فِي مُقَشِّرٍ وَحَرِيْمٍ فِي أَحْرِيْمٍ
وَيُحُوَزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ
كَمُقَيْلِمٍ فِي مُقَيْلِمٍ »

أقول : يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،
والمدة إما واو كما في عصفور وكردوس — وهو جماعة الخليل — أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة ^(١) ، بل كل حرف لين رابعة فانها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفعلان ، وألفي التأنيث ، وعلامات المثني والجمعين ، فيدخل فيه نحو جليلين وفليق في تصغير جلوز ^(٢) وفليق وإن لم تكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مسرول ومُشْرِيف ، تقول : مُسْرِبِل ومُشْرِيف ^(٣) ، وكذا تقول في ترْقُوة : تُرْقِيَّة ^(٤) ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كافي رأيت أُرْطِيًّا إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقه بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ، فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياه قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياه بين ويبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لينا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياه غرنيق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمي مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذي يؤكل لبه . والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساده

(٤) الترقوة (بفتح فسكون فضم) : مقدم الحلق في أعلى الصدر

بعدها تاء التانيث كترقيية ، أو الألف المدودة كسيمياء في سيمياء^(١) ، أو الألف والنون المضارعتان لألني التانيث كعنفويان في عنفوان^(٢) .

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لاقلب ياء

قوله « وذو الزياتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال

غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أم

اعلم أن الثلاثي إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : في الأول كانت كمتقتل

وأسود ، أو في الوسط ككوفتر وجدول وخاتم وعجوز وكبير وخمار أو في الآخر كحبيلى وزيدل

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤها ؛ إذ الخامس يحذف

حرفه الأصلي ، فكيف بنى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(١) السيمياء والسياء : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقضران ؛ قال أبو بكر : « قولهم عليه سيماء حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ، قال : والأصل فى سيماء وسمى ؛ فحولت الواو من موضع الفاء فوضعت فى موضع العين ، كما قالوا ما أطيبه وأبطبه ، فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها » اهـ وعلى هذا يكون وزن سيماء عقلاء وسيماء عقلاء وسيمياء عقلاء (بكسر العين وسكون الفاء فى الجميع) ، ولكن مجيء سومة (بضم أوله) وسيماء (بكسره) بمعنى العلامة كالسيمياء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب نحو سوم ، وصفات كما فى قوله تعالى «والخيل المسومة» وقوله تعالى «من الملائكة مسومين» كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكدده صنيح القاموس واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها فى مادة (س وم)

(٢) عنفوان الشيء وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما) وتشديد

الواو فى الثانية) : أوله أو أول بهجته

حذف إحداهما ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفها معا

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداهما الفضلى ؛ فإن فضلت إحداهما الأخرى حذفت المفضولة والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة في الأول كيم مُنطَلَقٌ وَمُتَدَدٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ وكهزمة أَلَنَدَدٌ (١) وَأَرَنْدَجٌ وكياء يَلَنَدَدٌ وَيَرَنْدَجٌ ، فالأولى بالإبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما ، وهي مصونة عن الحذف إلا في القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولميم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان : كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذ هي مطردة في جميع اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعي ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطاريء .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً الحرف الأصلي دون الآخر ؛ فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالحرف الأصلي ، فجيم عَفَنْجَجٍ ودال غَدَوَدَنْ (٢) أولى بالإبقاء من الباقيين ، وكذا المضعف في خَفَيْدَدٍ وِسَمَارَةٍ وصَبَّارَةٍ (٣) أفضل

(١) الأَلَنَدَدُ واليَلَنَدَدُ : الشديد الخصومة مثل الأَلَدُ . والأَرَنْدَجُ واليَرَنْدَجُ : السواد يسود به الخف

(٢) العَفَنْجَجُ : تقدم ذكره في (ص ٣٥٢٤٥) . أما الغَدَوَدَنْ فإنه يقال : شاب غَدَوَدَنْ : أى ناعم ، وشعر غَدَوَدَنْ : أى كثير ملتف طويل

(٣) الخَفَيْدَدُ : السريع ، والظَلِيمُ الخفيف . والحَمَارَةُ (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء) : شدة الحر . والصَّبَارَةُ : شدة البرد ، وهى بزنة الحمار

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها
 خضفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيبويه قَمَوَعَل
 كَعَدَوَدَنٍ ، فتقول : قُطَيْطٍ ، أو قُطَيْطِيٌّ بابدال الياء من الواو المحذوفة ،
 وقال المبرد : بل هو فَعَاوَلٌ ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَخَمَخٍ ، ، وقال : فَعَلَمَلْ أكثر
 من قَمَوَعَل ؛ فأحد المضعفين — أعني الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد
 كما في صَمَخَمَخٍ وَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقَطَوَطَى إذا أبطأ في
 مشيه ، وهو افعول كاعَدَوَدَنٍ ، وَاَفْعَلَمَلْ لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا
 فَعَلَمَلًا كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح
 معنى الإلحاق أن صمخما وَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ على صامح وبراءه

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لانهما وإن كانتا
 زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عَطِيْدٌ ؛
 وبالابدال عَطِيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا
 كَمُسْرَوَلٍ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما
 قلت هناك مُسِيرِيْلٍ تقول هنا : عَطِيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَثَوَلٌ — وهو ملحق بمجرّدَحَلٍ — بزيادة الواو وإحدى
 اللامين — فذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

(١) الصمخ (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء
 الشابة أو التي ترعد نعومة
 (٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع من
 المشى ؛ قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقًا عَطَوَدًا *

(٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ،
 وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي؛ لكونه طرفامع تحرك الواو ، بخلاف ياء خَفَيْدٍ ، وأيضاً للقياس على الخماسي الملحق هو به ، وقال المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُمَيْلٌ نظراً إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياساً ما فلاوجه لما قال المبرد لمجرد القياس

وإذا صغرت أَلْتَدَدُ أفانك تحذف النون قولاً واحداً؛ لأن الدالين أصليان ، إذ هو من الدَدَدِ ، والهزمة لتصدرها تحصنت من الحذف فاذا حذفها قال سيبويه أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصَمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ فك الإِدغام لمواقفة أصله ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقا بالخماسي لا بالرباعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخماسي ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أَلَيْدٌ كَقَرْيَدٍ ، فتقول على هذا في عَفَنْجَجٍ عَفَنْجَجٌ ^(١) بالإدغام أيضاً كأَصَمٍ

وإذا صغرت أَلْبَبَا وَحَيَوَةٌ ^(٢) وفكُ الإِدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْبَبٌ وَحَيَوَةٌ بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لاني المصغر ، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإِدغام وإن كانت الزادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداها على الأخرى فانت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالتون والواو في القَلَنْسَوَةِ ، ولوقيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم اللاحق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألبب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألبب ، قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فبرمها فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في (١) حَبْنَطِي ؛ إذ هما لللاحق وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفْرَنِي (٢) ونونه ؛ إذ هما لللاحق ، بدليل عَفْرَنَاءَ .

همهتها من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا : ادعى الله عليه ؛ فقالت : لا تطار عنى بنات النبي ، فإن جمعت ألبيا قلت : ألاب ، والتصغير ألبب ، وهو أولى من قول من أعلاها « اه ملخصاً ، وهو يريد من الاعلال هنا الأدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكرهته لتضعيف الياء ، قال في اللسان : « وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاجيت وهاميت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو مورق وموهب وموظب ؛ قال الجوهري : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل » اه

(١) الحَبْنَطِي : الممتلى . غيظاً أو بطنة ، ويقال فيه : حَبْنَطَا وحبْنَطَاءَ ؛ قال في اللسان : « فأن حقرت فأنت بالخيار ؛ إن شئت حذف النون وأبدلت من الألف ياء وقلت حبيط بكسر الطاء منونا ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما تفتح في تصغير حبلي وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبيط ، وإن شئت أيضاً عوضت من المحذوف في الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فإن عوضت في الأول قلت حبيطي (ياء مشددة آخره) وفي الثاني تقول : حَبْنِيطُ » اه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العَفْرَنِي (بفتحتين بعدهما سكون) : الشديد ، وتقول : رجل عَفْرَنِي (كتب)

وأما العَرَضِيُّ فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لكونها خامسة في الطرف ، دون النون ، كما مر
وحذف الألف الأولى في مَهَارَى (١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلي ، باقتلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة قنساوتا وأنت مخير في حنظأو (٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمزة فبعيدزيادتها في الوسط ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، قال سيبويه : أنت مخير في حذف واو كوالل (٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعدها زيادتها في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقوعها كشين جَحْمَرِش ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي

وعفرية (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كطمر) وعفري (بزيادة الياء المشددة عليه) وعفرية (كقذعملة) وعفارية (بضم أوله) ؛ إذا كان خيئاً منكراً ، وتقول : أسد عفر وعفري ، وتقول : لبوة عفراة (كسفرجلة) ، فدل لحوق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريّة ، وهى إبل منسوبة إلى مهرة (بفتح الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهو ابن حيدان أبو قبيلة ، ويقال فى الجمع أيضا : مهارى ككراسى ومهار كهوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب إليها الإبل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الإبل المهرية ، وباليمين لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه » اه وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظأو (كجر دحل) وهو بالطاء المهملة وبالظاء المشالة أيضا كما فى القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير . والحنظأو (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوالل (كسفرجل) : القصير مع غلظ وشدة

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عثول^(١)

ومما أنت مخير فيه نحو جمادى وسُماني وحُبّارى^(٢) كما مر

وقال سيبويه: وليس مهاري وصحاري علمين كحُبّارى؛ فإن الألف الأخيرة في حُبّارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مهاري ومَحّارى؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بال حذف أولى

وفي سُمانيّة وعَلانيّة وعَفّاريّة^(٣) رجح سيبويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعُدّافرة^(٤) فهي للالحاق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: مُمَيّنةٌ وعُفّيرةٌ، بحذف الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السر في أن سيبويه خير في تصغير لوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا للالحاق بالرابعي ثم زيادة اللام للالحاق بمجرد حل، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالجناسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الجناسي يحذف منه حرفة الأخير، وأما كوالل فالخرفان زيدا معا للالحاق بسفرجل، فلما أريد تصغيره وكان لسكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أي واحد منهما

(٢) جمادى (كجبارى) : من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتونين) : أي جامدة لا تدمع. والسُماني (كجبارى أيضا) : طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجبارى قريبا

(٣) أعلن الأمر (كخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفرح) وعلانية (مثل طواعية) واعتنن أيضا: أي ظهر. والعفّارية: الجريء الشديد، وقد تقدم مع العفّرى

(٤) لعذافر (كملاط): الأسد والعظيم الشديد من الابل، والائشي عذافرة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها .
ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت:
مُطَيَّئٌ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتقلب الألف
لكسرة ما قبلها ياء، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء، فتحذف الثالثة
نسيّاً، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى، فتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار، فتقلب
الثانية أيضاً ياء لكسرة ما قبلها؛ فيصير مثل تصغير عطاء، فيحذف ثالثة الياءات؛
ولا يقال ههنا مُطَيَّئٌ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْئِلٌ؛ لأن هذه الهمزة
لم تثبت قط في الجمع ثوت همزة رسائل، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياء مفتوحة كما يجيء في موضعه

ولو صغرت خطأ يا قلت: خُطَّيٌّ، بالهمزة أخيراً؛ لأنك إن حذف الألف التي
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة
لأنها إنما أبدلت ياء لكونها في باب مساجد بعد الألف، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى
أصلها^(١)؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع هزتين مكسورةً أولاهما، وعند الخليل

(١) إن قلت: فلماذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما: رسيئلا
وعجيزا وقبيئلا، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد
الذي في الواحد ألفا ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما
بالهمزة أيضا مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء
فالجواب أن نقول: إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف، لأنهم إنما
قلبه لتحركة وانفتاح ما قبله، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزا، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفا من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطايا على قول يونس رجعت الهمزة أيضا إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضا: خطي ، كحُمير .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفُضلى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الـ يادتين ، وتُحذف الثنتان فى نحو مقعنس ، قال سيبويه : تحذف التون وإحدى السينين ؛ لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرّجيم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيبويه أولى ، لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى ^(١) الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفا لم يبالوا بفقدانه ، فان وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويم وبويش بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها فقوية ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قويا اعتبروا زوال سببه زوالا له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كما فى جليب ومهدد واقعنس ومقعنس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسطر ومكفهر ومحر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيبويه : إن شئت اعتبرت الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرت الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإتمام قصدنا هنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

في اشهيباب واغديدان واقمنساس : شهيبب وغديدين وقميسيس ، وحذف
 الهزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف
 الأصلي ، وتقول في اعلواط عليب (١) ، بحذف الهزة وإحدى الواوين ،
 وأصله علبوط ، وتقول في اضطراب : ضتيريب ، برد الطاء إلى أصلها من
 التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ،
 أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهي فاصلة بينهما ، ألا ترى
 أنك تقول حبطت بالتاء (٢) بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز
 عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال : حبط كما يجيء في باب الإدغام
 قوله « وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقا غير المدة » إنما وجب حذفها إلا
 المدة ليم بنية التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [إن وجد] كان أولى
 بالحذف من الأصلي ، تقول في مدحرج وفيه زائد واحد : دحرج ، وفي محرجم وفيه
 اثنان : حرجم ، وفي أحرنبام وفيه ثلاثة : حرجم ، بحذف الجميع ، إلا المدة ،
 وتقول في قمحدوة وسلحفاة : قمحدة وسليحفة (٣) وفي منحنيق : مجنيق ،

(١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أوركبه بلا خظام

أو عريا ، و اعلوط فلانا : أخذه وحبسَه ولزمه

(٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابي سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،

تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لأن أشركت ليحبطن

عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أي أعرض ، وجاء من باب فرح ليس غير

بمعنى انتفخ ، تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلالا فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه

قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبت الريح ما يقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحدوة - بفتحيتين فسكون فضم - العظم الناقى فوق القفا خلف الرأس

والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل (١) مجانيق ، وفي عَنَتْرَيْس - وهو الشديد -
عُتْرَيْس بحذف النون ؛ لأنه من (٢) العَتْرَسَة ، وهي الأخذ بشدة ، وفي
خُنْشَلِيل : (٣) خُنْشِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة
النون ، وفي مَنَجْنِين : (٤) مَنِيَجِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامه : دابة من دواب الماء وتعيش في البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترسة الأخذ بالشدة وبالجفاء والعنف والغلظة ، والعتريس (كقنديل)
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
والعتريس : الداهية أيضا ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد
يوصف به الفرس ، قال في اللسان « قال سيديويه : هو من العترسة التي هي الشدة ،
لم يحك ذلك غيره » اه

(٣) الخنشليل - بفتححتين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضى
الجيد الضرب بالسيف ، والمسمن من الناس والابل ، ويقال : ناقة خنشليل : أى
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيديويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى ربايعا
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان ربايعا فهو كذلك » اه ، يريد أنك إن جعلته
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد
ويكون الخنشل من الثلاثى زيدت فيه النون للألحاق بجعفر (كعنبس وعنسل) ،
وإن جعلته ربايعا فأصوله الخاء والنون والشين واللام، والياء وإحدى اللامين زائدتان
ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر
الخنشليل مرتين : الأولى فى مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثى ، والثانية عقد له
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعى

(٤) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أى الدولاب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أخرجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضاً المسموع في جمعه مناجين ، وكذلك تحذف الأولى من طمانينة وقشعريرة ؛ فتقول : طُمَيْئِنَةٌ وَقَشِيعِرَةٌ ، وتقول في عنكبوت : عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمعي عنكبيت ، وهو شاذ ، وفي عَيْضُمُوزٍ وَجَحْنَفَلٍ^(١) وَعَجْنَسٍ : عَضِيمِيزٍ ، وَجَحْنِفَلٍ ، وَعُجَيْنَسٍ

قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : مُسَمِّعِيلٌ وَرُبَيْهِيمٌ ، تحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إِصْطَبَلٌ على مايجيء في باب ذى الزيادة ، فاذن هاخاسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبَيْرِيهِ وَأُسَيْمِيعُ كَسْمِيرِيخٍ^(٢) ، والقياس يقتضى مقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب مقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرها تصغير الترخيم بُرِيَهُ وَسُمَيْعٌ ،

التي يستقى بها ؛ قال ابن برى : « هو رباعى الاصول ، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهي مؤنثة وجمعها مناجين » اه ، وعلى هذا فوزن منجنون فعملول (كعضر فوط) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فليل (كجحفليق) والنون الأخيرة للتكرير أيضا

(١) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولكن لا محل لذكره في هذا الموضوع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو بما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لسكونها مدة قبل الآخر . والجحفنل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعجنس كسفرجل أيضا - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء

(٢) شميربخ : تصغير شمراخ كقرطاس أو شمروخ كعصفور ، وهو الغصن الذي عليه البسر . وهو في النخل ؛ ينزله العنقود من الكرم

وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما استبرق^(١) فأصله أيضا أعجمي فغرب ، وهو بالفارسية إستبره] ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئا ، بل يناسب نحو استخرج ، أو تقول : يناسب نحو استخراج من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكنا بزيادة الأحرف الثلاثة حملا له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضلها بالتصدر ، وليست بهجرة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخماسي مع الخامس الأصلي ، تقول في قرعبلانة وقرطبوس^(٢) : قرعية وقرية

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيبويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذفت في التصغير ، سواء كان أصليا كما في سفرجل أو زائدا كما في مُقَدَّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في احرنبام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

(١) الاستبرق : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استفره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الألفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندي هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استفره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استروه

(٢) القرطوبس - بفتح القاف أو كسرها - سمراء ساكنة فطاء مبهمة مفتوحة - الداهية والناقة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه (انظر ص ١٠١)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لِأَسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قَلْتِهِ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ
عُلَيْمَةٍ فِي عِلْمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، نَحْوُ
عُلَيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ»

أقول : قوله « لا اسم الجمع » قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم
الجمع (١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية : فان كان لفظه مفردا ، كاسم الجمع واسم الجنس؛
فانه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كَرَاكِبٍ وَرُكَّابٍ وَمُسَافِرٍ
وَسَفَرٍ وَرَاجِلٍ (٢) وَرَجُلٍ ، تقول : رُكَّابٌ ، وَرُجَيْلٌ ، وَسَفِيرٌ ؛ أَوْ لَمْ يَجِيءْ ،
نَحْوَ قَوْمٍ وَنَفِيرٍ ، فِي تَصْغِيرِ قَوْمٍ وَنَفَرٍ .
وكذا في الجنس تقول : تَمَيَّرٌ وَتَفِيْفِيحٌ .

(١) سيأتي ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي في آخر
باب جمع التفسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال: رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار
وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أي: ذوو سفر ، والسافر والمسافر واحد سفر
من قولهم قوم سفر . ويقال: رجل الرجل رجلا (كفتح فرحا) فهو راجل ورجل
(كعضد) ورجل (ككتف) ورجيل (كمشيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كفضبان) ،
إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر ، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد
جاء للكثير أيضا ، واختلف العلماء فيه حينئذ : فذهب سيديوه إلى أنه اسم جمع واحد
راجل ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل ، ورجح الفارسي قول
سيديوه ، وقال : لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع ، ونحن نجد مصغرا
على لفظه ، وأنشد :

بَنِيَّتُهُ بِعَصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَّابًا وَرُجَيْلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع راكب ، وسفرا جمع مسافر —
يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رُوِيَ سَكْبُونٌ وَمُسَيِّفِرُونَ ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه ، سواء
كان للمذكر ، نحو ضَوِيَّ تَرِبُونَ ، أو للمؤنث ، نحو ضَوِيَّ تَرِبَاتٍ ؛ وإما أن يكون
جمع تكسير ، وهو إما للقلّة ، وهو أربعة : أَفْعُلٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ ،
فتصغر على لفظها ، نحو أَكْيَلِبٌ وَأَجِيْمَالٌ وَأَقِيْفِزَةٌ وَعُلَيْمَةٌ ؛ وإما للكثرة ،
وهو ما عدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة ككِلَابٍ
وَأَكْلُبٌ وَفُلُوسٌ وَأَفْلُسٌ ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثاني يرد إلى واحده
ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى
جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كَرُجَيْلُونَ
في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالألف والتاء مذكرا كان ككُتَيْبَاتٍ
في كُتَيْبٌ ، أو مؤنثا كقُدَيْرَاتٍ في قُدُورٌ ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث
اللفظ مذكر المعنى ، أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول في جَرَحِيٍّ وَحَمَقِيٍّ
وَحُمْرٍ وَعِطَاشٍ في المذكر : جَرِيْحُونَ وَأَحِيْمِقُونَ وَأَحِيْمِرُونَ وَعَطِيْشَانُونَ ، وفي
المؤنث : جَرِيْحَاتٌ وَحَمِيْقَاتٌ وَحَمِيْرَاتٌ وَعَطِيْشِيَّاتٌ ، بجمع المصغرات جمع
السلامة ، وإن لم يميز ذلك في المكبرات ، وكذا تقول في حوائض جمع حائض :
حَوِيْضَاتٌ ؛ وإن لم يجمع حائضاً جمع السلامة .

وأما في القسم الأول — أي الذي له جمع قلة مع جمع الكثرة — فلك
التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على
أكيلب وأفيلس ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه
إما بالواو والنون أو بالألف والتاء ، كما في ذلك القسم سواء .

وإنما يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛
فمعى عندى غُلَيْمَةٌ أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا
بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بابقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما
أسماء الجوع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح
كما مضى ^(١) فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظراً إلى القلة ، فلا يلزم
التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلاً جمع أصيل ^(٢)

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين
قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، وبالكثير ما فوق
العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعال ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعله ،
وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفيمهم
ويشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء ، إذ القلة مفهومة من قرينة شعبهم بأكل رأس
واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة
عندهم منها أيضاً ، استدلالاً بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ
مشابهة شيء لشيء لفظاً لا تقتضى مشابهته له معنى أيضاً ، ولو ثبت ما نقل أن
الناخبة قال لحسان لما أنشده قوله :

لَنَا الْبَخْفَنَاتُ الْفَرْ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَفْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ كَمَا

قلت جفانك وسيفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة ،
وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما
لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب
بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجفئات فجمع
السلامة للقلة وجمع التفسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة
مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس
إلى الصباح . يجمع على أصل كرسل ، وأصلان كبعير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بضمّان ، فيقال : أُصِيلَان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أُصِيلَال ، وهو شاذ على شاذ .

واجاز الكسائي والقراء تصغير نحو شُقْرَان وسُودَان جمع اشْقَر وأسود على لفظه ، نحو شُقَيْرَان وسُوَيْرَان .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعبّاديد وعبّابيد، بمعنى متفرقات ، حقرتة على واحده القياسى المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدِ يَدُون ، وعُبَيْبِيْدُون ، لأن فعاليل جمع فُعْلُولٍ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ (١)

قال السيرافي : إن كان أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعال وأفعلة وفعله وليست أصلان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشدوذ ، وإن كان أصلان واحداً كرمان وقربان فتصغيره على يانه

(١) اختلفت كلمة سيوبه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الذي لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقولوه وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب ما لم يقولوه قال في باب النسب (ح ٢ ص ٨٩) : د وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي ، لأنه ليس له واحد ، وواحدته يكون على فُعْلُولٍ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب ، اه . وقال في باب التصغير (ح ٢ ص ١٤٢) : د وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عباديد ، فإذا حقرتها قلت : عبيديون ، لأن عباديد إنما هو جمع فُعْلُولٍ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ ، فإذا قلت : عبيديات فأبأما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض المجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسى رد في التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسى ، يقال في محاسن ومشابهة : حُسَيْنَاتٍ وشُبُهَيْهَاتٍ ، وفي العاقل المذكر : حُسَيْنُونٌ وشُبُهَيْهُونٌ ، وكان أبو زيد يرده إلى المهمل ^(١) القياسى ، نحو مُحَيِّسُونٌ وَمُشَبِّهُونٌ وَمُحَيِّسِنَاتٌ وَمُشَبِّهَاتٌ ، قال يونس : إن من العرب من يقول في تصغير سَرَ أويل : سُرَيْيَلَاتٍ ^(٢) اعتقاداً منه أنها

تحقيقه ، اه . ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذى قدرته مفرداً لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبديدى أو عبدودى ، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغراً بصورة واحدة فتقول عبيديدون وعبيديات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عباد أو عبدود أو عبديد هو عبيديد على كل حال ، هذا ، والعبايد والعبايد كما في القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه ، والآكام ، والطرق البعيدة . وفي اللسان « قال الأصمعى : يقال : صاروا عبايد وعبايد : أى متفرقين ، وذهبوا عبايد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عبايد » اه ، وعلى هذا يكون عبيديدون للفرق من الناس وعبيديات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسى على لفظه فيقول في محاسن محاسنى ، وفي ملاحح ومشابهه ومذا كير وأباطيل وأحاديث : ملاححى ومشابهى ومذا كيرى وأباطيلى وأحاديثى ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه هنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث في كلام العرب ما لم يقوله

(٢) لا خلاف بين العلماء فى أن سـ اويل كلمة أعجمية عربيت ، وإنما الخلاف بينهم فى أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيديويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع فى العربية فثلثها مثل سرايل فالو احد سروال أو سروالته كما كان واحد السرايل سرنالا ، والذى يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع فى اللفظ وإن كان مستهواً واحداً

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سرّوالة (١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سُرَيْيلٌ أَوْ سُرَيْوِيلٌ ،
وقد شدت عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهَيْدِ هِينَا * قَلِيصَاتٍ وَأَبْيَكْرِينَا (٢)
والدّهاده صغار الإبل ، وجمعه دهاده ، والأبكر مصغر الأَبْكَرُ جمع البكر
فكان القياس دُهَيْدَاتٍ وَأَبْيَكْرَاتٍ

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه
مصنوع ، وعجزه : —

* فَلَيْسَ يَرِقُ مُسْتَعْطِفٍ *

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .
وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحد مستعمل وهو سرّوالة
(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبله .

يَا وَهْبُ فَأَبْدَأْ بِنَبِيِّ أَيْنَا مُتَّ مِنْ بِنْتِي أَخِينَا
وَجِرَّةِ النَّبِيِّ الْمُجَاوِرِينَا قَدْ رَوَيْتَ النخ
إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قَلِيصَاتٍ النخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد
البيت شاهدا على أن قوله الدهيديين وقوله أيكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير
دهاده ، وهو جمع مالا يعقل ، فكان قياسه دهيدات على ما قال ، وأن الثاني تصغير
أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أيكرات على ما قال ، وقوله «فكان القياس دهيدات»
ليس بصواب ، والقياس دهيدات لأن الدهاده جمع دهاده ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنِّيَّات وأرِيضَات ؛ لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدره في أرض ، فترجمان في التصغير ، فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالالف والتاء ، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْن ، إذ هو كالواحد في اللفظ ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنِّيَّات أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ هو مع كون النون معتقب الاعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الاعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما في الذاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع^(١) وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الاعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأيكرات » ليس بصواب أيضا ، لأن الأبكر جمع القلة لبكر كنهز وأنهر ، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أيكر ، كما يقال أنهر وأفليس ، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره هنا ، قال (ج ٢ ص ١٧١) : « وأيكرون جمع أيكر تصغير أبكر مقدر كما ضحى عند البصريين ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيديين » اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاقتصار في لزوم الياء وجعل الاعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبنين وثنين وعلى ما صار علما من المجموع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الاعراب بحركات على

كتصغير حَمَصِيصَةٍ^(١) . تقول : أريضين ؛ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم يجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضا في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعا وإن أعرب بأعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسَيِّجَات ؛ فتقول : أَرِيضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصباً وجرأ .

وأما إن سميت بسنين رجلا أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحده ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فترد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمي جزءا من العلم ، فتقول : سُنِّيُونَ رفعا ، وسننين نصباً وجرأ

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنِّيِينَ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟!

النون مع لزوم الياء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ
وعلى هذا يصح أن يجعل النون معتقب الإعراب في أريضين كما كان ذلك جائزا في سنين .

(١) الحمصيصة (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد

ميمها وهي واحدة الحمصيص

قوله « إلى جمع قلته » ، يعنى إن كان له جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه والرد إلى واحده ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحده
قوله « غلبيون » أى فى الماقل ، « ودويرات » أى فى غيره ، وغلبيون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلطة وأدور .
والمركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبى بكر ، وأميمة عمرو ، ومُعَيديكرب ، وخمسة عشر ، وذهب القراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتاجا بنحو أم حنين وأبى الحصين ^(١) ، وقوله : -

٤١ - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالْتَنَامِ الْمُخْلِيسِ ^(٢)
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَأَنْبَسِيَّانٍ وَعَشَيْشِيَّةٍ وَأَغْلِمِيَّةٍ وَأَصْبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حنين : دوية على خلفة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أنثى الحرباء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حنين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عوف للبوية (٢) هذا البيت نسبة فى اللسان للبرار الأسدى ، ويقال هو للبرار الفقعسى .
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الباء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فَنَنْ وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به هنا خصل شعر الرأس . والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبهه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالْتَنَامِ الْمُخْلِيسِ
والمخلس : اسم فاعل من أخلص النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلص رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قياسُ إنسانٍ أنيسين كسرٌ يحين في شرحان ؛ فزادوا الياء في التصغير شاذًا
فصار كعقير بان كما ذكرنا في أول الباب ، ومن قال إن إنسانا إفعان من نسي -
كما يجيء في باب ذى الزيادة - فأنيسيان قياسي عنده (١)

(١) قال في اللسان : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لأن العرب
قاطبة قالوا في تصغيره: أنيسيان ، فدللت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم
حذفوها لما كثر الناس في كلامهم ، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه
وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء
شاذًا على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل
بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسي كثيرا تخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما
بين عين الفعل ولامه ، مثل قراقر ، وقرأقر ، وبين جواز أناسي بالتخفيف قول
العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسي ، وأناسي إن شئت ، وروى عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال : إنما سمي الانسان إنسانا لأنه عهد إليه فنسي ؛ قال
أبو منصور : إذا كان الانسان في الأصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان ، وقول
ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحي (كرضى يرضى)
وقد حذفت الياء فقيل إنسان قال الأزهرى : وإنسان في الأصل إنسيان
وهو فعليان من الأنس والألف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصيان : وهو الجلد
الذي يلي الجلد الأعلى من الحيوان ؛ سمي حرصيانا لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه
أخذت الحارصة من الشجاج ، يقال : رجل حذر بان إذا كان حذرا . قال الجوهري :
وتقدير إنسان فعلان ، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل رويجل .
وقال قوم : أصله إنسيان على إفعلان لحذف الياء استخفافا لكثرة ما يجرى على
السننهم ، فإذا صغروه ردوها لأن التصغير لا يكثر » هـ . قال ابن سيده في المخصص
(ج ١ ص ١٦) : « إنسان عندي مشتق من أنس ؛ وذلك أن أنس الأرض وتجملها
وبهائها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ؛ فوزنه على هذا
فعلان (بكسر فسكون) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسي ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيهِ تصغير عَشِيَّةٍ ، والقياس عُشِيَّةٌ ، تحذف ناللة الياء آت كما في مُعِيَّةٌ ، وكان مكبر عُشَيْشِيَّةَ عَشَاةٌ ، تجعل أولى ياءى عَشِيَّةٌ شينا مفتوحة فتدغم الشين في الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا في تصغير عَشِيَّةٍ : عُشَيْشِيَّانَ ، وكأنه تصغير عَشِيَّانَ ، وقد صغروا عَشِيًّا أَيضاً على عَشِيَّانَاتٍ ، كأن كل جزء منها عَشِيٌّ ؛ فَعُشَيَّْانَاتٍ جمع عُشَيْشِيَّانٍ على غير القياس ، كما أن عَشِيَّانَا تصغير عَشِيٍّ على غير القياس (١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فسى) ولو كان كذلك لكان إنسانا ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها ، فأما قولهم : أناسى لجمع إنسان ، شابهت النون الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حراء ، وأصلها أناسين وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد . أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى :-

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ
وَبِالْأَناسِينَ أَبْدالَ الْأَناسِينَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا من ياء أناسى كما كانت نون أنانين بدلا من ياء أنانى جمع أثناء التى هى جمع الأثنين بمعنى الاثنتين لأن معنى الاثنتين ولفظها من باب نثيت والياء هنا لام البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لامة حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراخين» اه

(١) العشى واللعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغير جاء ، آخر النهار ، فإذا قلت عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى عَشِيَّانٍ على غير القياس ، وذلك عند شنى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير العشى عَشِيَّانٍ على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عَشِيَّانَا (بفتح فسكون) والجمع عَشِيَّانَاتٍ ، ولقيته عَشِيَّيةً ، وعَشِيَّياتٍ ، وعَشِيَّياتٍ ، وعَشِيَّياتٍ ، وعَشِيَّياتٍ ، كل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مغرب: مغربان، ثم جمعوا فقالوا: مُغْبِرِ بَانَات، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مغرباً، كقولهم: بغير أصهب العنابين^(١)

نادر، ولقيته مغربان الشمس. ومغربانان الشمس، وفي حديث جندب الجني فأتينا بطن الكديد فنزلنا عشيشية. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشية (ثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشة وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادراً على غير قياس، ولم أسمع عشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة « اه، وقول المؤلف: » وكان مكبر عشيشية عشاءة « بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاءة، فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية « اه وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة، ومثل هذا تماماً ما ذكره المؤلف في تصغير عشي على عشيشيان. وقول المؤلف: « وقد صغروا عشياً أيضاً على عشيانان « غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيانان تصغير العشي الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشي، وقد سمعت عن اللسان أن عشيانان جمع عشيان الذي هو مصغر عشي، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضاً أن قول المؤلف « فعشيانان جمع عشيشيان على غير القياس « كلام غير مستقيم أيضاً، بل العشيانان جمع العشيان الذي هو تصغير عشي، فالتصغير شاذ واجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العنابين جمع عنون (كعصفور) : وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عنوناً فجمعوها على عنابين . وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود

وأَصِيلَان شاذ أيضا ، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه ، كما ذكرنا ،
كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلا ، وأصِيلَال شاذ على شاذ ، والقياس أُصِيْلَات
وقالوا في بُنُون : أُبِينُون ، والقياس بُنِيُون كما مر في شرح الكافية في
باب الجمع (١)

وقالوا في تصغير ليلية لِيَيْلِيَّة بزيادة الياء كما في أُنَيْسِيَان ، وكأنه تصغير لَيْلَاة ، قال :

٤٢ — * في كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكَلَّ لَيْلَاةً (٢) *

وعلى نبي الليالي

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو
والنون كثير ، منها أُبِينُون ، قال :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنِّي إِمَّا أُمَّتُ يَسْدُدُ أُبِينُوهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

وهو عند البصريين جمع أُبِين وهو تصغير أُبْنِي مقدرا على وزن أَفْعَل سَأَضْحِي
فشذوذُه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ، وقال الكوفيون : هو جمع أُبِين ،
وهو تصغير أُبْنٍ مقدرا ، وهو جمع ابن ، كأدلى في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين :
كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ، ومجىء أَفْعَل في فعل ، وهو شاذ كأجبل
وأز من . وقال الجوهري : شذوذُه لكونه جمع أُبِين تصغير ابن يجعل همزة الوصل
قطعا . وقال أبو عبيد : هو تصغير بُنِين على غير قياس » اه

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لم نعثر على قائله ، وبعده :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَأٍ إِذْ رَأَهُ يَا وَبِحُجَّةٍ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ

والظاهر أن المعنى أنه يعمل جملة في جميع أوقات الليل والنهار من كل يوم وكل
ليلة حتى يرثى له كل من رآه ويترحم عليه قائلا ويحج ما أشقاه ، و« ما » في قوله « في
كل يوم ما » زائدة ، وقد أنشد المؤلف البيت شاهدا على وجود ليلية التي بمعنى
ليلة ، وهي التي صغرت على ليلية بقلب ألفها ياء لوقوعها بعد الكسرة ، فلما أرادوا
تصغير ليلة استغنوا عنه بتصغير ليلية لكونهما بمعنى واحد كما أنهم حينما أرادوا

وقالوا في تصغير رَجُلٍ : رُوَيْجِلٌ ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال :-
٤٣ - أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ (١)
أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل ، فكأنه
تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا
فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرت جري على القياس المحض ،
فقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أَعْلَامًا : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَكَيْلَةٌ ، إذ العلم وَضَعُ ثَانٍ
وَأَغْيَلَةٌ وَأَضْيِيَّةٌ فى تصغير (٢) غِلْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ شَادَانٌ أَيْضًا ، والقياس
غُلَيْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ ، ومن العرب من يجيء بهما على القياس

تكسير ليلية استغنوا بتكسير ليلية فقالوا : ليال ، كما في قوله تعالى (والفجر وليال
عشر) وهذا كقولهم أهال في تكسير أهل ، وإنما هو تكسير أهلات
(١) هذا بيت من البسيط قائله حبي بن وائل ، وكان قد أدرك فطرى بن
النجلاء الخارجى أحد بنى مازن ، وقد رواه أبو يزيد فى نوادره (ص ٥) وذكر
بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

لَقَدْ لَقَيْتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أُرْهِمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ
وقد وقع فى النوادر رواية عجز بيت الشاهد * ولا كذا رجلا إلا بأصحابي *
وروى عن أبى الحسن رواية صدر البيت :

* أَمَا أَقَاتِلُهُمْ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ *

وأما بتخفيف الميم وفتح الألف . ورجلا معناه راجلا ، كما يقول العرب : جاءنا
فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا
إلا ومعى أصحابي ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إلى أقاتل وحدى ، يريد أنه يقاتل عن
دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعباب : العيب
(٢) فى جميع النسخ التى رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (فى جمع غلّة
وصية) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْغِرُ مِنْكَ وَدُونَ هَذَا وَقُوَيْقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »
أقول: قوله « أصغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير
الذات المنعوت غالبا، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت ،
فمعنى ضويرب ذو ضرب حقير، وقولهم أسيود وأحيمر وأصيفر أى ليست هذه
الألوان فيه تامة، وكذا بزيز وعطيظير^(١) أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين،
وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك « هو مُسِيلُ عمرو »: أى المائلة بينهما
قليلة، فعلى هذا معنى « أصغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا
« أُعِيْلُ مِنْكَ » و« أفضل منك » ونحوه، لأن أفعال التفضيل ما وضع لموصوف
بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجيء التحقير الذات كما فى قول
على « يَا عَدِيَّ نَفْسَهُ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فالمطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس
بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات
أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُونَ هَذَا ، وَقُوَيْقَهُ » ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير
قال: « وَنَحْوُ مَا أَحْسِنَهُ شَادٌّ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم؛ فتصغره قياس؛ وعند البصريين
هو فعل كما تقدم فى بابه فى شرح للكافية، وإما جرّ أهم عليه تجرده عن معنى
الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته معنى لأفعل التفضيل؛
ومن ثم يُبْنِيَانِ من أصل واحد؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بزيزين: تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهو الثياب، وقيل
ضرب منها. وعطيظير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كأنشودوا تخر، والصفة— كما ذكرنا— إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف
المضمون، لا إلى الموصوف؛ فالتصغير في « ما أحسنه » راجع إلى الحسن، وهو
تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُني وأُخِي، كأنك قلت هو حُسَيْن، وقوله
٣٠ - يَا مَآ أَمِيلِحَ غَزِيَّةً لَا تَأْ (١)

أى : هن ملكيات،
ولما كان أفعال التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل، كما يمنع
في نحو ضَوِي رَبِّ عَلَى مَا يَجِيء .

قوله « والمراد المتعجب منه » أى : مفعول أُحْسِنَ ؛ فإذا قلت « ما أحسن
زيداً » فالمراد تصغير زيد، لكن لو صغرت لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو؛
أمن جهة الحسن، أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ؛
ليبان أن تصغير زيد راجع إلى حسنه ؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لِطَائِرَيْنِ وَكُمَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى
التَّصْنِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيهه بالعصفور (٢) ، وأما كُعَيْتٍ فثقيل هو البلبل ،
وقال المبرد : هو شبيهه بالبلبل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم ، والصغر من لوازمها
فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها ، وقولهم في جمع جميل

(١) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ١٥)

(٢) في اللسان : « قال سيويه : الجميل البلبل ، لا يتكلم به إلا مصغراً فإذا

جمعه قالوا : جملان »

وَكُتَيْتَ جَمْلَانَ وَكَمْتَانَ كَبْرَدَانَ (١) وَنَعْرَانَ (٢) تَكْسِيرًا لِمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرِينَ وَهِيَ الْجُمْلَةُ وَالْكَمْتُ ، وَإِنَّمَا قَدَّرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنٌ مَكْبَرٌ مِنْ صِيغَةِ الْمَصْفَرِّ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهَا قَدَّرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْفَرِّ ، وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنْ جَمَلْنَا وَكَمْتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمُقْدَرِ لَا الْمَصْفَرِّ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ لَا يَجْمَعُوا الْمَصْفَرَ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنَّوَاءِ ، قِيلَ : وَذَلِكَ لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفِ لَيْنِ ثَالِثَةٍ ، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَقْصَى إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالصَّرَادِينَ وَالصَّوَّاحِبَاتِ ، وَلَا مَنَعُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ كُتَيْتَا وَجُمِّيَلَا مَا وَضَعَا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظْرًا إِلَى اسْتِصْفَارِهَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَالًا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكَمَيْتَ كَالْبَلْبَلِ مَعْنَى ، وَلَا يَقْصَدُ فِي الْبَلْبَلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — أَمَحَى عَنْهَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ ، وَصَارَا كَلْفَظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ ، فَجَمَعَا كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ فَعَلُ كَنْفَرٌ وَصُرِدٌ فَجَمَعَا جَمْعَهُمَا ؛ فَعَلَى هَذَا كَمْتَانُ وَجَمْلَانُ جَمْعَانِ لِلْفِظَى كُتَيْتَ وَجُمِّيَلُ ، لَا لِلْمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرِينَ وَأَمَّا كَمَيْتٌ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمَتٍ وَكَمْتَاءُ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ (٣) ، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور ، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . قال الأزهرى : يصيد العصافير . وفي الحديث الشريف : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع : النملة ، والنحلة ، والصرد ، والهدهد .
(٢) النفران : جمع نفر — كصرد — وهو طائر كالعصافير حمر المناقير ، ومؤنثه نفرة (كهمزة) ، وأهل المدينة يسمونه البلبل ، وتصغيره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لبنى كان لأبى طلحة الأنصارى وكان له نفر يلعب به فمات « فما فعل النغير يا أبا عمير »

(٣) قال في اللسان : « قال ابن سيده : الكمته لون بين السواد والحمره يكون

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ما قام به ذلك المعنى ،
والكمية : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقصُ عن سواد الأدم ويزيد على
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كميَّةً على صيغة التصغير لصغر
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمت ، وهو جمع مكبره
المقدر ، وهذا يقوى أن جملانا وكمثانا جمعان للمكبر أيضا
وسُكَيْت بالتخفيف مصغر سُكَيْت — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

في الخيل والابل وغيرهما ، وقد كت ككرم ، كمتا وكمته وكاتة واكات (كاحار)
والسكيت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيبويه : سألت الخليل عن
كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البلبل . وقال : إنما هي حمرة يخالطها
سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك
هودوين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظه ، لأن قياس
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر
وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت في قول طفيل :

وَ كُمتًا مُدَمَّةً كَأَنَّ مُتوتها جَرَى قَوْقَهَا وَأَسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

والكميت أيضا : الخمر التي فيها سواد وحمرة» اه ملخصا من اللسان

(١) قال في اللسان : «والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجيء في
آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل الكميت خفيف : العاشر الذى
يجيء في آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا ، وفي الصحاح آخر ما يجيء من الخيل في
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسل
أيضا ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيبويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذف زائداته» اه

وإذا صغرت مُبَيَّنًا ومُسَيَّنًا كان التصغير بلفظ المكبر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتيها تصغير الترخيم قلت : بُطَيْر ، وَسُطَيْر

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْدِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحَمِيدٍ ^{تصغير} فِي أَحْمَدٍ » ^{الترخيم}

أقول : اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أتى منه دليلٌ على ما أتى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضًا ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ حَمِيْقُ جَمَلِهِ » ^(١) تصغير أحق

وإذا صغرت مُدْجَرًا تصغير الترخيم قلت : دُحِيرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ — فإما أن يكون جعل الميم واللام زائدتين ، وإن لم يكونا من الغوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعها ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذًا ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفها حذفًا شاذًا ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرَيْهَيْمٍ وَسُمَيْعَيْلٍ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذًا أيضًا ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ٤٠١) : « طبع بولاق » عرف حميق جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حميقًا جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الافراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنسانًا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أيريه وأسميع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل
 قال : « وَخُولِفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأَلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءً ،
 وَزِيدَتْ نَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذِيًّا وَتِيًّا وَأُولِيًّا وَاللَّذِيًّا وَاللَّتِيًّا
 وَاللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّذِيُونَ وَاللَّتِيَّاتِ »

تصغير
 المبنيات

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن
 أصله وهو « ذا » على حرفين ، ولكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة
 فوُصِفَ [ووُصِفَ] به وثني وُجِّعَ وأُنْثِ أُجْرِي مُجْرَاهَا فِي التَّصْغِيرِ ، وكذا
 كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء
 بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والذى وتُصْرَفُ فِيهِ تَصْرُفَ التَّمَكَّنَةِ فوُصِفَ بِهِ
 وَأُنْثِ وَوُجِّعَ جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه ، دون غيرها من
 الموصولات ، كمن وما

قيل : لما كان تصغيرها على خلاف الأصل خولف بتصغيرها تصغير الأسماء
 المتمكنة ، فلم تُضْمَ أَوَائِلُهُمَا ، بل زيد في الآخر أَلِفٌ بَدَلَ الضَّمَّةِ بَعْدَ أَنْ كَمَلُوا
 لَفْظَ « ذَا » ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ عَلَى آخِرِهِ ، كما تقدم أنه يقال في تصغير
 مَنْ : مَنْى ؛ فصار ذايا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقيقتها ، فوجب
 فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف
 بها الألفات التي لأصل لها في المتمكنة ؛ فانها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛
 لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضوئرب ، فصار ذِيًّا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذِيًّا أَوْ ذَرِيًّا ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين
 شاذًا كما في سِهٍ ، ورُدَّتْ فِي التَّصْغِيرِ كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛
 فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتي إذا صغر ؛ فصار ذِيًّا ، أَوْ ذَوِيًّا ، وكون

عينه واوا في الأصل أولى (١)؛ لسكون باب طوى أكثر من باب حيي ، وأما

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأنخفش : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيويوه حكى فيه الامالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلاتوين لبنائه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أولًا كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذلك قلبت العين ، الأتري إلى نحو مرتو . فان قيل : فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لسكونها في موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حيث ، ثم إيمان نقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإيمان نقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن التثنية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف في التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء في اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن نقول هو ثنائى كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فزيد ألفا أخرى ثم قلبها همزة ، كما نقول : لاء ، إذا سميت بـ«لا» وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيها حرف لين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاي ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف في شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجع فيه غير ما يرجعه هنا ، فهو هنا يرجع أن أصل « ذاء » ذوى ويدفع ما عترض به على ذلك من حكاية سيويوه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف يدل من اللام التي هي ياء ، مع أنه يرجع فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة إذا فلكون الألف لآما في ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً
لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فجرأهم الشذوذ على الشذوذ ؛
ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من الياآت في *حَيِّ* و*طَوَّى* تصغيرى *حَيِّ* و*طَوَّى* ،
ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم
تحريك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذبياً .

ولم يصغر في المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لثلا يلتبس بالذكر ، وأما ذى ؛
فأصله ذى كما يجيء في باب الوقف ^(١) .

وهذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح
ابن يعيش للفصل)

(١) ذكر في باب الوقف أن بنى تميم يقبلون ياء هذى في الوقف هاء ، فيقولون
هذه بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخطاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء
بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء في المد ،
فاذا وصل هؤلاء ردها ياء ؛ فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء بينها ، وقيس
وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الخ ، وقال ابن يعيش : (ج ٣ ص
١٣١) : « وأما ذى فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل :
فلم قلت إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلاك الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن
الياء هى الأصل لقولهم في تصغير ذى ، وذى إنما هو تأنيث ذى فكأن الهاء ليس لها
أصل في المذكور فكذلك هى في المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فما كانت الهاء للتأنيث
على حدها فى قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة
لكانت زائدة وكان يودى إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف
مذهب الكوفيين فى ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث
فى موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث فى قولك اضربنى ، فاما قائمة
وقاعدة فانما التأنيث بالياء والهاء من تغيير الوقف ، ألا تراك تجدها تام فى الوصل نحو
طلحتان ، وهذه طلحة يافتى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقعت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيد عوضاً من الضمة ، اكتفاء ببناء التصغير ،
وذلك لاجتماع ألني المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،
إذا كان مداً ، كما يجيء في بابه

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدَى: أولياً، والضمة في أوليآهي التي كانت في أولي
وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلا من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أوليآء ،
قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما
في أخواته لالتبس تصغير أولاء المدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء
كقضاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قدّرت همزة التي بعد الألف منقلبة
عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدَى ،
بحذف ثلاثة الياءات ، فكذا كنت تقول أولى ثم تزيده الألف على آخره فيصير
أولياً فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل همزة بعد الألف ،
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كالألف حمار إذا قلت حَمِيرٌ ، لكنه لم يكسر
الياء كما كسرت في نحو حَمِيرٌ لتسلم ألف العوض ؛ فصار أوليآء
وأما الزجاج فانه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفا ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأول الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني
أصل همزة على مادعي ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

في «ذه» ثابتة وصلها ووقفها ، والكلام إنما هو في حقيقته وما يندرج عليه ، ألا ترى أننا
نبدل من التثنية ألفا في النصب وهو في الحقيقة تثنية على ما يندرج عليه الكلام .
ويؤيد ذلك أن قوما من العرب وهم طيبي يقفون على هذا البناء فيقولون شجرت ،
وجحفت : فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من
الأنثى اه

ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في الكبير

وتقول في الذى والى : اللَّذَيَّا وَاللَّتِيَّا بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها ، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى الأذَيَّا وَاللَّتِيَّا بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوذ منه

وتقول في المثني : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ ، وَاللَّذَيَيْنِ وَاللَّتِيَيْنِ ، بحذف ألف العوض قبل علامتى المثني ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسيبويه يحذفها نَسِيًّا في الجموع : اللَّذِيُّونَ وَاللَّذِيَّيْنَ ؛ بضم الياء وكسرها ، يحذف ألف العوض في المثني والجموع نَسِيًّا ، كما حذف ياء الذى في المثني ، والأخفش لا يحذفها نَسِيًّا ، لافى المثني ولا فى الجموع ، فيقول فى الجمع : اللَّذِيُّونَ وَاللَّذَيَيْنِ [بفتح الياء] كَالْمَصْطَفُونَ وَالْمَصْطَفَيْنِ فيكون الفرق عنده بين المثني والجموع فى النصب والجر بفتح النون وكسرها ، والمسموع فى الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه وإنما أطرده فى المصغر اللَّذِيُّونَ رُفَعَا وَاللَّذَيَيْنِ نَصَبَا وَحِرَا وَشُدَّ فِى الْكَبِيرِ

اللَّذُونُ رُفَعَا لِأَنَّهُ لَمَّا صَغُرَ شَابَهُ التَّمَكُّنَ فَجُرَى جَمَعَهُ فِى الْإِعْرَابِ مَجْرَى جَمَعِهِ وَعِنْدَ سَيْبَوِيهِ اسْتَعْتَمَرُوا بِاللَّتِيَّاتِ جَمْعَ سَلَامَةِ اللَّتِيَّا بِحَذْفِ أَلْفِ الْعَوْضِ لِلْسَاكِنِينَ عَنِ تَصْغِيرِ اللَّاتِيِّ وَاللَّائِيِّ ، وَقَدْ صَغُرَ هَا الْأَخْفَشُ عَلَى لَفْظِهِمَا ، قِيَاسًا لِأَسْمَاعًا ، وَكَانَ لَا يَبَالِي بِالْقِيَاسِ فِي غَيْرِ الْمَسْمُوعِ فَقَالَ فِي تَصْغِيرِ اللَّاتِيِّ : اللَّوَيْتَا ، بِقَلْبِ الْأَلْفِ وَأَوَا كَمَا فِي الْجَمْعِ : أَى اللَّوَاتِيِّ ، وَحَذْفِ يَاءِ اللَّاتِيِّ لِثَلَاثِيَّاتِهِ مَعَ أَلْفِ الْعَوْضِ خَمْسَةَ أَحْرَفٍ سِوَى الْيَاءِ ، وَقَالَ فِي تَصْغِيرِ اللَّائِيِّ : اللَّوَيْتَا ، بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : إِذَا كَانَ لَا بَدَّ مِنَ الْحَذْفِ فَحَذْفُ الزَّائِدِ أَوْلَى ، يَعْنِي الْأَلْفَ الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ فَتَصْغِيرُ اللَّاتِيِّ كَتَصْغِيرِ الَّتِي سِوَاهَا ، قَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ : اللَّوَيْتِيَّا

وَاللَّوْ يَلِيًّا ، من غير حذف شيء ، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جعل عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يستثقل الياء ، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فألزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فان كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في «ذا» و«تا» و«ذان» و«تان» جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيًّا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذي والتي اللذِيَّ والتَّتِيَّ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنته خفف ذلك بقلب الثالثة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويالحق بذِيًّا وتِيًّا ومثنييهما وجمعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ، نحو هَذِيًّا وذِيًّا لَكَ ، قال

٣٠ - * مِنْ هُوَ لِيَّا يَكُنُّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ * (١)

قال : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَّائِرِ ، وَنَحَوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَاوَحَيْثُ وَمَنْدُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ ، وَالْأَسْمَاءُ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ نَمَّ جَارَ ضَوْيَرِبُ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ ضَوْيَرِبُ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر الغالبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

(١) انظر (ص ١٩٠ ١٥)

لا تقع لاصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ومثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فانها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما من ° وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذئ» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذئ

وحيث وإذا وإذا مؤنذ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقل تصرفا منها ؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معربا لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفا ، مع كونه على حرفين

وكذا عند لا يتصرف ^(١) وإن كان معربا على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لذن لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلة للقلة والكثرة كالمثالة ، لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى ^(٢) وسواء بمعنى غير أيضا ، ولا يصغر حسبك لتضمنه معنى

(١) قال سيوييه (ح ٢ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندك تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » هـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغرا بمعناه الأصلي لم يحتج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيوييه في الكتاب (ح ٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيقرا ، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسما متمكنا ، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى كـكتف ، وكذا ما هو بمنه من شرعك^(١) وكفيك
ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم^(٢) العامل عمل الفعل ،
سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا
نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام « اه . والذي نريد أن ننبهك إليه
هو أن عدم التمكّن في سوى الذي علل به سيويه عدم تصغيرها ليس معناه عدم
التصرف أي ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب
سيويه ، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين
بمخروجها عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى سائر مواقع الاعراب قد ذهبوا
أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن
يكون التمكّن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم
جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلالاتها على معناه وهو إلا الاستثنائية
(١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا
تجمعه ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك
المحل أي حسبك من الزاد ما بلغك مقصدك (انظر مجمع الأمثال - ص ٣١٩ طبع بولاق)
قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك
من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اه وفي القاموس : « وكافيك
من رجل ، وكفيك من رجل مثلثة الكاف : حسبك » اه زاد في اللسان أنك تقول :
هذا رجل كفاك به ، وكفاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته
أنك لو قلت : هذا ضارب زيداً ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجر تصغيره
بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به
الحال أو الاستقبال لم يجر أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به الماضي
جاز تصغيره . قال سيويه (ص ٢٠٦) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « ضوَّيرب » مثلا ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَظِيمٌ عَمْرًا وَلَا أَضَارِبٌ عَظِيمٌ الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إِذَنْ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، وهذا في الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبني ، ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إذن ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضوَّيرب زيدا وهو ضوَّيرب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه
(١) هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا فى المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة ، أما المصغرة فقد قال ابن هشام فى شرح القطر : « ويشترط (أى فى إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبني ضربك زيدا ، ولا يختلف التحويون فى ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه فى شرح الكافية يناقض ماقاله هنا ويوافق ماقاله ابن هشام فيما سمعت . قال فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمنعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال : ومن تمت يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره فى المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم والليلة والسنة ، وإنما
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار ^(١)
وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا في أول باب
التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظهر وفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير
ومثل أمس وغد عند سيديويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا
أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذى الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو
ذلك ، وجوز الجرمي والملازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أ كان نعتة سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأى الثانى المنع مطلقا ، والثالث
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال فى شرح
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل ؛ فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْلِكَ مَنْ عَهْدَتْ عَذُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع فى النسخ التى بين أيدينا كافة « من المساد »

ببدال مهملة ، وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرهما ، وقال : ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه وأعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كتبها تقول في لاث وأصله لائث وشالك وأصله شالك وفي قسي علما وأينق وأصلهما قوس وأنوق : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٌ — بكسر التاء والكاف — وقُسيٌ بحذف تالفة الياءات نسيا ، وأُيْنِقُ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أما كتبها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى ، فى أثناء سبعة أشهر آخرها يوم الإثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهر عام ١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب « النسب » نسأل الله الذى جلت قدرته أن يعين على إكماله .